الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة ب:

النشاط التجاري في الجزائر عبر الموانىء

(1900/1945م)

إعداد الطالبتين:

- قويدري كريمة.
- قدوري عائشة.

إشراف الدكتور:

* محمد بوسلامة

أعضاء لجنة المناقشة

د. بن حادة مصطفى	رئيسا
د. بوسلامة محمد	مشرفا ومقررا
د. كركب عبد الحق	مناقشا

السّنة الجامعيّة

1440 - 1441هـ /2019- 2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد الله والصلاة السلام على الحبيب المصطفى وأهله اما بعد :

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بفضله تعالى مهداه للوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربنا

لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولا تزال من الاخوة والأخوات ، الى رفيقات دربنا اللاتي قسمنا لحظات رعاهم الله ووفقهم كل من جهاد و أمينة و حنان و هجيرة ومريم وفاء

الى كل قسم علوم انسانية وجميع دفعة التخرج 2019 / 2020 م

كلمة شكر :

الحمدالله رب العالميت والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعاى آله وصحبه اجمعين أما بعد

فاتحة الشكر اهديها لمشرفي ومعلمي الدكتور الفاضل باسمه بوسلامة محمد الذي ضحى بوقته الثمين في سبيل توضيح الطريق لنا لم يبخل علينا بالمعلومات والارشادات في سبيل انجاح هذه المذكرة فمنا كل الشكر والتقدير والاحترام

كما اشكر جميع الهيئة التدريسية بالجامعة فمنا كل الاحترام والتقدير لهم

وفي النهاية ارجو من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا إلى مافيه خير والصلاح

قائمـــة المختصـــرات :

ج	جزء
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
ص	صفحة
ع	عدد

page	P
Opus Citatum	OP Cit
	Ibid Ibidem

مقدمة

مقدمة:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر في 1830 ، و هي تعمل جاهدة على تثبيت أقدمها في الجزائر و سيطرة عليها، بدأت أولا بتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل قاعدة الديمغرافية لكي تدعم قوتها العسكرية و كذا تحقيق أهدافها المرجودة و هي السيطرة الشاملة ، حيث ركزت اهتمامها في العقود الأولى من الاحتلال و هي الاستيلاء على الأراضي في كل المناطق.

بحث انتهجت سياسة اقتصادية جديدة تخدم مصلحتها في كل من الزراعة الصناعة و التجارة ، و نركز حديثنا على جعل الجزائر سوق للمنتجات الفرنسية و بالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي ، و هنا يلعب عامل التجارة دورا هاما .

و على هذا الأساس ولأهمية الجانب الاقتصادي لاسيما النشاط التجاري في الجزائر فقد تمحور موضوع دراستنا حول النشاط التجاري في الجزائر عبر الموانئ و بذلك فالمجال الزمني للدراسة و هو الفترة مابين 1900-1945م ، بحيث هذه الفترة كفيلة تعطينا معطيات حول حركة المبادلات التجارية بين فرنسا خلال هذه الفترة .

و قد حاولنا التعرض إلى هذا الموضوع من خلال معالجة الإشكالية الرئيسة التالية:

- ما مدى مساهمة النشاط التجاري الجزائري في نمو الاقتصاد الفرنسي ؟

وسنتم من خلالها معالجة التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية المنتهجة في الجزائر في المراحل الأولى من الاحتلال ؟

- وما هي المجالات الاقتصادية الجزائرية ؟

- و ما هي أهم المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية من 1900-1945م ؟

و قد كانت هناك دوافع لتناول هذا الموضوع و هي:

* وجود رغبة شخصية لدراسة الجوانب الاقتصادية من تاريخ الجزائر

مقدمة:

* قلة الدراسات الأكاديمية في تاريخ الجزائر التي تتناول موضوع في مجال الاقتصاد رغم أهمية هذا المجال .

* إثراء المكتبة التاريخية و تنوير مجالات التخصص

و قد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليليلي لتحليل بعض المعطيات إحصائية اقتصادية و محاولة قراءتها باستعمال جدول

و لإتمام موضوعنا هذا اعتمدنا جملة من البيبليوغرافيا التي ساعدتنا و في مقدمتها كتاب أكسي دوطوكفيل في كتابه (**نصوص عن الجزائر في الفلسفة الاحتلال و الاستيطان**) و كتاب (**تكون التخلف في الجزائر**) لصاحبه عبد اللطيف ابن اشنهو و كذلك رسالة ماجستير في تاريخ الحديث المعاصر تحت عنوان (السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930) . بالإضافة إلى كتب باللغة الفرنسية و في مقدمتها كتاب les parts maritimes algériens لصاحبه poul lourent و كذلك l' billsrd في كتابه les parts et la marvigation de l' Algérie

و تتضمن الدراسة فصل تمهيدي بالإضافة إلى فصلين :

الفصل التمهيدي و فيه تعرضنا السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر و تناولنا فيه السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل نظام الحكم العسكري و فيه تطرقنا إلى مصادرة أملاك الجزائريين و سياسة السلب و الذهب و المنظومة الضريبية و كذلك تطرقنا إلى دراسة الفرنسية في ظل نظام الحكم المدني و أدرجنا فيها لميدان الزراعي و الميدان الصناعي و الميدان التجاري أما الفصل الأول تعرضنا فيه إلى مجالات الاقتصادية الجزائرية و هي الزراعة و الصناعة و التجارة .

أما الفصل الثاني تعرضنا فيه إلى المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية حيث تطرقنا إلى الموانئ الجزائرية في الحقبة الاستعمارية و النظام الجمركي بالإضافة إلى صادرات و الواردات الجزائرية ، و بالإضافة إلى خاتمة ضمت حوصلة شاملة عن الموضوع المدروس .

و قد اعترضننا بعض الصعوبات خلال انجازنا هذا العمل أبرزها :

- مشكلة البحث عن المادة العلمية للمراجع المتخصصة و خاصة الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية .

- صعوبة في الترجمة لبعض الكتب الفرنسية .

- الحالة الصحية التي تعيشها البلاد بسبب فيروس كورونا .

الفصل التمهيدي

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر:

اولا:السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل
النظام الحكم العسكري (1830/1870م)

ثانيا: السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل
النظام الحكم المدني (1870/1900م)

عقب احتلال فرنسا للجزائر مارست عدة سياسات لإخضاعها على رأسها السياسة الاقتصادية و المتمثلة في استغلال و الاستنزاف الاقتصادي للفرد الجزائري ، منها اغتصاب الأراضي و السلب و النهب و كذلك في المجال الزراعي و الصناعي و التجاري .

أولا : السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل نظام الحكم العسكري (1830-1870م)

1- مصادرة أملاك الجزائريين:

أ-المرحلة الأولى (1830-1850م)

كانت مدينة الجزائر تضم عند الدخول الفرنسيين أملاك متنوعة منها أملاك الأوقاف وبعضها للأفراد أي أملاك خاصة بالشعب، وأملاك الدولة[1] ، بعد أن أحتل الفرنسيين الجزائر في صيف 1830م واعتبروها أرضا محتلة وأخضعوها إلى نظام الحكم العسكري، بحيث كانوا مترددين في ماهي السياسة التي يمكن إتباعها غي احتلال الجزائر، بحيث كانوا يطمحون إلى إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أم إتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة الغير مباشرة، ولكنهن اتبعوا الأسلوب الأول، وأخذوا يشجعوا الهجرة الأوروبيين إلى الجزائر لاستغلال الأراضي الزراعية وأملاك العقارية لتلبية حاجياتهم[2]

1-أهم الأوقاف الجزائرية:

يعتبر الوقف[3] في حد ذاته ظاهرة اجتماعية إسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك، واستحواذهم على مقاليد الأمور، وتعتبر الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف وانتشارها في كافة أنحاء الجزائر، والتي اتصفت أساسا

[1] -أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900م) ج1**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992م، ص72

[2] -يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830 إلى 1954م**، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م، ص7

[3] -**الوقف**: هو الحبس والمنع العين عن أن تملك لأحد من العباد، والتصرف بمنفعتها ابتداء وانتهاء، والتصرف يكون الأمر على جهة من الجهات البر التي لا تنقطع كالفقراء والمساجد والمدارس والمستشفيات والحصون والمقابر ويسمى بالوقف الجيري (أنظر: عبد الجليل عبد الرحمان عشوب، **كتاب الوقف**، ط1، دار الأوقاف العربية للنشر، القاهرة، 2000م، ص9)

بازدياد النفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان، تزايد الوقف في الجزائر بحيث تكاثر مع أواخر العهد العثماني بحيث أصبحت تشمل الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران الخير، بإضافة إلى الكثير من الضيعات والمزارع والبساتين والحدائق[1].

يستغل الوقف في أغراض كثيرة، منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة والفقراء والعجزة واليتمى وأبناء السبيل، ومن أهم أغراضه العناية بالمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة، كما أن أغراضه أيضا العناية بالفقراء فئة معينة منهم وعي فقراء أهل الأندلس وفقراء الأشراف وطلبة خصوصيين كالشباب الأتراك، وتكمن أهمية الوقف في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية فهو مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية[2].

يذكر حمدان بن عثمان خوجة[3] في كتابة المرآة أن المؤسسات الخيرية، والأوقاف تهدف الى تحسين أوضاع الفقراء، وتخفف من مصائبهم من ما ذكرناه سابقا[4].

وحسب المصادر الفرنسة فإن أملاك الدولة الجزائرية كانت مصنفة على النحو التالي: أملاك البايليك، وأملاك بيت المال، وأملاك الخاصة، وأملاك الأوقاف[5].

وعموما فإن المؤسسات التي تتوزع عليها الأوقاف التي كانت تكتسي صبغة دينية وشخصية وقانونية وأشهر هذه المؤسسات هي:

---

[1] – نصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19م**، ط خاصة وزارة المجاهدين، البصائر للنشر، الحراش، الجزائر، ص 61-63

[2] –أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830م) ج1**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص230-231

[3] –**حمدان خوجة**: هو حمدان خوجة المولود في مدينة الجزائر حوالي عام 1774م، من أب تركي وأم جزائرية، خاض حمدان السياسة ومبادئ الطب والفلسفة، والشؤون الإدارية والحكم، سافر إلى إسطنبول واشتغل الصحافة وقد وافته المنية في عام 1840م (انظر: مسعود كواتي، محمد الشريف سيدي موسى، **أعلام مدينة الجزائر**، ط2، منشورات الحضارة الجزائرية، الجزائر، 2010م، ص119-120

[4] –حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، د ط، منشورات، الجزائر، ص237ة،

[5] –أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية..... ج1، المرجع السابق، ص72-73

-أوقاف الحرمين الشريفين: كان يشمل هذا الوقف أغلب الأوقاف الخيرية والأهلية، وذلك للمكانة السامية والمنزلة الرفيعة التي خصها سكان الجزائر بالبقاع المقدسة بالحجاز، وكانت هذه الأوقاف تشمل عدد كبير بحيث بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة أتذك، وكان عددها عشية الاحتلال الفرنسي يتراوح ما بين 1357-1558ملكية عقارية[1].

-أوقاف جامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى: يلعب الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينة دور هام وكبير، ولكثرة عدد المالكية في الحواضر الجزائرية الكبرى، ففي مدينة الجزائر مثلا كان عدد المساجد المالكة يبلغ 92مسجدا وكل مسجد خصص له أوقاف تقف عليه وكانت تشمل على المنازل والحوانيت والبساتين والمزارع والضيعات... ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي، وهي تحمل المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين[2].

-أوقاف سبل الخيرات : يعود تأسيسها على يد شعبان خوجة سنة 999ه-1584م وهي مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية الواقعة في الجزائر العاصمة، وتعود أهمية هذا الوقف رغم قلته وقلة عدد المساجد الحنفية في الجزائر، كون الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية المنتسبة للمذهب الحنفي، وهذا ما جعل عدد أوقافها يناهز 331 وقفا[3].

-أوقاف الأشراف والأشراف وأهل الأندلس: وحضي أغلب الأولياء (المرابطين) بالأوقاف خصصت للإنفاق على أضرحتهم وعلى سبيل المثال وفق أولياء الصالحين مثل أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي والتي كانت تقدر ب 69 وقف مردودها هو6000فرنك تنفق على العاملين على الضريح[4].

---

[1] -نصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر.....، المرجع السابق، ص66

[2] -المرجع نفسه، ص68

[3] - نفسه،ص68

[4] -نفسه،ص69

2- وضعية الأوقاف خلال الاحتلال الفرنسي:

لقد جاء في البند من البنود معاهدة 5 جويلية 1830م من وثيقة الاستسلام التي حددها قائد الحملة دي برمون[1] ووقعها الداي حسين ونصها " سيضل العمل بالدين الإسلامي حرا، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم، ودينهم، وأملاكهم، وتجارتهم، وصناعتهم لن يلحقها أي ضرر وستكون نساؤهم محل احترام" وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه[2].

عند الدخول الفرنسي للأراضي الجزائرية، وبمجرد الاستيلاء على مدينة الجزائر، بحكم تجارب كلوزيل[3] في أمريكا الشمالية مما جعله يطبق تلك التجارب في الجزائر، ولذلك أصدرت السلطات الفرنسية الاستعمارية يوم 8 سبتمبر 1830م أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية والأسرة التركية، بحيث وفرت بذلك طريق لهجرة الأوروبيين إلى الجزائر[4] ، بحيث تم مصادرة الأوقاف وضمها إلى السلطة الاستعمارية ومداخلها تصب لصالح هذه الأخير، دون تعويض أصحابها، والهدف الأسمى لهذه السلطات هو وضع أيديها على المصدر المالي الإسلامي الذي كان الغذاء الوحيد للتعليم والترقية الاجتماعية[5]

---

[1] **–دي برمون**: (1743–1846م) هو المارشال في الجيش الفرنسي، قائد الحملة الفرنسية عل الجزائر وموقع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين في الجزائر العاصمة (أنظر: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م ج2**، د ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص492)

[2] –أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1982م، ص 46

[3] – **كلوزيل برتران**: (1773–1842م) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما (1791م) ونقيب في (1792م) وجنيرال (1807م) أرسل إلى إسبانيا (1801م)، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ على الولايات المتحدة الامريكية (1814م) وعاد إلى فرنسا في (1820م)، احتل البليدة والمدية في 26–11–1830م استدعى الى فرنسا، عين حاكم العام (1832–1836م) (أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع....ج2، المرجع السابق، ص498)

[4] –يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص8

[5] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية .....ج1، المرجع السابق ، 74

يقول حمدان خوجة في كتابه المرآة، حسب الإجراءات الجديدة إلي سنتها السلطات الفرنسة، فإن الفقراء لا ينفق عليهم جزء من موارد هذه المؤسسات، أما الباقي فيدفع إلى الصندوق أملاك الدولة وتلك لم تكن هي نية المؤسسين، وهذا يعني انتهاك حقوق الإنسان[1].

وذكر حمدان أيضا حيث قال خلال حديثه مع السيد دوبينيور هو الرئيس المكلف بقسم الشرطة، بحيث قال له إن المؤسسات الخيرية المخصصة أساسا لمساعدة هذه الطبقة توجد تحت تصرف السلطة الفرنسية، ويستفيد منها المحرومين، عندها طلب منه السيد أن يقدم له قائمة بالأسماء الأعيان لتكوين لجنة تشرف على الأوقاف، فقدم له قائمة، ولكن الأمر بقا عند ذلك الحد أي احتفظت السلطة بتلك المؤسسات الخيرية[2].

بعد مرسوم 8 سبتمبر 1830م وكان الغرض منه هو الاستيلاء على الأملاك العامة للجزائريين، خاصة ممتلكات الوقف، كذلك قرارات أخرى وهي قرار 1 مارس 1833م الذي ينص على طلب من جميع الأملاك والحائزين والنقابات الدينية تداع السندات بالإدارة لمسح الأراضي خلال أجل محدد، تم إلغاء هذا القانون واستبداله بقرار 26جويلية 1834م والذي نص على تأمين أملاك وحماية الدولة [3]، طبقا لسياسة الجائرة تم الاستيلاء على أملاك الأوقاف وضمها إلى الدولة الفرنسية في سنة 1843م[4]، وبمقتضى قانون 1851م فان جميع المجلات الوقف أصبحت تابعة لممتلكات الدولة الفرنسية، بحيث كانت أهمية كبيرة للوقف وآثارها على الصعيد الاجتماعي التشريع الجديد يؤثر بشكل مباشر على الأسس الثقافية للمجتمع، أصبح التراجع العلمي جليا للغاية، بحيث الجيل الذي عاش بين

[1] –حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 239

[2] –حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص243

[3] – جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1862م**، تر قندوز عباد فوزية، ط خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م، ص12–13

[4] – رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية (الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، د ط، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م، ص38

1846-1848م لم يمر بالتعليم القرآني وانخفاض عدد الطلاب بحيث انتقلت من 600 إلى 60 طالب في المدرسة القِرآنية [1].

ابتداء من شتاء 1830م تم الاستحواذ على أملاك البايليك والأوقاف وربطها بالملك العقاري العام الذي استغلتها لصالح الاستيطان [2]، بحيث صدر مرسوم قاضي بأن ممتلكات البايليك وممتلكات المهاجرين قد أصبح تابعة لأملاك الدولة في 8سبتمبر 1830م، وصدر مرسوم آخر في نفس السنة في 31 ديسمبر والذي خص بالاستيلاء على ممتلكات البايليك قسنطينة [3]، بناء على قانون سالف الذكر وهو 8 سبتمبر 1830م أمر كلوزيل بالاستيلاء على كل الدكاكين والمخازن ولحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت التي يشتغلها الداي والبيات والأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر كل ذلك دخل في أملاك الدولة ويجب أن يستثمر لحسابها[4].

قام الاحتلال الفرنسي باستنزاف ثروات الجزائريين واستغلال أراضيها، وكان الاحتلال الفرنسي يتمتع ويستغل خيرات وثروات، بل تعدى ذلك إلى محاولة التكفير عن أخطائهم السابقة بجعل من الأراضي التي استنزفوها من أهلها حقا من حقوقهم المشروعة[5]، وصمم الجنيرال بيجو[6] على استغلال الجزائر، فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين، وكان هدفه هو أن الجندي أقدر على الحياة الاجتماعية والدفاع على مزرعته إذ تعرض للخطر، وأقام 7قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وقام بإصدار عام 1841م قرار بالاستيلاء على الأراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنين

[1] – جلالي صاري، تجريد الفلاحين....، المرجع السابق، ص14-15

[2] محفوظ قداش، **الجزائر الجزائريين (1830–1954م)**، تر محمد المعراجي، ط خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002م، ص152

[3] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين.....، المرجع السابق،ص15-16

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص74

[5] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر فيصل الأحمر، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار المسك، 2010م، ص24

[6] – **بيجو توماس–روبرت**: مارشال فرنسي (1784–1849م) أرسل الى الجزائر 06-06-1836م في مهمة مزدوجة محاربة الأمير عبد القادر وفرض السلم معه، وقع معاهدة التافنة مع الأمير غادر الجزائر وعاد اليها 1848م بصفة حاكم عام (أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج2، المرجع السابق، ص490)

الأوروبيين، وأصدر عام 1845م أمر بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر[1] وفي العام التالي 1846م اصدر أمر آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها الى عمال أجراء[2].

- مرسوم 1844-1846م: نص المرسوم على إثبات شرعية ما تملكه للكولون (أي خلال الفترة التي أعقبت الاحتلال) وصادق على العقود العقارية، وان عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين والجزائريين، سيكون الفرنسي هو المرجع المتحكم والجزء الثاني من المرسوم نص على مباشرة سلطات الاحتلال بالإجراءات تحقيق عقود الملكية الريفية وعند إيجاد أراضي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول لملكية الدولة وخاصة أراضي البور التي ليس لها مالك[3]

- مرسوم 31 جويلية 1845م: الذي نصت مادته العاشرة على مصادرة أملاك الجزائريين الذين اقترفوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة أو قدموا مساعدات مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو قاموا باتصالات معهم، والذين غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية [4]

- مرسوم 19 سبتمبر 1848م: الذي نصت مادته الأولى على منح اعتماد مالي قدره 50مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة 1848-1851م الخاصة بإنشاء مستعمرات الفلاحية في المنطقة الجزائرية، كما نصت مادته الثالثة على الكولون المزارعين أو الراغبين في تحويل المزارعين سيستغلون قطعا أرضية من الدولة

---

[1] – **الأمير عبد القادر**: هو عبد القادر بن محي الدين ولد في شهر 4سبتمبر 1808م في قرية قيطنة، منذ طفولته كامن مولع بوالده، اما الملكات العقلية لديه تدل على نبوغه الغير عادي من حيث القراءة والكتابة وحفظ القرآن، بويع وعمره 25سنة (أنضر: شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص39و57)

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص10

[3] –عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962م) ج1**، ط خاصة وزارة المجاهدين، 2008م، ص316

[4] – المرجع نفسه، 320

بشكل مجاني، وخصت المادة الخامسة على نزع ملكيات الأرضية الممنوحة لأصحابها مالم يستغلوها[1].

- قرار 27 سبتمبر 1848م: الذي نص على أن المواطنين الراغبين في الهجرة الى الجزائر بصفتهم مزارعين او عمال فنيين لابد أن يكون لها شروط من بينها عدم السماح بالهجرة للأشخاص العزاب او المتزوجين من تجاوز عمرهم الستين سنة[2].

قام الجنيرال كافيناك[3] بإبادة قبيلة بني صبيح حيث أضرم النيران في أملاكها من متاع وحيوانات بسبب عدم حصولها على ما تملكه لأنها كانت تريد الحصول على الكثير من الأراضي[4].

- قانون 16 جوان 1851م: نصت مادته العاشرة على أن ملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين ملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم وبموجب هذا القرار تم ضم أراضي الغابات إلى أملاك الدولة[5]

- قانون 18 جويلية 1851م: نصت مادته العشرة على ان الملكيات العقارية للأهالي والأوروبيين على حد سواء هي قابلة للحرق أوان حق التملك والتمتع بالراضي التابعة للقبيلة غير قابلة للتحول لصالح أشخاص الأجانب وان عمليات المتاجرة بالملاك العقارية فيها بين الجزائريين تتم وفق إجراءات إسلامية ووفق القانون المدني[6].

---

[1] – عدة بن داهة ، استيطان و الصراع ...ج1، المرجع السابق ، ص 324-325

[2] – المرجع نفسه ، ص 326

[3] –**كافينالك لهويس –أوجيين**: (1802-1857م) جنيرال ورجل سياسي فرنسي، وحاكم عام للجزائر، شارك في حملة مدينة معسكر 1835م، أصيب في حملة شرشال بجروح خطيرة 1840م خاض معركة إزلي 1844م وفي نفس السنة رقي الى مارشال (أنظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج2، المرجع السابق، ص498)

[4] – محمد دادة، **الحر الاستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م**، **مجلة العصور**، جامعة وهران، العدد 06-07، 2012م، ص 10-16

[5] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، المرجع السابق، ص329

[6] –المرجع نفسه، ص333-334

عاش المجتمع الجزائري في مضي 25سنة على تطبيق القوانين التعسفية التي مهدت لقرار 1863م المشيخي الهادف الى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا[1].

- قانون سناتوسكونسيلت (القرار المشيخي 1863م):

يتضمن قرار مجلس الشيوخ المنعقد في 22أفريل 1863م تضمن سعة مواد وأعمها المادة الأولى والثانية:

المادة الأولى: يعلن أن القبائل الجزائر ملكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع، كل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة وتبقى على تلك الصفة

المادة الثانية: يتم بصفة دائمة وفي أقرب الآجال:

1- تحديد مناطق القبائل

2-وتوزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي الأرضي الفلاحية الأخرى، بشرط يجب ان تبقى على صفة الأملاك البلدية

3-تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا[2].

بموجب هذا القرار أصبحت لكل دوار يعرف حدوده وامتداد أراضيه ولم يبقى أمام السلطات الاستعمارية سوى تحديد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل الدوار، وفتحت المادة السادسة من القرار رفع الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية

[1]–مصطفى الاشرف، **الجزائر الامة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م، ص 17

[2] – محفوظ قداش، الجزائر .....، المرجع السابق، ص164–165

بين الجزائريين والأوروبيين، فقد مكن هذا القرار من اكتساب الأوروبيين المزيد من الأراضي الزراعية[1].

- قرارات المجلس الشيوخ وتطبيقه من 1863-1870م:

تعلق مجلس الشيوخ ب6883811 هكتار موزعة كما يلي:

ارض 2840591هكتار وارض العرش 1523013هكتار وارض المجلات البلدية 1336492هكتار وملك الدولة 1003072 هكتار والملك العام 180643 هكتار، بحيث مس هذا القرار 373قبيلة حيث تم تكوين 667دوارا يهم 2129052جزائريا، وهكذا بصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2520207هكتار أي 36بالمئة من أراضي الجزائريين قد سلبت[2]

تم ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر، من خلال سنة 1863م شهدت الجزائر العديد من الحرائر، قدر عدد الأراضي التي تعرضت للحرق 42100هكتار فحمل الكولون مسؤوليتها للقبائل وبموجب ذلك تم إصدار سلطات الاحتلال مرسوم 7اوت 1867م الذي نص على منح الأراضي التي تعرضت للحرق للكولون الذين تحصلوا عليها عن طريق الامتيازات[3].

كانت نتيجة لهذه الحراسة القضائية فقدان مساحات شاسعة، مما أدى ازدياد المراكز الاستيطانية حيث بلغت في الفترة الممتدة من 1840الى 1850م نحو 131مركز استيطاني جديد، ومنه 45 في عمالة وهران و62 في عمالة الجزائر و24في عمالة قسنطينة[4]، وبين الأعوام 1842م إلى عام 1845م انشات 35 قرية استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين حتى وصل إلى 46180شخصا. ابتكرت أساليب جديدة انزعت ملكيات الأهالي،

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، المرجع السابق، ص136-141

[2] – محفوظ قداش، الجزائر.....، المرجع السابق، ص165

[3] –عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، المرجع السابق، ص344-345

[4] – المرجع نفسه، ص346

واستولى بمقتضاها على 132الف هكتار انشات عليها 27 فرية استيطانية بمتيجة والساحل[1].

ب- المرحلة الثانية (1850-1870م):

- نمو المستوطنات على حساب الفلاحين:

عملت القوانين العقارية على تخريب وزعزعة كيان الجزائريين بشكل خطير، بحث نتج عنه آثار متتالية التي أدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي، وحاول الأوروبيين الغوص إلى عمق أراضي الجزائريين من خلال عملية الاستيطان، رغم محاولة بعض المسؤولين الفرنسيين اعتبار هذه العملية قانونية ليست اغتصاب لأنها تهدف في النهاية إلى المصلحة العامة في نظرهم، ولكنها تخدم مشاريعها الاستيطانية، والتوسع في نظرنا هو الاستغلال أكبر عدد من الملايين الهكتارات الجزائرية بتأثير من القوانين العقارية سابقة الذكر وقامت بتدعيم هذه القوانين بتشريعات أخرى قضائية وتأديبية لتكمل عملية المصادرة[2].

ويقول ألكسي دو طوكفيل[3] في كتابة نصوص من الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، حيث قال "...**هناك طريقان للغزو بلد واحتلاله، الأول هو وضع المحتل السكان تحت سيطرته وحكمه المباشر والغير المباشر، والثاني هو وضع جمعات من العرق الغازي مكان السكان الأصليين.**" ويسرح بقوله " ...**إن لاستعمار الاستيطان هو الاستحواذ على ممتلكاتهم بالقوة وان نستمر عاجلا أم أجلا فيما توارثوه أن إسلافهم.**[4]"، وقد تجسد ما قاله طوكفيل حيث دخل الغازيون الجزائر وانقضوا عليها كالمتوحشين

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص11

2– محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين 1881–1914م**، د ط، د دار نشر، ص298

3– **الكسي دو طوكفيل**: (1805–1859م) مفكر سياسي ومؤرخ وكاتب فرنسي اشتهر بمقالاته المثيرة حول الاستيطان فرنسي في الجزائر، مع انه مؤيد الاستعمار الا انه عارض بشدة تصرفات بيجو حول الاستيطان في الجزائر، وفي اول رسالة حول الجزائر اظهر رغبته في عدم تدخل فرنسا في البلاد القبائل حفاضا على السلم سنة (انظر: عدة بن داهه، الاستيطان والصراع .....ج2، ص492)

[4] ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر ابراهيم صحراوي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 36

باحتكار الأراضي وقطع الغابات وأصبح الساحل الجزائري الغني بالممتلكات والبيوت التي هجروها أصحابها جزءا ميدانا خاليا استقر فيه تلك المتوحشين، وكان المارشال كلوزال هو الاستيطاني العنيف، حيث حصل بسعر رخيص على أملاك واسعة وحاول أن يجعل من متيجة مستقر للتسول في أوروبا ، بحيث ادخل على الجزائر رسميا عمال باريسيين ومهاجرين ألمان وسويسريون، وكانت النتائج الأولى زهيدة فكان تقدم الزراعة الأوروبية أبطء من الركود الزراعة العربية، التي تضايقت بإنشاء المؤسسات الأوروبية الأولى بحث بلغ سكان الأوروبيون سنة 1839م 25000نسمة ومنهم 11000فرنسي[1]،كذلك بيجو كانت له حصة من الاستيطان، بحيث مشاريعه الأولى للاستيطان كانت فاشلة ولكن مشروعه التالي نجح بفضل مساعدة الجيش الذي شق طريق وبنى القرى وباشره في استصلاح الأراضي، فقد أنشأ بين عامين 1842-1845م خمسة وثلاثون مركزا وتم تسليم 105 ألاف هكتار إلى الآهلين، وتدفق المهاجرين حيث وصل 46180 شخص في عام 1845م[2]،وعند رحيل بيجو في سبتمبر 1847م خلف وراءه 109400مستوطنا أوروبيا بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي، بحث نادوا هؤلاء ضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا[3].

أي صدق طوكفيل في قوله " ...**أن الاحتلال بلا استيطان سيكون عملا غير مكتمل وخطر...**" في نظره، ودعم قوله هذا ب"...**إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقا لمبادرتنا في إفريقيا، ستضمحل تدريجيا بفعل المناهضة المتواصلة للأهالي أو ستسقط فجأة بفعل جهود هؤلاء أنفسهم مدعومين بقوة مسيحية.**[4]"

---

[1] – شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر عيسى عصفور، ط1، منشورات عورات، بيروت، باريس، 1982م، ص41-42

[2] – المرجع نفسه، ص43

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص10

[4] – ألكسي دو طوكفيل، المصدر السابق، ص36

بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية مطلع عام 1848م صدر قرار في شهر مارس نص على الجزائر جزء من التراب الفرنسي، بحيث اهتمت هذه الجمهورية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشرة سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، بحيث خصص 50مليون فرنك لتنفيذ أول مرحلة من الخطة، بحيث هجرت من باريس حوالي 15الف شخص من ضمن 20الف مهاجر ووطنتهم في 42قرية استيطانية، منها 12قرية في منطقة الجزائر و9في منطقة وهران و8في مقاطعة قسنطينة وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمهم اقتصاديا. رغم أن عدد المهاجرين يقارب 8آلاف من ضمن 131ألف مستوطن أوروبي في عهد الجمهورية خلال سنة 1851م، وكان عملهم هو الفلاحة والزراعة حوالي ثلاثين ألف مات منهم ثلاثة ألاف وعاد حوالي سبعة ألاف إلى فرنسا، وكان السبب في فشلهم هو أنهم عمال وتجار لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة، وعجزت الحكومة على توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها[1].

مع ظهور الإمبراطورية الثانية تحت حكم نابليون الثالث[2]، الذي شجع على حركة الاستيطان الأوروبي وبني حوالي 56قرية استيطانية خلال أعوام 1853-1859م واستعمل مثل أسلوب بيجو في مصادرة الأراضي وأملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة وتحصل على 61363هكتار ما بين 1851-1861م[3]، وقامت بإنشاء مراكز الاستيطان الأوروبي حول الحاميات وفي وسط محيط الزراعات، حتى يتم استقرار السكان الأوروبيين، وهكذا تضاعف عدد المراكز، حيث سجل تضاعف القرى خاصة بمتيجة (وادي علاق)، وبناحية عنابة ووهران (عين تيمشنت) وبشلف (الهليل)....[4].

---

[1] – يحي بوعزيز، ساسة التسلط.....،المرجع السابق، ص12-13

[2] – **ابليون الثالث**:(1807-1873م) هو امبراطور فرنسي (1852-1870م) أراد ان يجعل من الجزائر مملكة غربية، وتوسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاثة مرات (أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج2، المرجع السابق، ص504)

3- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص15

[4] – جلالي صاري، تجريد الفلاحين.....، المرجع السابق، ص28

خلال عهد الامبراطورية توسعت الشركات الرأسمالية واستغلت لخماسين والفلاحين، بحيث قامت بتسوية مسألة الشركات الكبرى الرأسمالية والتي غالبا ما تكون ناطقوها روسيين من المتعاونين المقربين من نابليون، بحيث تكون 3شركات كبرى سمحت بدعم إقامة الاستعمار، وهي شركة جنيف وشركة هبرة ومكتا[1]، هذه الشركات البارزة أما عدد الشركة الرأسمالية وهي 51شركة متوسطة بحث حصلت على 50الف هكتار خلال عشرة سنوات، وحصلت المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250الف هكتار وارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية الى 189الف شخص[2].

الشركة العامة السويسرية La genevoise التي حصلت من الإدارة الفرنسة سنة 1853م على 20الف هكتار في نواحي سطيف، برأسمال قدره 350000فرنك وكان عليها تبني عشرة قرى وتوطين فيها 500أسرة مهاجرة من سويسرا ووعدت كل أسرة بمنزل وعشرون هكتار نظيف دفع خمس الثمن فقط، ولكن هذه الشركة لو تنجح إلا في الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا، وعلى ثلاثة ألاف مهاجر من ألمانيا وإيطاليا، ولكنها نجحت أو تحصلت على نجاح خلال نصف قرن من الزمن من خلال تعمير البشري المتزايد والمردود المالي الضخم[3].

إذا متأملنا الى الواقع من بين 2956اوروبي الذين استقروا البلاد سنة 1858م لم يبقى منهم سوى 100شخص في حين أصبحت الأرباح سنت اضعاف من السنة 1870 الى 1923م ... وهذا راجع الى الفوائد وهي المرمى الأساسي لكل شركة رأسمالية[4].

وكذلك الشركة العامة الجزائرية S.G.A لقد ساعد الحكومة الفرنسية ما بين عامي 1865-1871م على تكوين هذه الشركة بأنها منحتها 100 ألف هكتار موزعة على

---

[1] – المرجع نفسه، ص31

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص16

[3] – عميراوي أحميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعماري والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954م**، ط خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص58

[4] – جيلالي صاري، تجرد الفلاحين .....، المرجع السابق، ص32

العملات لثلاث. مساحة 6000هكتار بجهة وهران ومساحة 45009 الجزائر العاصمة ومساحة 84500 هكتارفي قسنطينة، ومنها 6200 هكتار موزعة على جملة من الخماسين و8000 هكتار في شكل مزارع أوروبية تجمع 1600 مستوطنا[1].

جدول (01): نتائج الاستيطان الرسمي من 1830الى 1900م[2].

المدة	قرى الفلاحية	المساحات بالهكتار	السكان الفرنسيين
1850-1830م	150	427.604	63.497
1860-1851م	91	184.255	103.322
1870-1861م	23	73.211	129.898
1880-1871م	207	233.369	195.418
1890-1881م	89	161.661	267.672
1900-1891م	80	99.353	364.257

مصدر : عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1910-1939م ، ص 154

نلاحظ من خلال الجدول التالي أنه من سنة 1830م إلى 1880م تزايد في عدد القرى الفلاحية و هذا أدى إلى كثرة المساحات الزراعية حيث بلغت نسبتها 427.60.

2 -سياسة السلب والنهب:

لقد حاول الفرنسيون إقناع الجزائريون بأنهم جاءوا لتخليصهم من العنصر التركي، فاطمئن الشعب الجزائري باعتقادهم أن امة فرنسا هي امة شرعية تكترث بوعودها، كما طمأنهم قائد الحملة دي برمون بأن الجيش الفرنسي لن يبقى في الجزائر سوى ستة أشهر،

[1] – عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة.....، المرجع السابق، ص59-60

3– عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914–1939م م4**، ط خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010م، ص154

لكن فيها بعد أعيان الجزائر خاب أملهم حيث أدركوا أن الفرنسيين جاءا لتخليص الشعب الجزائري من الأتراك، بحيث موالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملك للدولة الجديدة[1].

تذكر لنا بعض المصادر أن خزينة الجزائر كانت تحتوي على ما يقل عن خمسين مليون دولار سنة 1830م، ويفتخر الفرنسيون بأنهم لم يقوموا بحملة رابحة في أي مكان مثل حملة الجزائر، أن الحملات الأخرى كانت تكلفهم، ولو نجحوا فيها أموالا طائلة وخسائر مالية معتبرة، بينما حملة الجزائر قد فاضت على تعويض تكاليف الحملة[2].

من المعروف من دوافع الحملة الفرنسيون كانوا يطمحون إلى الخزينة التي سعوا إلى ثرائها، والتخلص من ديونهم للجزائر التي أصبح تلح بها[3]، كما تشير لنا بعض المصادر التاريخية إلى أن الفرنسيين استولوا على:

- 7 أطنان و312 كيلو غرام من الذهب (من قصر الداي).

- 108 طنا و704 كلو غرام من الفضة (من قصر الداي).

- 24.700.000 فرنك وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.

- 52.723.984 فرنك وهي قيمة الفضة الموجود في الخزينة.

- 80.000.00 فرنك فرنسي من العملات الأجنبة الموجودة بالخزينة.

أما الضباط الفرنسيين آخذو لأنفسهم 50 مليون فرنك فرنسي فأرسلوا هذه الأموال والثروات في صناديق خاصة لفرنسا على ظهر5 بواخر وتبلغ قسمة المسروقات 4.868.794.452 فرنك فرنسي[4].

---

[1] – عمار بحوش، **التاريخ الساسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص106

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....ج1، المرجع السابق، ص22

[3] – المرجع نفسه، ص23

[4] – عمار بحوش، التاريخ السياسي.....، المرجع السابق، ص107

كما أن الفكرة الرائجة لدى الفرنسيين قبيل الحملة هي أن الجزائر بلد ثري ببضائع القرصنة والتحف الشرق والذهب إفريقيا وعبيدها، واغلب المشاركين في الحملة كانوا يطمحون إلى ملء الجيوب والبطون والإثراء من هذه الأرض[1]، ولقد عمدت هذه القوة الغاشمة إلى إغراق البلاد في بحر من الدماء وحولت معالمها ومؤسساتها إلى خراب، ومجموعة من الشعب إلى جحافل من البؤساء يحرزون نير القهر والطغيان والعبودية[2]، وقاموا بتجرد الفلاحين من أراضيهم وكان منفذ هذه العملية الحاكم لعام كلوزيل بحيث استولى على الأرض وزرعها عنب وعندما باءت بالفشل قرر انتهاج سياسة إستلاء على الأرض الخصبة وتسليمها للمستوطنين[3].

3- الضرائب العربية:

تعتبر الضريبة في الجزائر من نوع خاص لم تكن قد طبقت في غيرها من المدن وحتى فرنسا نفسها، بحيث هذه الضريبة كانت بمثابة الفائض المادي لخدمة المشاريع الفرنسية كبناء المستشفيات وبني التحتية وشق الطرقات ومد الجسور، كما إنها كانت خدمة اقتصاد الاستعمار بالمقابل أصبحت الشعوب الجزائر من أفقر الشعوب بسبب هذه الضريبة وإشكالها[4]، لم يشرع الأهالي في دفع هذه الضرائب العربية نقدا إلا بدأ من سنة 1845م وبموجب الأمر الملكي بتاريخ 17-01-1845م ومادته الثانية شملت أنواع الضرائب وهي أنواع: الحكر، العشر، الزكاة...[5].

في عشية توحيد القوانين الضريبة في الجزائر، وكانت الضرائب التي يدفعها الجزائريون بصفة خاصة عي ضريبة العشور والزكاة والحكور واللازمة...، فالعشر يقبض في كل التراب الوطنيالا عند الشرق وفي البلديات المختلطة كلالا مغنية وفي 13

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....ج1، المرجع السابق، ص23

[2] – جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص91

[3] – عمار بحوش، التاريخ السياسي.....، المرجع السابق، ص108

[4] – جمال يحاوي، **دوافع الهجرة خلال القرن 19م**، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية ابانة مرحلة الاحتلال 1830-1962م، ط خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص51-52

[5] – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830–1900م**، ط منقحة ومزيدة، موفر للنشر، الجزائر، 2009م، ص125

بلدية في القبائل الصغرى وفي القليعة ومتيجة[1]، وتعتبر سنة 1845م هي ميلاد الضريبة العربية لأن لم يعد الأهالي يدفعون الضريبة نقدا وتشكل الضريبة من:

- ضريبة لحكور:والتي خصت بالشرق القسنطيني والتي مثلت في إيجار، يدفعه الفلاحين في المزارع المقتطعة من طرف الحاكم، ولهذا فقد عممت الإدارة الفرنسية الضريبة على أراضي العرش لدرجة أن الايجار تحول في الإقليم القسنطيني إلى ضريبة عقارية ثانية، وعندما يصرح بتحويل بعض الأراضي العزل إلى الأراضي ملك إثرضريبة لحكور يتواصل دفعها حتى تعددت التنازلات، فكانت نقيض الإدارة الفرنسية هذه الضريبة في سنة 1858م مبلغ قدره 30 فرنك ثم خفض بعد هذا التاريخ إلى 20 فرنك ثم إلى 10 فرنك.

- ضريبة العشور: وهي ضريبة على الحبوب والتي أنشأت في الشرق القسنطيني من طرف احمد باي والتي كان حسابها وفق عدد المحاريث المسخرة للفلاحة، وتختلف هذه الضريبة في تحديد حسابها من منطقة إلى أخرى وأيضا حسي السنوات، 25 فرنك، 20 فرنك وانخفضت إلى 3 فرنكات في بلاد القبائل الصغرى، إما عمالة وهران والجزائر فيرجع إلى عهد الأمير عبد القادر فكانت تحتسب بقر المساحة المزروعة وعدد المحاريث بوحدة مساحة قدرها 10 هكتارات، الأسعار تمثلت في 20فرنك لقنطار القمح و10فرنكات لقنطار الشعير[2].

- ضريبة الزكاة:هي ضريبة على الحيوانات بشكل عام مثل الأغنام والجمال والبقر... وغيرها، وتختلف في عدد المبالغ من حيوان لآخر إلى إن تم توحيد السعر سنة 1863م ب 4 فرنكات عن الجمال، و3 فرنكات عن الأبقار، ففرضت هذه الضريبة سنة 1858م بكل القطر الجزائري، فكانت مقاطعة قسنطينة تدفع 2.122.802فرنك سنة 1845م وفي 30جويلية 1855م صدر قرار قاضي بتأسيس ضريبة جديدة (ضريبة السنتمات المضافة)

[1] – محفوظ قداش، الجزائر.....، المرجع السابق، ص 186

[2] – شارل روبير اجيرون، **الجزائريون ومسلمون فرنسا1871–1919م ج1**، تر الحاج مسعود بكلي، د ط، دار الرائد للنشر، الجزائر، 2007م، ص464-465

هذا أدلى إلى رفع الضريبة العربية إلى 3.818.256 فرنكا سنة 1856م وفي 26 فيفري 1858م بحيث رفعت هذه السنتيمات المضافة إلى 10سنتيما[1].

ثانيا : السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل نظام الحكم المدني(1870-1900م)

بعد فشل فكرة (المملكة العربية) استبدلها الفرنسيون بالحكم المدني عوض الحكم العسكري، ونفذت هذه الفكرة بعد انهيار فرنسا في حربها ضد ألمانيا في عام 1870م، وقسمت الجزائر إلى محافظات ويتولى كل محافظة منها مدير، وعير على رأس البلاد حاكم فرنسي[2].

1-الميدان الزراعي:

اكتسبت الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، وارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فاغلب المجتمع الجزائري كان مجتمع ريفي، وكانت الأرض هي مصدر عيشه، بحيث أجمعت المصادر أن هؤلاء كانوا يمارسون نشاط فلاحيا رعويا، كان طريقة استغلالها أساس الحياة الاقتصادية[3].

بحيث قامت الجمهورية الثالثة بعد سقوط الإمبراطورية ونظامها في صيف 1870م ، بحيث تزامنت هذه الجمهورية مع ثورات التي ظهرت في 1871م بزعامة المقراني والحداد والصبايحية في الحدود المشرقية، ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسة...، واستغلت الإدارة لاستعمارية هذه الثورات لتصادر أراضيهم بالجملة وفرض عليهم ضرائب باهظة، بحيث صادرت 600ألف هكتار ووزعتها على مهاجرين الألزاس و اللورين[4]،

[1] – شارل روبير اجيرون، المرجع السابق ، ص466

[2] – مركز الدراسات وأبحاث، **الجزائر الى اين 1830–1992م**، ط1، دار الكتاب العربي للنشر،1992م، ص104

[3] – عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسة في الجزائر (1870–1930م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، 2013-2014م، ص16

[4] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص27-28

بحيث صدر مرسوم 1870م وبعد حرب الفرنسية البروسية رحلت فرنسا سكان الألزاس و اللورين إلى الجزائر ووعدتهم 10ألف هكتار من الأراضي وأجودها[1].

أ- إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي:

الجمهورية الثالثة قامت بالتدعيم الكامل الذي قدمته للمستعمرة، بحيث فكرت في سن قوانين تستطيع من خلالها حشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة، وحسب ما أكده رئيس محكمة الجزائر العاصمة عام 1871م، والهدف من هذا القانون هو تسليم أراضي الأهالي للسوق الفرنسية[2].

-قانون 26جويلية 1873م: (قانون فارنيwarnier)

بناء على تقرير فارني[3] ممثل الجزائر في الجمعية العامة، تم التصويت على قانون 26جويلية 1873م المتضمن ترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وانشاء الملكية الفردية[4]، وكان يهدف هذا القانون إلى تحقيق غايتين الأولى هي تمكين الجزائر من الاستفادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية، والثانية هي وضع حد لحالة العدائية والتي يتوجب عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم بالهجرة الفرنسية أو الأوروبية [5].

بحيث كان الهدف الأسمى لهذا القانون هو القضاء على الملكة الجماعية والاعراش بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وانما هناك

---

[1] – المرجع نفسه، ص31

[2] – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين.....، المرجع السابق، ص66-67

[3] – **فارني أوغست ايبرتwarnierAngust Hubert**:(1810-1875م) هو طبيب وسياسي أهتم بالزوايا والطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي، واهتم بالسكك الحديدية الجزائرية، صاحب قانون معروف باسمه 1873م والذي يهدف الى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية(أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج2، المرجع السابق، ص506-507)

[4] – عدة بن داهة، الاستيطانوالصراع.....ج1، المرجع السابق،ص362

[5] – شارل روبير اجيرون، الجزائر ومسلمون.....ج1، المرجع السابق، ص149

ملاك عقاريين لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي قام بها القرار المشيخي (22أفريل 1863م)[1].

حيث نص هذا القانون على تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، والحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها ينص عليها القانون الفرنسي، بناء على ذلك ألغيت جميع الحقوق الارتفاع أو أسباب أي تسند إلى القانون الإسلامي أو القبائلي مخالف للقانون الفرنسي[2].

- قانون 23مارس 1882م:صدر البرلمان الفرنسي على القانون يرسى القواعد الملكية الفردية والخاصة، ، وفي الخطاب الذي ألقاه الجنيرال شانزي[3]في جوان أمام المجلس الأعلى للبرلمان، حيث أبدى تخوفا شديدا من الاقدام على رسم الحدود حصة كل فرد داخل الملك المشاع على ان ذلك سيخل بالأمن، لأن عدم وجود حالة مدنية سيزيد العملية تعقيدا ولا يسمح للحفاظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جدية[4].

- قانون 22أفريل 1887م: نص هذا القانون على جملة من الإجراءات الإنسانية من بينها:

- العودة الى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد الأراضي القبائل والدواوير وفقا لما نص عليه المادة الثانية من القرار المشيخي 1863م، كذا المرسوم التنفيذي المحدد لأشكال جديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادرة 22سبتمبر

- التنفيذ بالأشكال التي حددتها المادة 4 من قانون 22أفريل 1887م في الحالات التنازل والبيع المشاع في المزاد العلني، وتجزئة الميراث فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873م

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، المرجع السابق، ص362

[2] – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين.....، المرجع السابق، ص67

[3] – **شانزي انتوان**: (1823-1883م)، تجند بالبحرية العسكرية (1832م) مكث في الجزائر 16 سنة، عين ضابط المكتب العربي لتلمسان مدة شهر ثم وهران، عين جنيرال على رأس القسم العسكري سيدي بلعباس (1868م)، عضو في حكومة بورد(1871م)(أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج2، المرجع السابق، ص497)

[4] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....ج1، المرجع السابق، ص370-371

- سماح للأوروبيين الحصول على العقارات داخل أرض العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[1].

ونتائج هذا القانون 1881م على الفلاح الجزائري يمكن استخلاصها في نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث قال" **بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء أكثرهم من أصل يهودي، وينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خلت..**[2]."

- قانون 16فبراير 1897م: عموما هذا القانون يبدو حلا وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من بين الانتهاكات لقانون 1873م وقانون 1887م لتجنب هذه الممارسات الخاضعة (البيع بالشيوع) فأن الإجراءات التي وضعت من القانونين السابقين قد ألغيت .

-أما ما يتعلق بالمادة 16 فإنها تحتوي أيضا على بصمات التشريع الإسلامي والمعاملات بين الجزائريين المتعلقة بالمباني، وأنشأت هذه المادة بموجب قوانين عامة 1873-1887م وفي حين تبقى رهنا شكليا من المسخ العقاري بموجب قانون 23مارس1855م[3].

ب- القطاع الفلاحي:

ارض الفلاحية في القطر الجزائري تشمل عشرين مليون هكتار ويعرفنا الإحصاء الفرنسي أنها موزعة هكذا:

[1] -المرجع نفسه ، ص 376-377

[2] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....ج1، المرجع السابق، ص 379

[3] – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين.....، المرجع السابق، ص73

-5.000.000 هكتار تملكها الدولة الفرنسية، ومنها ارض الأوقاف الإسلامية المختصة، ومقدارها مليون هكتار.

-4.000.000 هكتار تملكها البلديات، وكل هذه الأرض ستستغل فائدتها لصالح الاستعمار .

-2.500.000 هكتار خاص لطائفة المستعمرين (الكولون) وهي أجود الأرض وأكثرها وأحسنها، وفي الجهات التي تكثر فيها الأمطار، وتوجد بها أعمال الري، يملكها 26.000 مستعمر.

-8.500.000هكتار من الأرض القاحلة الجرداء التي ليس لها ري ولا تنال من مطر إلا قليل وبقية بأيدي الجزائريين في المناطق الجبال والصحراء، توزع على مليون نسمة[1].

1 - أهم المنتجات الزراعية في عهد الاستعمار الفرنسي:

-الكروم: أن الاستعمار الفرنسي اختار أجود الأرض الجزائرية خصبة وأحسنها ريا وأطيبها مناخا وتستثمر لصلحها الخاص، فالسهول الخصبة في جهات عنابة والجزائر العاصمة، ووهران قد غرست كلها كروم لإنتاج أنواع متعددة من الخمور[2]، وتعتبر سنة 1880م بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، وكانت قفزة حقيقية لنتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة إلى جانب المصانع المنتجة للخمور[3].

وقد وصلت ما بين السنوات 1885-1891م حوالي 5.162هكتار من إنتاج الخمور الذي بلغ 9.247 هكتولتر، بينما ارتفعت هذه الإعداد من السنة 1896 إلى 1900م بلغت

[1] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، د ط، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، 1956م، ص108

[2] –المرجع نفسه، ص 112

[3] –عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 91

6.694 هكتار وأنتجت حوالي 9.771 هكتولتر[1]، وكان اغلب اهتمامهم بالكروم وبذلك توسعت مساحات المخصصة لزراعة الكروم على حساب الحبوب[2].

-الحبوب: زراعة الحبوب هي الزراعة الأساسية بالقطر الجزائري، ويزرع القمح في السهول الداخلية وبعض الجبال والنجود، وتأثر هذه الزراعة بمؤثرات طبيعية وأهمها الجفاف والأمطار، ومجموع الأرض التي تزرع قمح حوالي 11.200.000 هكتار في سنة نحو 8.500.000 قنطار وهو مقدار لا يفي حاجة السكان، ولقد تفق المستعمر بآلات الحديثة على زراعة الحبوب القديمة[3]، وعلية كان هناك نصيب لزراعة الشعير وهي الحبوب الثانوية بعد القمح، وتستعمل لعلف الحيوان، ولغذاء الإنسان والتصدير للخارج لصناعة البيرا[4].

وعلى ان الأرض الجزائرية لا تستثمر كلها بل كلها بل يكاد يستثمر منها الى نحو4ملايين هكتار فقط، وهذا تصنيفها:

3.000.000 حبوب، 64.000 فول وحمص وبطاطا، 260.000 مروج طبيعية و30.000 مروج صناعية، 238.000 كروم، 200.000تين وزيتون، 10.000 أشجار مثمرة، 12.000فواكة مبكرة، 30.000دخان (تبغ)، 6.000 قطن، 4.000عطرشاه وغيرها[5].

2-الثروة الحيوانية:

كان اهتمام كبير بالثروة الحيوانية ونتيجة الجفاف لهذه الثروة دعت إلى بذل جهد من أجل المحافظة على تلك الثروة وذلك بتزويد الأهالي بالعلف والإسطبلات لحمايتها من

[1] – شارل روبير اجيرون، الجزائر ومسلمون .....ج2، المرجع السابق، ص307

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص91

[3] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص113

[4] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص116

[5] – أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص382

الجوع والبرد من أجل الاستفادة منها وخلال سنتي 1856-1857م رفع المكتب العربي بباتنة تقرير مبني على الخسائر الفادحة في تلك الثروة نتيجة تساقط الثلوج مما ترتب عنه هلاك الكبير من المواشي[1]، الماشية الجزائرية مورد من أعز موارد إلا أنها تتأثر كثير بحالة الجفاف على الأخص[2].

جدول (2): تعداد الماشية في السنوات الاعتيادية .

النوع	الأهالي	الأوروبيين	الجملة
البقر	85.000	150.000	1.000.000
الخيل	140.000	60.000	200.000
البغال	100.000	50.000	150.000
الحمير	270.000	10.000	280.000
الغنم	7.500.000	500.000	8.000.000
المعز	3.900.000	100.000	4.000.000
الجمال	200.000	/	200.000

مصدر : أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، ص 385-386.

2-الميدان الصناعي:

كانت الصناعة في الجزائر تقليدية ويتمثل اغلبها في النسيج والسجاد والحلي والطرز والشواشي والدباغة والنحاس والحديد والخبز والجواهر والجلود والسروج والبراميل، واختص اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة، ساهم الأندلسيون في تطوير بعض

[1] -صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية في ضوء شرق البلاد 1844-1851م ، د ط ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006م ، ص 200-201

[2] -أحمد توفيق المدني ،كتاب الجزائر، المرجع السابق ، ص 385-386

الصناعات[1]، إن الاستعمار الفرنسي تعمد على إعدام كل حركة الصناعية في البلاد فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته، ثم أحداث الصناعة في القطر الجزائري يزاحم معامل فرنسا، لذلك استحوذت على الصناعات كلها وتركت القطر الجزائري دون صناعة تذكر، بحيث ترك لهم معامل الزيتون والصابون وصناعة السجائر والتبغ، وما بقى بأيدي المسلمين من الصناعات المحلية الزرابي (السجاد) وحياكة الأصواف لاستهلاك المحلي[2].

والصناعات التي كانت منتشرة في الصحراء هي كانت الصناعات تقليدية المنتشرة في القصور وفي الشوارع وأحيانا كثيرة كالحدادين، وتجارة المصوع من يهود الأبيض والصباغين وباعة الأسلحة والحدادين والنحاسين من الشلالة وبوسعادة ...، وفي سنة 1890 م كان بني مزاب 6000 من صناعة الزرابي[3].

إن الصناعة الأوروبية تقوم على رأس المال، وعلى الصناعات التحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج المانفاكتيرية، لهذا حاولت سلطة الاحتلال استثمار مواردها في الجزائر براس المال الحر وبفلاحة شبه تحويلية وصناعة القطن[4].

بحيث البلاد الجزائرية غنية مفرطة الغنى من حيث المعادن والمناجم وكل هذه الثروة المعدنية بين أيدي الاستعمار، إليك أهم المعادن القطر الجزائري ومناجمه مما يستأثر به الاستعمار شركاته الضخمة ذات أرباح ذريعة

-السماد (الفوسفات): وهي ذات شهرة عالمية، تستخرج من مناجم الكويف قرب من تبسة، ويباع منها سنويا 200.000طن

-الحديد: ويستخرج أكثر من الوزنة وبني صاف وجبال ذكار وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن

[1] – أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة.....، المرجع السابق، ص21

[2] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص126

[3] – أحميدة عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1916م**، د ط، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص135

[4] – أحميدة عميراوي وآخرون، أثار السياسة .....، المرجع السابق، ص 39

-الرصاص: 20ألف طن سنويا

-الزنك: 50ألف طن في السنة

-النحاس: 1.500 طن في السنة

-الزئبق: 1.200 طن في السنة

-الفحم الحجري: 300 ألف طن في السنة، وتحويل سياسة خاصة دون استثمار

-النفط (البترول): له حقول كثيرة، ومنه ما يخرج مصفى لا يحتاج لعمليات التكرير ومنها ما هو موجود على عمق 13 مترا او 25 مترا[1].

فرنسا أولت اهتمام كبير بشبكة المواصلات كونها تضمنت نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية الى المصانع الفرنسية[2]، حيث تقرر خلال سنة 1876الشروع في انجاز ثلاثة خطوط لسكك الحديدية في المناطق (ارزيو، سعيدة، بونة، قالمة، تليلات، سيدي بلعباس)[3]، كما تقرر سنة1879م إضافة خمس طرق جديدة وتغطي هذه الطرقات مساحة تقدر ب 14حتى 15مليون هكتار من إقليم التل، أما فيما يخص سنة1884م انشاء خطوط حديدية محلية، وفي عام 1892م بلغ طول شبكة السكك الحديدة في الجزائر 3.033 كلم[4].

الصناعة الأوروبية على غرار الصناعة الاستخراجية وهي تمثل غالبا الصناعية التي تعتمد على النتائج الفلاحية، كصناعة المطاحن وعددها نحو 150مطحنة وأهم مطاحنها مطحنة الحراش التي تخرج سنويا مقدار 200.000قنطار من الدقيق، ومعامل العجين وعددها نحو 55 تستخدم، أما معامل الزيت فعددها في ارض الجزائر نحو 5.000معصرة،

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه هي.....، المرجع السابق، ص 124-125

[2] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....ج1، المرجع السابق، ص 114

[3] – عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914م (دراسة في أساليب الإدارية)**، مذكرة تخرج دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2015م،ص 396

[4] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، المرجع السابق، ص 115

ومعامل الدخان تعد 50 معملا في القطر، أما أعمال الأسماك المقددة والخضراوات المحفوظة في علب وغيرها هي ثمانية، أما صناعة الأحذية فلها 15معملا

أما الصناعة الإسلامية في الجزائر تكاد تنعدم إذا استثنينا بعض المعامل الكبرى التقليدية وبعض الصناعات التي ذكرناها سابقا وقد اضمحلت طبقة الصناعة اليدوية أمام مزاحم الآلات[1].

3- الميدان التجاري:

التجارة ودورها الهام في الحياة من خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الأوروبي، بحيث تأثرت هذه التجارة بمجريات الأحداث الداخلية والخارجية[2]، حيث كان نوعين من التجارة، التجارة الداخلية وأخرى خارجية، بحيث تتم التجارة الداخلية في المدن والأسواق، وفي الأماكن محددة أين يأتي إليها المنتجين بمختلف الأشياء للبيع[3]، أما التجارة الخارجية هي الأخرى كانت تتم بين الجزائر وكل من تونس وأوروبا حيث كانت المواد المصدرة الأساسية هي: الحبوب، الزيتون، الصوف، المرجان والشموع... [4]، بحيث صدر العديد من القوانين والمراسيم التي اهتمت بها الإدارة الفرنسية في الميدان التجاري ومن اهم هذه المراسيم هي:

- مرسوم 31-10-1872م: الذي ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج والتي هي عبارة عن قطن وزيتون وحمضيات وبعض النباتات الزيتية[5]

-أمر صدر في 9 ابريل 1898: صدر هذا الأمر بتأسيس سبع حجرات تجارية مركزها في وهران وعنابة وسكيكدة وقسنطينة وبجاية ومستغانم، وهي تمثل كل ما يتعلق

[1] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 391

[2] – أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة.....، المرجع السابق، ص 22

[3] – عثمان زقب، المرجع السابق، ص439

[4] – أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة .....،المرجع السابق، ص 22

[5] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....ج1، المرجع الكسابق، ص 117-119

بالتجارة، والوالي العام هو الذي يصادق على ميزانيات الحجرات التجارية ومواردها وتكون غالبا من أعمال المراسي والنقل البحري[1].

أ-الصادرات: بعد عام 1870م طفت المشروبات الخمرية والكحولية على صادرات الجزائر[2]، والحبوب والحمضيات والبكور، كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية بحيث كانت تمثل 40%من الخمور من مجموع الصادرات الفلاحية والمواشي تمثل15%والخضر والفواكه تمثل 6% من مجموع الصادرات الفلاحية[3]، إضافة إلى الحبوب التي كانت تصدر من قسنطينة نحو ميناء مرسيليا[4]

ب-الواردات:وصلت قيمة الواردات سنة 1883م حوالي 320.563.067 فرنك، احتكرت فرنسا نسبة 75.59% وأغلب وارداتها تتمثل في سوائل التجهيز والمواد المصنعة[5]، فأهم الواردات هي الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والسكر والقهوة والاخشاب والأواني والوقود والعطور ومواد التجميل[6]

[1] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص290

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص125

[3] – أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة .....، المرجع السابق، ص66-67

[4] – صالح فركوس، المكاتب العربية.....، المرجع السابق، ص232

[5] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 127

[6] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 129

الفصل الاول :

المجالات الاقتصادية الجزائرية :

اولا: الزراعة

ثانيا: الصناعة

ثالثا: التجارة

تعرضت الجزائر كغيرها من البلدان إلى الاستعمار الفرنسي الذي بدوره استنزف خيراتها و استغلها استغلالا شرسا، بحيث نخصص حديثنا لاستغلالها الاقتصادي في مجالات الثلاث (الزراعة ، الصناعة ، التجارة)

بحيث أدخلت زراعات جديدة كزراعة الكروم ، و قضت على الصناعة المحلية ، و تحكمت في التجارة

أولا : الزراعة

إن الهجرات المتلاحقة للاستعمار الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب و مصادرة متتالية للأراضي الفلاحين الجزائريين و توزيعها على المستوطنين الجدد ، لان فرنسا لم يكن لها وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية و الأوروبية إلى الجزائر سوى منح الأراضي مجانا و بناء مساكن و القرى زراعية مدعمة ببناء تحتي ، و الأمر الذي نتج عنه اتساع للمساحات الزراعية للكولون و انتعاش للمساحات الزراعية[1]، و حطم الفلاح الجزائري بسبب انتزاع ملكياته الزراعية و الفلاحية و أرغموا على بيع ما بقى نتيجة لإرهاقهم بضرائب و الربا اليهود الفاحشة فانخفضت ملكياتهم الزراعية عام 1883م من 8188410 هكتار و عام 1903م إلى 5791255 هكتار ، و ذلك يمثل 29 % خلال 20 سنة ، بحث خص تحقيق عام 1912م الجزائريين بمساحة 6460034 هكتار من الأملاك الخاصة و 2766934 هكتار من أراضي العرش[2].

أن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب و الأشجار المثمرة و الصناعات التحويلية الناتجة عن الزراعة و طحن الحبوب الدباغة ، عصر الزيتون ، و الطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية و أدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية و الذي تجره الحيوانات مثل الحمار و الثور ، كما يستعمل روث الحيوان في تخصيب

[1] –عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ....،ج 1 ، المرجع السابق ، ص 143

[2] –يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ....، المرجع السابق ، ص 36

التربة في شكل سماد و كان حصاد الحبوب بأداة المنجل ، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا ، و الفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم و الباقي تترك بورا[1].

اتخذت حكومة الاحتلال الفرنسي قبل عام 1870م إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية و البيطرية ، لكن هذه الفكرة لم تجد لها مجالا في التطبيق خاصة سلطات الاحتلال الفرنسي قد أقدمت بعد ثورة بلاد القبائل 1871م على غلق مدرسة الفنون و الحرف ، و الحجة هي أن قدماء التلاميذ الذين درسوا فيها قد شاركوا في عمليات الثورية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، و أمام العراقيل التي وضعت أمام الشباب الجزائري لأ لا يستفيدوا من التعليم ألفلاحي إلى جانب أبناء الكولون[2].

كذالك وردت في الصحيفة المصالية هذه الحالة الغير عادية إلى السياسة العنصرية للنظام الاستعماري المطبق في المجال التعليمي ، و أيضا إلى الفقر الاجتماعي العام الذي حال دون مواصلة الجزائريين تعليمهم إلى حظوظ الممنوحة لأبناء الكولون الذين لهم الحق في الاستفادة من المنح الدراسة خلافا للشباب الجزائري باستثناء التلاميذ و الطلاب من أبناء (الخيمة الكبيرة) و خدام مصالح الاستعمارية [3].

و من أهم المدارس التعليمية و المحطات التجربية الزراعية في الجزائر و هي عبارة عن مِؤسسات أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا لتعليم الزراعي و التي كان الحظ الأول فيها لأبناء الكولون بحيث يتلقى فيها الطلبة و التلاميذ دروسا نضرية و عملية منها :

[1] –أكرم بوجمعة ، **أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرون** ، مجلة كلية التربية أساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، ع 28، الجزائر ،أوت 2016م ، ص 166

[2] –عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ....،ج 1 ، المرجع السابق ، ص 237–238

[3] –المرجع نفسه ، ص239

- المعهد ألفلاحي للجزائر بالحراش و تلحق به مساحة أرضية بـ 37 هكتار منها 27 هكتار خاصة لزراعة الكروم .وضعية وادي السد 24 هكتار وضعية في الروية بـ 15 هكتار.

- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ 180 هكتار و يختص فيها التكوين بزراعة الكروم[1].

- المدرسة الفلاحية بسكيكدة بـ 180 هكتار و اختصاصها الكروم .

- المدرسة الفلاحية لقالمة بـ 130 هكتار و اختصاصها الحبوب .

- المحطة التجريبية للصفية البيضاء في الهبرة بـ 200 هكتار تستفد من مياه وادي الحمام المتخصصة في الحبوب ، القطن ، الأرز ، الصويا ، الحوامض (الكلمانتين و المندريين) ، و تربية الحيوان .

و المحطات الزراعية التجريبية في الجزائر الوسطى و الشرق الجزائري و هي :

- المحطة التجريبية (اورليا نفيل) (شلف حاليا)الناشئة في 1922م يلحق بها 53 هكتار من ضمنها 44 هكتار للفلاحة و 7 هكتار أشجار المثمرة

- المحطة الخاصة بزراعة الأشجار المثمرة في مليانة تعود نشأتها إلى 1924م بمساحة 4 هكتار .

- المحطة الخاصة بزراعة أشجار الزيتون في بجاية تم إنشائها في 1927م و لها مساحة تقدر بـ 12 هكتار

[1]– عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ....،ج 1 ، المرجع السابق ، ص 241

[2]–المرجع نفسه ، ص 242–243

- المحطة التجارية لباستنة نشأة في 1929م تغطي مساحتها 57 هكتار و بمضاعفة التجارب و عمليات و انتقاء الحبوب و ارتفعت مساحتها إلى 205هكتار[1].

لقد عهد الاحتلال الاستيطاني إلى تمهيد البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائر بكل الطرق خاصة القوانين الصادرة في هذا المجال ، و نخص بالذكر هنا أحد أخطر هذه القوانين و هو قانون المشيخي 1863م حيث يعتبر أخطر أداة لضرب و تمزيق هذه البنية المتواصلة و أقوى أداة وضعت في يد المستوطنين لأنه فسح المجال لهم للاستيلاء على الأرض و زيادة قوتهم و نفوذهم[2] .

بناءا على قانون أفريل 1887م سابق الذكر الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها ، كما تمكنت الإدارة الاستعمارية الاستيلاء ما بين 1887-1893م على حوالي 947 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش و سلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 ألف هكتار ما بين 1891-1900م و هكذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما بين 4 و 5 ألاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة ، و تحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية و موسمية وخماسين ، لقد مكنت هذه القوانين و الإجراءات التعسفية للمعمرين من الحصول على أراضي بأثمان زهيدة في منطقتي وهران و الجزائر الوسطى و الشرق و انتزعت من أهالي شلف نتيجة المضاربات ما بين 6-8 ألاف هكتار[3] .

---

[2] –عماد لبيد ، **الاستيطان والتوطين : الاستعمار الفرنسي في الجزائر وحركة الصهيونية في فلسطين .دراسة مقارنة** ، رسالة التخرج ، كلية العلوم الإنسانية والإعلام ، قسم العلوم الإنسانية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر (2) ،2010–2011م ،ص 35

[3] –احميدة عميراوي وآخرون ،أثار السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق ، ص 54

أكثر من 68% من المزارع مساحتها أقل من 10 هكتارات للمزرعة الواحدة و هي متربعة على 13.90بالمئة من المساحة، وهي بطبيعة الحال تابعة للجزائريين في حين أن المزارع التي متوسطها يفوق 50 هكتار للوحدة لم تتجاوز 5.3 % و لكنها تستحوذ على 53.13 % من المساحة و هي تابعة للمعمرين[1] .

جدول (3): البنية العقارية في الجزائر سنة 1930م

الفئة	ملكية الجزائريين			
	المزارع	%	المساحة	%
10-هكتار	445483	69.85	1378400	18.76
50-10 هكتار	167170	26.21	3185800	43.35
50- 100هكتار	16580	02.60	10196100	14.91
100+ هكتار	8499	01.34	1688800	22.98
المجموع	637732	100	7349100	100

الفئة	ملكية المعمرين			
	المزارع	%	المساحة	%
10 هكتار	7432	33.73	22600	0.85
50-10 هكتار	5582	25.34	135300	4.96
50-	2635	11.46	186900	6.85

[1] -المرجع نفسه ، ص 55

100هكتار				
100+ هكتار	6385	28.97	2381400	87.35
المجموع	22037	100	2726700	100

المصدر : أحميدة عميراوي وآخرون ، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (18830-1954م) ، ص55 .

تميز البنية العقارية الجزائرية بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة ، حيث نجد متوسط الوحدة الزراعية 11.52 هكتار للوحدة و أن 69.85 % من المزارع متوسط مساحتها أقل من 10 هكتارات للوحدة لا تمثل سوى 1.33 % و تشكل مساحة 22.98%

أما البنية العقارية للمعمرين فتميز بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123.73 هكتار للوحدة ، و أن المزارع التي تفوق مساحتها 100 هكتار للوحدة تمثل 28.97 % و تجمع ما يقارب 87.35 % من مساحة القطاع ، أما المزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات للوحدة رغم أنها تمثل 33.73 % من مجموع المزارع إلا أنها لا تستحوذ سوى على 0.83 % من إجمالي المساحة .

نلاحظ تشكيل بنية عقارية غير عادلة بوجود ملكية كبيرة للمعمرين و ملكية صغيرة للجزائريين[1] .

الأزمة الفلاحية التي ظهرت في أواخر القرن 19م حيث اخذ الفلاحة في الجزائريين منذ 1880م مثلما هو الشأن للفلاحة في أوروبا تشكو من مزاحمة البلدان الجديدة أو المستعمرة و ما تقدمه من منتجات بأسعار تتحدى كل المنافسات ، فانهارت أسواق العملة الدولية فأصبح الفلاح الجزائري لا يقدر على توفر ما تتطلبه الفلاحة من مصاريف ويضاف إلى ذلك تكاليف النقل المرتفعة ارتفاع فاحش ، بحيث زراعة

[1] –احميدة عميراوي وآخرون ،أثار السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق ، ص56

الحبوب لا تدر ربحا و تجر إلى النقصان في الأموال ، و على النطاق المالي نلاحظ نفس الإهمال في الإدراك الأزمة التي يعاني منها الفلاح فلقد انخفضت العوائد المالية بداية من سنة 1880م بالرغم من الضرائب الفردية الموظفة على العرب الذين لا يستفيدون من الميزانية التي تبذل في تجهيز المعمرين (إقامة طرقات، البناءات الضخمة ، أجور عمال الشرط...)[1].

فالأزمات و تحويل الفلاحين إلى طبقة كادحة و ارتفاع نسبة الإجرام و نقصان العوائد المالية دفعت بالإدارة إلى إعادة النظر في السياسة المستوحاة إزاء الفلاحين ، فمن ذلك تكونت شركات و هي [2]:

1- الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) :

تدعى إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأة الشركات الأهلية للاحتياط ، لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا و المضاربة ، بحيث قامت بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور و منحهم قروضا مالية ، حيث تأسست هذه الشركة في 14 أفريل 1893م ، كانت تهدف هذه الشركات إلى مد يد المساعدة الفلاحين الفقراء و تقديم قروضاً لهم بفرض تطوير محصولهم ألفلاحي و تحسين أداة العمل و تجديدها أيضا[3].

2- الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) :

أمام الفشل الذي منيت به الشركات الأهلية للاحتياط لتحقيق أمل العامل الزراعي الجزائري في الرفع مداخليه و تحسين ظروف حياته و أمام انحرافها عن تأدية وضيفتها التي نشأت من أجلها و بالتالي تخلي الفلاحين عنها ، لذلك أصدرت

[1] –أندري برنان وآخرون ، **الجزائر بين الماضي والحاضر** ، تر اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د ط ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989م، ص366-367

[2] –المرجع نفسه ، ص 368

[3] –تندراري عبد الرحمان ، **العمال والمزارعين والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880–1959م** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علوم إنسانية ،جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2017–2018م ، ص32-33

إدارة الاحتلال مرة أخرى شركات لتقرب من الفلاحين فأصدرت قي 19 جويلية 1933م قانون نص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط و تبديل اسمها لشركات الزراعية للاحتياط ، إلا أنه رفض هذا القانون من قبل الكولون لاعتباره قريبا من القوانين الخاصة بالتنظيم التعاوني للزراعة و صناديق التسليف الزراعي التعاوني[1] .

من الناحية الاقتصادية كان 14.4 % من السكان الأوروبيين العاملين الذين ينتمون إلى القطاع الأول(الزارعة) . بحيث كان السكان الزراعيون الأوربيون في التناقص المستمر منذ مطلع القرن العشرون فهبط عددهم إلى 120300 في 1948م إلى 93000 في عام 1954م لان تجمع الملكية الأوربية كانت تسارع منذ عام 1930م و منذ عام 1930م ازدادت ملكيات التي تستخدم الآلات بمقدار 18 % و ازدادت مساحتها 30% على حساب الملكية الأوربية المتوسطة و الصغيرة و حالة الملكية الأوروبية (25بالمئة الأرض الموزعة تخص 2 % تقريبا من السكان الجزائر الزراعية) كانت تطرح أخطر مشكلة بالقياس إلى المجتمع الأهلي فمجمع البلدان ذات الملكية الكبرى نادت بالإصلاح الزراعي[2].

1- الإنتاج الزراعي:

بحكم النشاط الزراعي هو الأكثر سيادة في الجزائر عند احتلالها و بما أن درجة تطور القوة الإنتاجية في فرنسا عندما كانت صغيرة نسبيا لأنها كانت في المراحل الأولى من التطور الصناعي أنصب اهتمام فرنسا بشكل شبه كلي تقريبا على القطاع الزراعي ، و تمثل ذلك الاهتمام في سن سياسة زراعية استهدفت إعادة تشكيل الزراعة الجزائرية في قالب جديد يضمن لها الاستقلال الأمثل الذي لا يمكن أن يتحقق في نظر هذه السياسة إلى عن طريق تحويل هذه الزراعة من زراعة وطنية تستجيب

[1] –نتدراري عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 35

[2] –شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 124–125

في إنتاجها إلى لعمليات إشباع الحاجات الأهلية إلى الزراعة خارجية مكملة لتيارات إشباع حاجات السوق الفرنسية [1].

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية ، طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، أهمل المحاصيل المعشية و في مقدمتها الحبوب، واتجه إلى التوسيع في الزراعة و إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي و المصالح المادية للمستوطنين و أهمها الأعناب لإنتاج الخمور ، الحوامض ، التبغ ، و كذلك الحلفاء و الفلين[2] ...

أ- زراعة الكروم:

تعتبر سنة 1880م بمثابة منعطف حاسم في تاريخ إنشاء الكروم في الجزائر و كانت طفرة الحقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة ، إلى جانب تطور مصانع الخمور المنتجة لها ، ففي هذه السنة أتت آفة الفليوكسيرا phylloxera على مساحات كبيرة من مزارع الكروم ، إضافة إلى هجرة الكثير من الألزاسيب و اللوريين بعد الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870م فتوجهت الشركات العالمية في هذه المنطقة لاستعمار أموالها في الجزائر[3]، منها أحدثت كارثة اقتصادية كان وراء هجرة العديد من الفلاحين الفرنسيين و كذلك الأوروبيين حيث وجدوا الطريق ممهدة للاستيطان قصد زراعة الكروم في الجزائر من جديد ، و استطاع هؤلاء المستوطنين من غرس مساحة كبيرة من أشجار الكروم انتقلت من 9817 هكتار عام 1871م إلى 45286 هكتار 1883م ثم ارتفعت المساحة المزروعة عام 1885م إلى 70885 هكتار[4].

---

[1] –حورية طعمة ، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954م**، أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علوم إنسانية ، جامعة احمد دراية ، أدرار ، 2020م ، ص 47

[2] –بشير بلاحة ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989م** ، ج1 ، د ط ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2006م ، ص 253

[3] –عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 91

[4] –تندراري عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 63

بدأت تتوسع مساحات زراعة الكروم من 1.8 مليون هكتار عام 1870م الى 2.5 مليون هكتار عام 1890م ، من أجل تعويض عن ذلك الخسائر و قد ساعد على ذلك التوسيع :

-مرض الفيلوكسيرا المشار إليه أعلاه و ما ألحقه من أضرار فادحة بزراعة العنب الفرنسي .

- ملائمة الظروف الطبيعية الزراعية الأعناب بالجزائر.

- القروض السخية التي كان يوفرها بنك (القرض الفلاحي) crédit Agricole و غيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب و إنتاج الخمور .

- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم ، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشر أضعاف[1].

و انقسمت زراعة الكروم في الجزائر حسب مناطق تواجدها إلى :

- **كروم الجبال :** و هي تنتج أجود أنواع الخمور و درجة كحوليتها تتراوح ما بين 12-15 درجة تكون حمراء أو بيضاء تصلح للحفظ في زجاجات لعدة سنوات و تتركز أساسا في البويرة ، المدية ، مليانة ، عين بسام .

- كروم المنحدرات : متوسطة الجودة درجة كحولها ما بين 10-12 درجة تنتشر في عين تيموشنت ، اسطاولي ، شراقة .

- كروم السهول : و هي الأقل جودة كحوليتها من 10 درجات تنتشر في سهول عنابة ، متيجة ، وهران [2].

[1] –بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر .، المرجع السابق ، ص 254

[2]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 93

و قد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تموشنت و وهران و هضاب مستغانم و سهل متيجة ، و تلال معسكر و سيدي بلعباس)

و يليها الوسط (هضاب ملیانة و المدية و سهل متيجة و تلال الساحل العاصمة) فالشرق (سهل عنابة و سهل سكيكدة...)[1].

الجدول (4): تطور مساحات الكروم (1880-1953م).

السنة	المساحة (الهكتار)
1880م	23700
1895م	122000
1905م	179950
1923م	180414
1930م	271300
1939م	411131
1953م	371878

المصدر : بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 254

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن زراعة الكروم كانت في تطور متزايد من سنة 1880م إلى 1953م حيث بلغت نسبتها 371878 هكتار.

ب - زراعة الحمضيات :

الحوامض كانت معروفة بالجزائر لكن الإنتاج الموجه لتصدير لم يعرف لازدهار إلا في عهد الاحتلال خاصة فيما بين الحربيين العالميتين ، و تشتهر بها سهول المحمدية

[1]– بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 254

، مستغانم ، غليزان ، سكيكدة ، عنابة ، بجاية بغراسه أشجار الحوامض و تحتكر سهول متيجة جل المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات و ثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد[1].

من أسباب التطور السريع لهذه الزراعة هو سهولة المواصلات من أماكن الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك و قرب من موانئ التصدير إلى الخارج و انخفاض التكاليف النقل و توفير يد عاملة، و يمثل البرتقال 30/ من مساحة الحوامض في الجزائر على غرار هذه الزيادة العالمية فقد عرفت مساحة و إنتاج الحوامض تطورا كبيرا حتى أصبحت الجزائر تشارك بنسبة 2/ من الإنتاج العالمي لهذه الزراعة [2]، بحث شهدت أهم توسع لها في ثلاثينيات القرن العشرين و بلغت مساحتها 50000 هكتار، و إنتاجها 500000 ألف طن و صادرتها نحو 150000 طن في المتوسط سنويا[3].

ج- زراعة الحبوب :

إن شهرة الحبوب الجزائرية خاصة القمح كانت سببا من أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر و بعد الاحتلال شجع الاستعمار على هذه الزراعة خاصة بعد ارتفاع أسعارها و الإقبال الكبير عليها ، فارتفع إنتاج الهكتار الواحد من 8 قنطار في الهكتار عشية الحرب العالمية الأولى إلى 12 قنطار في الهكتار 1935م[4]، فالمساحة المخصصة لزراعة الحبوب المختلفة لم تتوسع بل تقلصت مساحتها من 2442676 هكتار في سنة 1890م إلى 2391236 هكتار في سنة 1900م نظرا لركود الأساليب الزراعة المطبقة من طرف الأهالي و كذالك إجبار الفلاحين على دفع كل محاصيلهم الزراعية إلى مركز تخزين الحبوب و تشجيع المنتجين على رفع أسعارها ففي عمالة قسنطينة مثلا سنة

[1] –عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 67

[2] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص97-98

[3] – بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 254-255

[4] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص98

1917م كان انخفاض المحصول الفلاحي بسبب الجفاف أيضا مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الذي كان له أثار سلبية على الجزائريين[1].

خلال الفترة الممتدة من 1919م الى 1939م لم تتوسع زراعة الحبوب الأوروبية من حيث المساحة ، لكن الركود في المساحات ترافق مع جهد كبير في نطاق التجهيز لكن النتائج عكسية بسبب قلة الحدود و التطور الغير الملائم للاستعمار و تجلى ذلك في تزويد فلاحي الحبوب بمساعدات مالية و بعربات و جررات متعددة السكك و أدوات نزع الأعشاب و آلات الحصاد و مجمعات الرزم التي عوضت نقص العملة التي اجتذبتها زراعة الكروم[2].

تركز إنتاج القمح الصلب في الشرق الجزائري في سهول سطيف برج بوعريريج ، عنابة ، قالمة و سوق الأهراس اما الوسط و الغرب و تركز أساسا في المدية ، سيدي بلعباس، شلف ، تلمسان أما القمح اللين فتركز أساسا في القطاع الأوروبي خاصة في الجنوب ألوهراني و معظمه وجه إلى التصدير[3] .

د- زراعة التبغ :

يعد التبغ أحد تلك المنتجات التي تجنى منها أرباح طائلة و كان المستوطنين والسكان الأصلين يزرعونها حسب الرغبة و على نطاق واسع و قبل الاحتلال كان السكان الأصليون الجزائريون يزرعون نوعين من التبغ تبغ الريفي و تبغ العادي بحيث كان يحضا باهتمام كبير من قبل السكان الأصلين على الرغم من أن صنعه يتطلب خليطا من نباتات أخرى تسمى أكيل (Akil) و ترونا (trouna) و سرعان ما اتبع المستوطنون العرب في طريقة صنع التبغ [4].

لقد ظلت زراعة التبغ بصفة عامة مقصورا على عدد من الغارسيين و لقد شهدت بعد الأزمة التي ألمت به بين سنة 1903-1908م توسيع جديدا ، فتضاعفت المساحات

[1] –حورية طعمة ، المرجع السابق ، ص 104

[2] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 99-100

[3] –المرجه نفسه ، ص 100

[4] –حورية طعمة ، المرجع السابق ، ص 109-110

المغروسة و ارتفع معدل الإنتاج السنوي الذي كان في حدود 36.867 قنطار بين (1900-1908م) إلى 65.550 قنطار بين (1909-1914م) ، و توسعت المساحة المزروعة تبغا سنة 1930م لتصل إلى أكثر من 24 ألف هكتار و انتهجت أكثر من 220 ألف طن حيث صدر من هذا الأخير حولي 190 ألف طن و ساهم الأهلي بحوالي ثلثي 3/2 الإنتاج الإجمالي .

و على رغم من هذه النجاحات التي حققتها زراعة التبغ إلا أن مساحتها و تأثيراتها الاقتصادية بقية محدودة مقارنة بزراعة الكروم و الحبوب[1].

ه- زراعة الحلفاء و الفلين :

الحلفاء اهتم بها المستثمرون لقيمتها التصديرية و قد تركز استغلالها في السهول العليا الغربية و بلغ حجم صادراتها 190 ألف طن عام 1925م ، أما بالنسبة للفليين بدا استغلاله في أواسط القرن 19 م في جبال القل خاصة ،و أصبح في القرن العشرين واحد من أهم الصادرات الجزائرية[2].

و- زراعة الخضر :

إن اهتمام الفرنسيين بهذا النوع من المزروعات راجع إلى عدة عوامل أهمها توفير المياه و التربة الخصبة في السهول الساحلية ، إضافة إلى قربها من موانئ التصدير و تمثلت أهم الخضار المزروعة البطاطا ، البزلاء ، الفصولياء ، العدس ، الشمندر ، الجزر ، اللفت ، الكرمب ... و قد كانت الصادرات الجزائرية من الخضار تعبئ في براميل تزن من 100 إلى 150 كلغ أو سلات تتراوح وزنها من 15 إلى 80 كلغ، أما الصادرات الخضر نحو انجلترا فكانت عن طريق صناديق يزن الواحد منها 25 كلغ و كانت تسعة أعشار الصادرات الجزائرية من الخضار موجهة إلى السوق الفرنسية أين يعاد تغليفها و تعليبها ثم تصديرها من جديد إلى دول أخرى[3].

[1] –عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 105

[2] – بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 255

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 102-103

2- سياسة المائية الفرنسية في الجزائر:

إن إدراك فرنسا بأن الاستعمار لن يحقق نجاحاته المرجوة إلا بتحقيق رفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمعمرين ، خاصة على الصعيد الفلاحي لكن العائق الأكبر للتطور الفلاحي في الجزائر كان تذبذب المناخ ، و قلة الأمطار و بالتالي قلة المجاري المائية[1]، و لما كان سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم، حيث كانت كثيرا ما يعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدأ عادة مع شهر ماي لتنتهي في شهر أكتوبر، رأى المخططون المائيين الفرنسيين تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ لضرورة إنشاء نظام للمياه لأن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة كاملة على حسن استغلال مياه الأمطار، لمثل هذه العوامل جعلت السلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية و التحكم فيها جزءا من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية و معنى هذا أنها ربطت الاستيطان بموارد المائية[2].

لقد كانت البداية لبناء السدود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المحاولة الأولى المحتشدة لوضع سياسة مائية تقوم على انجاز نوع السدود الخزانة بإتيارها ان الاستعمارية لم تنتهي نهائيا من الملكية العقارية الفردية و هذا ما أدى بها للجوء إلى تطبيق قانوني سيناتوس كونستيل عام 1863م و فارني 1873م ، حيث تم اختيار مواقع ملائمة لانجاز سدود مائية للجيل الأول من إنشاء السدود الخزانة تقسمت على النحو التالي[3] :

- سدود القطاع ألوهراني :

- سد شرفة(1849-1892م) على واد السيق وبحجم تجنيد أولي قدره 1000.000 م^3 و كلفة مالية قدرها 2963000 فرنك .

[1] –المرجع نفسه ، ص 85

[2] –عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ...، ج1، المرجع السابق ، ص 170

[3] أحميدة عميراوي وآخرون ، اثأر السياسة الاستعمارية .....، المرجع السابق ، ص 97-98

- سد فرقوق : (1865-1882م) الواقع على واد هبرة و بحجم تجنيد مائي يصل إلى 30.000.000 م^3 و كلفة مالية بـ 3.780.240 فرنك .

- سد ماقون : (1879-1887م) الواقع على واد ماقوم غرب ارزيو بحجم تجنيد يصل 1.000.000 متر مكعب و كلفة مالية قدرها 600.000 فرنك .

- سدود القطاع الأوسط :

- سد حميز (1869-1894م) الواقع في حميز و بطاقة تجنيد 14.000.000 م^3 من المياه بكلفة مالية قدرها 3000.000 فرنك .

- سد مراد (1852-1859م) الذي يقع على واد جيرون في متيجة الغربية بطاقة تجنيد تصل إلى 830000 م^3 و كلفة مالية قدرها 325.000 فرنك[1].

أما بالنسبة للجيل الثاني بعد قطيعة طويلة عادت الإدارة الفرنسية من جديد عام 1926م إلى انتهاج سياسة بناء سدود الخزانة و بدأت بوضع خريطة اختيار مواقع الأكثر من خمسين موقعا أنجز منها تسعة سدود بطاقة تجنيد وصلت إلى 761600 مليون م^3 و مساحتها سقي136500 هكتار أهمها :

- سد غريب بحجم تجنيد 280 مليون م^3 الواقع على واد شلف لسقي 18440 هكتار

- سد واد الفضة على واد الفضة بطاقة تجنيد 228 مليون م^3 لسقي 30000 هكتار.

- سد بوحنيفية الواقع على واد الحماد بطاقة تجنيد 73 مليون م^3 لسقي 29510 هكتار[2].

[1]– احميدة عميراوي وأخرون ، اثار السياسة الاستعمارية .....، المرجع السابق ، ص 99

[2] – المرجع نفسه ، ص 100

ثانيا : الصناعة :

بجانب مأساة الأراضي الزراعية و مصادرة لأملاك الجزائريين لصالح المعمرين ،عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزجر بها الجزائر قبل الإشهار فعمد الإشهار الفرنسي على مضايقة لصناعات اليدوية و الخاصة صناعة النحاس ، الفضة ، الذهب الجلد ، الحياكة[1]، بحيث عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا مزدهرا بخلاف ما تناقلته كتابات الأوروبية حول ضعف الصناعات من جهة و انعدام بعضها من جهة أخرى ، و حتى وجدت فالفضل يعود في رأيهم إلى الأسرى الأجانب التي يتوفرون و يمتازون بالخبرة في الميدان الصناعي[2].

فصناعة قد شهدت بعض التقدم أيضا ، بحث نجد صناعات الحديد و بعض مستخرجات رائجة كما نجد صناعة الملح في منطقة ارزيو ، و تميز سكان منطقة جرجرة بصناعة فكانوا يستخدمون الطواحين لصناعة الزيت ، و كان بني عباس و بني فليتة يصنعون البنادق و المكاحل و السيوف و المدافع أيضا ، و كانوا يصبغون مواد البلاتين و يعرفون طرق استخراج الحديد من الأرض و لهم مناجم من الرصاص و القصدير ، وكان بعضهم يصنع أشياء خشبية و آخرون يصنعون الأقمشة القطنية[3].

و أهم المدن الصناعية هي العاصمة ، تلمسان ، قسنطينة ، فكانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف كالأغطية و المحازم الحمراء ، و كانت مستغانم تصنع الزرابي ، أما العاصمة فقد كانت تمتاز ببعض الحرف فمصنوعات العاصمة تباع في منطقة التيطري و منطقة متيجة أما قسنطينة كان إنتاجها شبيه بإنتاج العاصمة ، و مع ذلك فإن مصنوعات الجزائرية لم تكن تستطيع منافسة المصنوعات الأوروبية[4].

الصناعة قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما و أحسن تنظيما تشهد مختلف المصادر، بحيث كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث نجد النجارين في شارع و

[1] –اكرم بوجمعة ، المجلة السابقة ، ص 167

[2] –عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، 49

[3] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 153-154

[4] – أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 154-155

الحدادين في أخر و الشواشين في الثالث ، و الصباغين في الرابع و الدباغين في الخامس...الخ ، و إلى جانب هذه الصناعة التقليدية كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بمناجم المعادن المختلفة ، و تولي رعاية خاصة في صناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين و هما صناعة الأسلحة و الذخيرة الحربية و صناعة السفن[1].

فالصناعات التقليدية التي كانت مخصصة لتسديد حاجات الطبقة الغنية في المدن، ففي إطار امتيازات المعامل التي كانت حسب المحتلين الفرنسيين الأوائل ملك الأندلسيين، هنالك نسبة 3 أو 5 عمال في المعمل الواحد خلتهم من الرقيق السودان يتقاضون أجرا زهيدا و هم يقومون بجميع ما عرف بأوربا من الصناعات و هم الصباغين و اسكافيين و السرجين و النساجين في الصوف و القطن و الحرير و الطرز.....، و كانت هناك صناعة اليهود المتمثلة في صناعة الصهر و الساعات و الجوهر و الحديد و البلور و الخياطة[2].

أما المدن فكانت تحتوي على الصناعات الغذائية و الطواحين للتغذية المحلية و الريحي المنزلية و معاصر الزيتون و نواعير الهواء المنتجة للطاقة مثل ناعور تلمسان بفورة و قسنطينة[3].

بعد الغزو و بتدريج أهملت الصناعة في الجزائر، لتخصص البلاد جميع بلدان العالم الثالث و في تصدير المواد الأولية و قد نجحت السلطات المستعمرة في مهمتها، إذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية و صارت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا ، و اختفت مصانع الأسلحة و البرود ، و ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن ، بالإضافة تضاعفت كميات المعدنية المستخرجة التي أصبحت 1954م حولي 600 ألف

[1] –محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج1، د ط ، منشورات الاتحاد الكتاب ، 1999م ، ص 19

[2] –أندري برنان ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق ، ص 197–198

[3] المرجع نفسه ، ص 198

طن من الفوسفات و ثلاث ملايين و نصف مليون طن من الحديد و 400 ألف طن من الفحم ...[1].

تأثرت صناعة النسيج تأثرا كبيرا منذ الدخول الاستعماري للجزائر بسبب تطور النمط الاقتصادي الجديد المفروض على السكان المسلمين خاصة الألبسة التي ادخلها الأوروبيون إلى البلاد ، و كذلك التسهيلات الجمركية لدخول البضائع الفرنسية إلى المستعمرات بأسعار مقبولة ، كما أن المادة الأولية المتمثلة في الصوف قد قل إنتاجها بفعل سيطرة المستوطنين على تربية الأغنام والمتاجرة بها نحو فرنسا و أوروبا و أيضا ظاهرة الجفاف التي ضربت البلاد لسنوات فنخفض إنتاج الصوف و زادت أسعارها في السوق مما أحدث تراجعا كبيرا في هذه الحرفة[2]، بحيث طبقت فرنسا على الجزائر سياسة (عدم تصنيع المستعمر) فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية و الحرفية كصناعة النسيج مثلما هو مذكور ، و صناعة الجلود و النحاس و الحلي ، و التي كانت مزدهرة في الجزائر عندها فتحت أبواب للبضائع و السلع الفرنسية المصنوعة ، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء و بقاء البضائع الفرنسية المحتكرة لسوق الجزائر، كما ركزت اهتماماتها على عملية استخراج المواد المعدنية و إنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد و الفوسفات[3].

لقد أدى التطور السريع لوسائل الاتصال و تأسيس المصارف و البيوت التجارية و رؤوس الأموال إلى تسهيل و مضاعفة عمليات البيع و الشراء و انتزعت المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتجاتها المصنعة و تقديمها للاستهلاك المحلي ، بحيث يمكن لمواد مصنعة على اليد بطريقة بطيئة أن تنافس مواد

[1] --محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 19-20

[2] - حرية طعمة ، المرجع السابق ، ص 98-99

[3] -أسامة منعم ، **أوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ضل الادارة الفرنسية 1830-1962م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال** ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، م 4،العدد3، ص 227-228

مصنعة على الآلات ، و بسرعة مذهلة ؟ إن تدفق المصنوعات الأوروبية على إفريقيا تترجم بالتوقف المتدرج للمصنوعات المحلية[1].

غير أن بعض الصناعات نجح في الاستمرار و قد تنهض لاحقا و لعلها الصناعات الضرورية جدا لنمط حياة الأفارقة أن مسلمي المغرب انفراديون جدا فهم يهتمون إلى أبعد الحدود بطرقهم في اللباس و الاعتمام والانتعال و هم يفضلون أذن أنواع من القماش ، و أنواع من العمائم و أشكال من الأحذية و هم يعطون الأفضلية لعمل مواطنهم كل مرة يستطيعون إلى ذلك سبيلا[2].

حيث يقول ليون فيكس في كتابه الجزائر حتف الاستعمار "**.... إن الجزائر هي بالنسبة إلى الرأسمالي الفرنسي مثلما كان يتسنى الجنرال جرار عام 1890م – منع منتجات الأجنبية عن أرضنا و مناخنا ....**"، و يقول أيضا " **... على أن الجزائر لا تملك صناعة أساسية و الصناعة الضعيفة القائمة و الخاضعة للتروستات الفرنسية لا تنتج مثلا شيئا من شأنه إزعاج الاحتكارات في الوطن الأم و لا الفولاذ مثلا. و لا المنسوجات و لا القطنية ن و هذا أيضا الخصائص النموذجية للبلاد مستعمرة....**"[3].

الاستعمار قد تعمد محق و إعدام كل حركة صناعية في البلاد، فهو استثمر أرض و ما تحته لفائدته ، حيث ترك القطر دون صناعة السجائر و التبغ ، و ما بقى بأيدي المسلمين من الصناعات المحلية مثل نسج الزرابي (السجاد) و حياكة الأصواف للاستهلاك المحلي فاستعمار هشم الأمة من الناحية الصناعية ، و حطمها تحطيما ، و أوصد في وجهها أبواب الأمل و الرجاء ، مع أن خيرات موفرة و إمكانيات عظيمة[4].

---

[1] – عبد الليف ابن اشنهو ، **تكن التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر 1830–1962م** ، تر نخبة من الاساتذة راجعه عبد السلام شحادة ، د ط ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979م ، ص 245

[2] –المرجع السابق ، ص 146

[3] –ليون فلكس ، **الجزائر حتف الاستعمار** ، تر محمد عيتاني ، د ط ، منشورات مكتب المعارف ، بيروت ، ص 10

[4] –أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المرجع السابق ،ص 127

ثالثا : التجارة

الاستعمار الفرنسي أنهك صناعتنا قبل أن يقضي عليها ، فإنه خنق التجارة الخارجية التي كانت هي الأخرى مزدهرة قبل الغزو الفرنسي بحيث صرحت بعض المصادر على اختلافها و اختلاف لغتها ، تثبت بأن الجزائر قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء و مع البلاد الفرنسية و أوروبا الغربية خاصة ، و بأن تجارتنا تلك المخططة يدر على البلاد أرباح كبيرة ، تستثمر في سائر الميادين ثم جاء الاستعمار و ما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميدان التجارة الخارجية خاسرا لأن كل العمليات التصدير و التوريد صارت مقصودة على فرنسا[1].

منذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت دار بكري و بوشناق[2] ، تسيطر على التجارة الخارجية الجزائرية و لاسيما في مينائي وهران و الجزائر ، فكانت هذه الدار تتمتع بثقة الحكام العثمانيين و تشرف على ثلثي التجارة الخارجية و كان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما في دفع عن طريق التعويض و نذكر المصادر الفرنسية أدار بكري و بوشناق قد صدرت سنة 1793م وحدها أكثر من مائة باخرة قمح من ميناء وهران فقط إلى فرنسا ، أما التجارة الداخلية فقد كانت في أيدي الجزائريين إلى بداية القرن 19م و لكن في هذا التاريخ استولى اليهود بإذن من الباشا على التجارة الداخلية أيضا[3].

إن العلاقات التجارية الجزائرية كانت مزدهرة جدا بحيث يعتبر النشاط التجاري الذي يشبه قطعة فسيفسائية رائعة جدا و ذلك من خلال تعدد طرق التجارية الرئيسية التي تفوق في عددها 15 طريقا ، تجوب الصحراء الجزائرية و جزء كبير من الصحراء

[1] – محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 20

[2] –**شركة بكري وبوشناق** : الشريكان بكري وبوشناق بدا حياتهم التجارية بمدينة الجزائر إلى أن جمعت بينهم مصالح ، وقد انتقلت عائلة بكري إلى الجزائر سنة 1774م من ايطاليا ، أما عائلة بوشناق فاستقرت بالجزائر سنة 1723م ، بدأت الشركة تنشط باستمرار من خلال الخردوات والأقمشة والسكر والتوابل وتصدير المنتجات الزراعية ونشاطها يشكل 90% من التصدير (أنظر : djelf.info/vb/showthrca.d.php?t)

[3] –ابو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ ....، المرجع السابق ، ص 156–157

الإفريقية الشيء الملفت للانتباه هو تلك السلع و البضائع النادرة و النفيسة ، و يخضع هذا النشاط التجاري إلى تنظيم دقيق جدا كما أنه يدر أرباحا طائلة على أصحابه[1].

- شبكة الطرق :

لعبت الموصلات دورا بارزا في السياسة الفرنسية بالجزائرية و من خلال ما قدمته من خدمات للتوسع الاستعماري ، وفرض ما تعتبره الإدارة الفرنسية ضمان أمن المستعمرة كما كانت الوسيلة الفعالة لتقديم قوات الاحتلال داخل البلاد ، ووضعت كذلك لاحقا في تقديم الدعم الضروري المشروع الاستعماري في الجزائر ، وكذلك السعي لتحويل البلاد إلى قطب تجاري في منظومة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية و لعلى هذا ما دفع الفرنسيون للاهتمام بتطوير القطاع المواصلات في خدمة مصالحهم[2].

أ- **الطرق البرية :**

و نتيجة هذه السياسة الفرنسية لربط المناطق الزراعية الجزائرية الداخلية بالموانئ و منها بالدولة الأجنبية و فرنسا في حد ذاتها ، كما توجهت الجهود إلى رسم الطرقات بين البلديات لخدمة مزارع المعمرين ، ففي بداية الأمر قامت السلطات الاستعمارية بإعادة توسيع مكان يعرف بطرق البايليك و من بينها الطريق الرابط من عنابة و سكيكدة ، البليدة و الجزائر ، بحيث كانت المرتفعات و التلال الجبلية الموجودة تقطعها في الغالب وديان صغيرة و هو ما سهل إنشاء الممرات و الأنفاق[3].

و تسهيلا لاستغلال الجزائر و ربطها بفرنسا ، وسعت الجمهورية الثالثة شبكة الطرق ، فانتقل طولها من 6700 كلم إلى 9280 كلم و هذا في الفترة ما بين 1872-1892م فقط بمعنى ان الجمهورية أنجزت 42/ خلال سبع سنوات مما أنجزته خلال 42

[1] أحميدة عميراوي وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء ، المرجع السابق ، ص 135-136

[2] -عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 389

[3] -عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 71

سنة من الاحتلال[1]، حيث مدت الإدارة الاحتلال شبكة الطرق المواصلات لتخفيف سعر النقل و منه سنة 1880م بلغ طول شبكة الطرق الوطنية حوالي 3000 كلم و شبكة الطرقات الإقليمية 500 كلم و شبكة الطرقات الوطنية للبلديات 5000 كلم تقريبا ، هدف هذه الطرق السياسة لربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية و الأسواق المدنية كطرقات البيض ووهران و سطيف ، تبسة ، قسنطينة[2].

خصصت ميزانيات ضخمة و مبالغ مضافة لاكتمال مشروع الطرقات و على سبيل المثال خصصت ميزانية لعمالة وهران مضافة المخصصة للطرق قدرت حوالي 205000 فرنك منها 65 ألف فرنك للطريق الرابط بين معسكر و فرندة ، 30 ألف فرنك للطريق الرابط بين سيدي بلعباس و الضاية ، و 20 ألف فرنك للطريق الرابط بين سيدي بلعباس والبحر[3] ، و في سنة 1890م تم تخصيص مبلغ 3.7 مليون للطرقات من ميزانية مقاطعة الجزائر العاصمة[4].

إن التكاليف الباهظة المخصصة لصيانة الطرقات و تنامي الازدحام بها نتيجة لزيادة عدد المركبات ، وسوء حالة بعض الطرق نتيجة ظروف الجوية ، جعل السلطة الاستعمارية تفكر في وسائل أخرى لتخفيف العبء على الطرقات و تلبية متطلبات الأسواق من وسائل نقل البضائع الزراعية و المعدنية لإيصالها الى الموانئ بأقل تكلفة و كانت السكك الحديدية تحمل هذه المواصفات[5].

ب- السكك الحديدية :

يرجع تاريخ السكك الحديدية في الجزائر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر و قبل هذا التاريخ لم تكن الجزائر تعرف قاطرات ، فالفرنسيون هم أول من ادخل هذا

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 72

[2] –عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف ، المرجع السابق ، ص 104

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص74

[4] – عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف ، المرجع السابق ، ص 105

[5] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 76

النوع من المواصلات إلى الجزائر ، و كان ذلك بموجب مرسوم 6 ابريل 1856م و الذي أعطى دافعا جديدا للمشاريع الكبرى خاصة السكك الحديدية [1]، في السنة 1857م تبنى برنامج تجهيز السكك الجديدة و أعطت الامراطورية(لشركة باريس ليون البحر الأبيض المتوسط) امتياز بناء خط حديدي بين الجزائر و وهران و الأخر بين سكيكدة و قسنطينة[2] .

و يعود إنشاء أول خط للسكك الحديدية في الجزائر إلى سنة 1862م في عهد الإمراطورية الثانية و هو الخط الذي يربط بين مدينة الجزائر و البليدة ، وكان طولها 49 كلم فالإمراطورية الثانية هي التي وضعت مخططا سنة 1857م لإقامة شبكة واسعة تربط السهول العليا ببعضها و السواحل و شمال الصحراء و قبل سقوطها كانت قد أنجزت 182 كلم و إلى جانب الخط السابق شرع في تحضير لفتح خط ثاني بين الجزائر و هران منذ عام 1866م[3].

ميدان النقل البري قد سمح للسلطة الفرنسية بالتحكم في البلاد بقوات صغيرة نسبيا ، منع أو قمع الثورات بطريقة فورية ، كما أنجزت خطوط السكة الحديدية في الجزائر بطريقة تسمح بربط أهم المدن و الموانئ و الهياكل الرئيسية الاقتصادية بمختلف مراكز الإنتاج سواء الفلاحة أو المنجمية [4].

لقد كانت الأعمال المتعلقة بانجاز السكك الحديدية في عهد الجمهورية الثالثة تمر بوتيرة متسارعة بإجراء مقارنة بسيطة نجد انه و خلال الفترة الممتدة من 1862-1870م شبكة السكك الحديدية نمت بمعدل 22.5 كلم في السنة بينما نمت بين 1871-1892م بمعدل 140 كلم في سنة و قد ظلت الشبكة تنمو إلى أن بلغت حوالي 5250 كلم

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 76

[2] – عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف ، المرجع السابق ، ص 105

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 77

[4] – عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 399

سنة 1927م منها 4000 كلم تسيرها الدولة و 1250 كلم تحت تصرف (شركة باريس ليون البحر الأبيض المتوسط)، حيث امتدت شبكة الدولة على المناطق الفلاحة في التل ألوهراني و الهضاب العليا الشرقية وكل ناحية قسنطينة و كما يمتد خطان من خطوطها إلى توقرت و القنادسة[1].

إن الأهمية التي أنجزت من أجلها السكك الحديدية في الجزائر يكمن في نقل المعادن و المنتجات الزراعية بالإضافة إلى التوغل في الصحراء و هو ما يستوجب أعمالا فنية كبيرة مثل إنشاء الجسور توسيع الطرق، تعديل المنعرجات و تجديد القاطرات ، كل هذا كانت له نتائج كبيرة على الاقتصاد الفرنسي ، فمثلا أصبحت الطريق الرابط بين الجزائر ووهران يقطع قي 6 ساعات و قدرت شحنات المنقولة عبر هذا الخط بـ 350 طن و هو ما يعادل عشر شاحنات كبيرة ، أعطت السكك الحديدية انطلاقة جديدة للاقتصاد الاستعمار في الجزائر خاصة في مجال نقل المواد المعدنية و المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى مراكز التصنيع و الاستهلاك و ذلك لفعاليتها و قلة التكاليف[2].

ج - الموانئ البحرية :

عند نزول القوات الفرنسية على شواطئ سيدي فرج و الشواطئ الجزائرية لم تكن هناك موانئ كبيرة لرسو السفن عدى بعض الموانئ التي أنشأها خير الدين ، رغم ذلك فقد كانت الموانئ الجزائرية هامة و استراتجية في البحر المتوسط حيث كانت تلجأ إليها السفن المعطوبة لكنها لم تكن مهيأة كما ينبغي للاستقبال سفن كبيرة و ذلك لسبب قلة عمقها فرسو السفن الضخمة يجب إنشاء بحرية عميقة من المياه الهادئة لها رصيف و تجهيزات خاصة للتفريغ[3].

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 77

[2] – المرجع نفسه ، 79-80

[3] – نفسه ، ص 81

كما يشير بلوندال (Blondel) "...**إذا كانت التجارة هي الوسيلة الأولى للحضارة و الموانئ و مراكز السكانية هي المفتاح الاتصال التجارة الداخلية و الخارجية لذلك يجب أن لا نتخلى على أي شيء ..**" و يقول أيضا "...**ألا نتراجع أبدا يجب ن تكون الإجرءات صريحة ومفرز و يجب زيارة نقاط اتصالنا مع العرب و مضاعفة علاقتنا بالاحتلال إما بأنفسنا أو من قبل أنصارنا المحلين.**"[1]

و يقول الكيسي دوطوكفيل " ...**إن العناية بأمننا تجبرنا على إبقاء كل الموانئ على الشاطئ في قبضتنا و إبقاء الشاطئ كله تحت مراقبتنا** " ، " ...**بحيث يصبح العرب غير قادرين أو استحالة القيام بمبادلات الضرورية الا باتباع رغبتنا ، و اكبر ضرر سببناه هو منع التجارة عن العرب** ."[2]

إن التطور التجارة و فبل كل شيء مهمة التطور الفلاحي و الصناعي و الذي بدوره حتم توسيع الموانئ لتسهيل عمليات الشحن و التفريغ و هذا ما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى اتفاق مبالغ مالية ضخمة من أجل ذلك حيث جهزت حوالي عشرون ميناء على طول السواحل الجزائرية تختلف من حيث استعمالاتها و كان من أهمها :

- ميناء وهران :

من أهم موانئ المنطقة الغربية ساهمة الإسبان في توسيع عند احتلالهم لوهران و قاموا بتدعيم أرصفته على طول ساحل وهران .

1-Blondel.L, **Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des possessions françaises dans le nord d'Afrique au commencement de 1836** imprimerie Rayaie Paris mai 1836 p64

[2] -ألكسي دوكوكفيل ، المصدر السابق ، ص 40-41

- المرسى الكبير : يقع شمال غرب وهران على بعد 8 كلم و يمثل البوابة الرئيسية لوهران يتمتع بتحسينات طبية يمثل صخرة وصل بين الساحل الابيري و مدينة وهران[1].

- ميناء مستغانم :

هو ميناء صغير تابع لمعسكر و يبعد عنها بـ 12 فرسخ و عن وهران بـ 4 فراسخ فقط[2].

- ميناء أرزيو :

يقع إلى شرق من وهران بـ 37 كلم كان يمثل الميناء الرئيسي لبايليك الغرب خلال العهد العثماني .

- ميناء الجزائر :

ميناء رئيسي يمكن إرساء السفن في جميع الأنحاء كما ساعدت الجزر الصغيرة الموجودة في الساحل أن تجعل السفن في مأمن .

- ميناء عنابة :

يبعد عن قسنطينة بـ 219 كلم يحتوي على ثلاثة مراسي (رأس الحمام الخروبة و حصن الجنوبيين[3].

إن التطور الذي عرفته الجزائر خاصة في إنتاج المزروعات التجارية و كذلك تطور وسائل النقل خاصة الموانئ و التي لها دور كبير في تحريك التجارة الخارجية التي تعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد الداخلي فمن خلالها يتمكن الحكم على الاقتصاد الداخلي لأي دولة في الجزائر كما تطرقنا سابقا ، كانت تجارتها الخارجية جد مزدهرة

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 81

[2] – أحميدة عميراوي ، **الجزائر في أدبيات الرحلة والاسرة خلال العهد العثماني (مذكرات تدينا انموذجا)**، د ط ، دار الهدى، الجزائر ، ص101

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 82

في العهد العثماني و كانت تربطها علاقات تجارية بأوروبا و البلدان المجاورة[1]، بحيث نرى أن تجارة الشرق الجزائري كانت مع تونس و المغرب و السودان كانت تساهم بقسط وفير في تنشيط التجارة الداخلية على الرغم من أن جل المواد المتداولة في عمليات البيع و الشراء تعتبر من الكماليات بالنسبة لأهالي قسنطينة[2] ، هذا بالنسبة للشرق الجزائري ، أما الغرب فكانت لتلمسان علاقات تجارية مع المغرب الأقصى[3].

أما بالنسبة لصحراء الجزائر حيث اعتبرت فرنسا الصحراء الجزائرية بمثابة حجرة الزاوية للتحكم في منافذها التجارية الأفقية و العمودية ، ففي سنة 1855م قدمت الجمعية الجغرافية بباريس مبلغا بستة ألاف فرنك لمن يقوم برحلة من الجزائر إلى السينغال او بالاتجاه المعاكس و بشرط أن يمر بتنبكتو و يأتي بمعلومات دقيقة حول تنظيم فواصل طرقها و مواردها الطبيعية و منتجاتها وأهم المراكز التجارية و سلعها و أسعارها[4].

أنشأ الفرنسيون مراكز أو محطات تجارية من أجل التبادل التجاري و تعيين قناصل من أجل الحصول على الاتفاقيات المربحة مع ملوك و شيوخ القبائل ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر،حددت فرنسا كل من البيض (الأبيض سيدي الشيخ) و الأغواط و بسكرة كمراكز انطلاقات و استقبال للقوافل و من أهم المراكز التجارية التي أحدثتها مركز عين الصفراء التي أنشأته فرنسا ولاقى إقبال كبير لأهمية التجارية[5].

إن التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري كانت نقمة و كارثة حقيقية على الاقتصاد الصحراوي الجزائري و الإفريقي ، حيث قضت على تجارة القوافل بإنشاء العديد من طرق بجانب الخطوط الحديدية بحث أصبح يتم نقل البضائع و السلع

[1] –المرجع نفسه ، ص 124

[2] –محمد العربي الزبيري ، **التجار الخارجية للشرق الجزائري** ، د ط ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ص 112

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 124

[4] –دعاشي سميرة ، التجارة **الفرنسية عبر الصحارء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية (1900–1945م)** ،مداخلة ، جامعة محمد دباغين ، سطيف (02)، ص 3

[5] – المداخلة نفسها ، ص 7

الصحراوية عن طريق العربات و الشاحنات التي تنقلها عبرها ، و هو ما أدى في الأخير إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال و الجنوب[1].

[1] -أحميدة عميراوي وأخرون ، التجارة الفرنسية ....، المرجع السابق ، ص 136-137

الفصل الثاني:

المبادلات : المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية

اولا: الموانئ الجزائرية في الحقبة الاستعمارية

ثانيا: الصادرات

ثالثا : الواردات

عند الدخول الفرنسي إلى الجزائر قامت فرنسا بإعمال و مشاريع التي تخدمها و من أهم هذه الأعمال ترميم الموانئ الجزائرية ، و التحكم في النظام الجمركي و كذالك التحكم في التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات و الواردات).

أ – مشاريع إنشائية و ترميمية للموانئ الجزائرية في العهد الفرنسي :

يعود الفضل إلى شبكة الطرق البرية و السكك الحديدية الكثيفة التي تربط بين مناطق الإنتاج و موانئ التصدير ، و ازدياد أهمية الموانئ هو ما اثر على حركة الصادرات و الواردات [1] ، بحيث الموانئ تمثل احد أهم الركائز المعتمد عليها لتطوير التبادل مع مختلف دول العالم [2] .

01– ميناء وهران : يقع في خليج وهران على بعد 16 ميل بعمق يصل إلى 7 ميل ،بحيث يحده من الغرب كيب فالكون و من الشرق نقطة الابرة ، و من الجنوب سهول و مناطق منخفضة بالإضافة إلى سلاسل الجبلية [3]

أثناء استجلاء الفرنسيين على وهران عام 1831م لم يكن هناك سوى كهف واحد في الجرف ، كان هذا الأخير مأوى لصناعة القوارب ، حيث تقرر سنة 1848م بناء ميناء هبوط صغير و رصيفان صغيران محاطان به ، و بحوض تقدر مساحته 4 هكتار و

[1]– عبد الحكيم رواحنة ،المرجع السابق ،ص 22

[2] –عباس منصور ليلى ، بوعزيز بركاني أمال ، **الدور الحالي لميناء العاصمة في تفتح المدينة على منطقة البحر المتوسط ، اعمال الملتقى الدولي للموانيء الجزائرية عبر العصور سلما و حربا**، جامعة الجزائر (2)،08/07 ديسمبر 2009م ،جزائر، ص 215

3-Paul laurent, **les ports maritimes algésrien** ,paris ,1848, p39

نصف ،و نضرا لتطور النقل البحري الذي كان سنة 1855 إلى 1860م انتقل من 36الف إلى 54الف طن و نقلها إلى وهران ، و هذا ما أدى إلى رفع طلب توسيع الميناء حيث صدر مرسوم في 28 يوليو 1860م على مشروع بناء حوض 24 هكتار[1] .

تم منح برنامج العمل الأول هذا للمؤسسة البحرية ب 1.175م والأرصفة البحرية ب 1.890م و 3 مراسي بمساحة مقدرة ب 3 هكتار من الأرصفة و المتوسطات ،و لكن لا يزال من الضروري توسيع الميناء ، حيث تم الموافقة على قانون في 18 يوليو 1905 م على مشروع تضمن امتداد ذو خطين لرصيف في البحر على 1.282م حول بناء صلب يبدأ من نقطة du ravin blanc على ممر 150 في جزأين احدهما بحجم 150م الشمال و الجنوب ب 400م [2].

02- ميناء الجزائر: ميناء الجزائر هو من أهم ميناء في الجزائر ككل يعود أصله إلى تثبيت القراصنة على السواحل ، به رصيف مساحته 4 هكتارات محمي برصيف طوله 174م و رصيف أخر بطول 124م و سيبقى الميناء عملي حتى عام 1830 مع وصول الفرنسيين الذين عززوا هذا المرفأ العثماني و أعادوا ترميمه [3].

يقع ميناء عاصمة الجزائر في الجزء الغربي على شكل هلال و يعود تاريخ إنشاء ميناء الجزائر إلى أكثر من 4 قرون ،و عند وصول الفرنسيين إلى الجزائر و استحواذ على

1-Paul Laurent, OP, CIT, p40-41.
2-Ibid., p41 .
-Jean –Paul Tissandier**, Ouvrages du génie civil farçais dons le mande ports maritimes 1848**-2019, Gearzes Pilat comite genet Avit et bâtiment IBSF, Avril 2019, p5

الجزائر العاصمة و مينائها كانوا مهتمين توحيد الإعمال التركية و ضمان خفضها ،حيث استدعوا السيد نويل (M.Neal) مهندس في مصلحة الجسور و الطرقات التابعة إلى قطاع الأشغال العمومية بمدينة (طولون) الفرنسية ليقحم في مصلحة الجسور و الطرقات التي تم إنشاؤها في المستعمرة الجزائرية تحت إشراف بريس (M.Brus)[1].

وفي عام 1833م أوكلت المهمة إلى السيد بواريل ، (M.Poirel) خلاف نويل M.Nealحيث كان السيد بواريل مهندس رئيسي للمصلحة ،هذا الأخير الذي قام بتعديل ميناء الجزائر بأعمال هندسية فنية ضخمة و ذالك بسبب تعرض الميناء إلى العديد من التهديدات و الكوارث الطبيعية الآتية من البحر بسبب الرياح و التيارات البحرية حيث خطط المهندس بوارل لبناء خرساوات إسمنتية يتم بواسطتها بناء حواجز في البحر أين يتسنى له مواجهة التيارات و الرياح البحرية التي كثيرا ما ظلت تهدد امن الميناء بالإضافة إلى هذا التامين الطبيعي فقد فطر بوارل في إنشاء قاعدة عسكرية داخا الميناء تكون أكثر أمانا له في الهجمات العسكرية [2].

و بعد تردد كبير من المهندسين في انجاز المشروع تم الموافقة على المشروع في 26 اغسطس 1848م من قبل الوزراء التي نص على توسيع الميناء جنوبي الرصيف موجود ،و الرصيف الشمالي الذي يحمي المرفأ طوله 700م ،و هذا انطلاقا من الجزر

1-Paul Laurent, OP, CIT, P14-15

الصغيرة الشرقية لميناء الجزائر وصولا إلى رصيف الميناء الذي يكون بجسر عبور يؤدي إلى المدينة ،فان المقترحات من الإضافات للضفة الجنوبية شملت ربط الناحية الشرقية بالرصيف عن طريق معبر بحري[1] .

ولقد عمل مهندسو الموانئ في مدة 27 سنة لاستكمال كل المخططات التي تتعلق بأشغال التوسيع و تحديث ميناء الجزائر و التي شملت إضافة و ربط الناحية الشمالية بمركز الميناء و هذا على امتداد بحري قدره ب 200متر ،كما عملوا على تحصين و تدعيم هذا الامتداد عن طريق خلق رصيف جديد و أراضي محاذية له و هذا بعد تعبئتها وتهيئتها و التي تقصف بأنها ضيقة بحيث تشكل معبر الجهة الشرقية بالإضافة إلى خلق ثلاثة مصالح للترميم و الصيانة تكون في نهايات الرصيف الجنوبي مساهمة بذاك التوضيح الشكل العام لأحواض الميناء و مساهمة في ربط و فتح الضفة الجنوبية بالميناء[2].

وعلى إن تدعم هذه الامتدادات الإضافية بتجهيزات إلية تضمن نقل السلع الثقيلة و مخازن كبرى لتخزين السلع و قدره المهندسين مساحتها ب 3600 متر مربع ،و قد تحولت مؤسسة الغرفة التجارية لمدينة الجزائر من بين أهم الشركات صاحبة الامتيازات الكبرى

1-Paul Laurent, OP, CIT, p15
2-Ibid, p15
3-Ibid, p16

المتعلقة بتجهيز و تدعيم الميناء بالوسائل و المعدات و هذا من خلال المرسوم المؤرخ ب 05 جوان 1894م[1].

و يجدر بنا الإشارة إلى فتح قناة السويس سنة 1869م التي تسببت إلى حدوث حركة مرورية إضافية [2]،و الخيرات التي كانت تتمتع بها هضبة متيجة المقابلة لميناء الجزائر ،بالإضافة إلى التسهيلات القانونية التي جاء بها قانون 1867م للجمارك كل هذا حفظ على ميناء الجزائر الذي أعطى دفعا للحركة التجارية للحوض المتوسط و البحر الأحمر ،و نضرا لهذه الظروف جعلت من ميناء الجزائر عن تلبية حاجات النقل البحري [3].

جاء قانون 25 جوان 1897م الذي منح للغرفة التجارية لمدينة الجزائر مساحات ساحلية واسعة من اجل خلق أحواض مائية كامتداد للناحية الجنوبية ،وهذا عن طريق تعبئة هذه الأراضي حتى تكون كرصيف أولي لهذه الأحواض ،و من اجل القيام بهذه العملية فلقد لجأت الغرفة التجارية لمدينة الجزائر على نظام ضريبي خاص يسمح لها بتغطية تكاليف هذه الإشغال [4].

تم بناء ميناء الجزائر بشكل تدريجي منذ عام 1830م و إعادة ترميمه في إعقاب العواصف القوية في عامي 1930م /1931م . الميناء منقسم إلى ثلاثة أحواض ، حوض

1-Jean Paul- Teyssandier, OP, CIT, p5
2-Paul Laurent, OP, CIT ,P16
3-Ibid, p16
4-Ibid, p16

1-Paul Laurent, OP, CIT, P16

الميناء القديم حيث تمر السفن التي تصل من الشمال بين مدن الشمال و الشرق ،و حوض أغا الواقع بين حوض ميناء القيم و ميناء مصطفى ، و حوض مصطفى حيث تخترق سفنه الممر الجنوبي [1] .

خلال الفترة المحصورة بين 1913/1897م عرفت إشغال توسعية لميناء الجزائر و هذا ن طريق إنشاء حاجزين يعملان على تكسير الأمواج التي ضلت تهدد ميناء الجزائر، وهذا بواسطة مشروع الأميرال موشيز ،الذي تضمن إنشاء حاجز يبلغ طوله 200م ،يمتد من الشمال الغربي لميناء اغا لغاية الجنوب الشرقي له ،و كذاك تضمن بناء حاجز بحري على امتداد 600م و عرضه 140م [2].

و في الفترة ما بين 1918/1914م عرفت زيادة في نسبة العبور التجاري و التدفق السفن عليه ،حيث بسبب هذه الزيادة كان الميناء مزدحم و لا يمكن أن ترسو سنفه جنبا إلى جنب [3].

03- ميناء عنابة : يعد ميناء عنابة أهم ميناء في شمال إفريقيا مرورا بالعصر القديم حيث أسست Ubboحيث أسس تجار قرطاجة مستعمرة في هذه المنطقة تحمل اسم ، أكثر من سوق فخم في إفريقيا ، و بعدها في العصر الروماني و الوندالي و البزنطي و سقطت أخيرا على يد العرب عام 667م ثم تحت سيطرة الأتراك حتى الاحتلال الفرنسي [4].

2-Jean –Paul Teyssandier, OP, CIT, P6
3-Paul Laurent, OP, CIT ,P17
4-Ibid, P17
1-L Billard, **Les port et la Navigation de L Algérie Libraire la rase Alger,** Pris, 1830, P168

من الغرب و من الشرق كيب روزا على بعد Cap de grabeيمتد هذا الميناء من 27 ميل عن بعضهما البعض ،ويمتد الساحل من الشمال إلى الجنوب إلى أسفل الميناء ،و مساره حوالي 15 كلم من المنحدرات بالتناوب مع الشواطئ الصغيرة ،حيث يقع ميناء في انسيابية الشاطئ عند سفح الجبال Seybouse (ميناء عنابة)بالقرب من مصب Bone ، فان Edougl التي تشكل الشاطئ الغربي للخليج نتيجة لهذا الموقف و ارتفاع Edougl الميناء محمي بشكل طبيعي من رياح الشمال[1].

عند نزول الفرنسيين عام 1830م ، كانت بلدة هيبون الا 2000 نسمة ،حيث غرست الازدهار الذي عرفه هيبون في مجلده في القرن 14م ،قامت البحرية على الفور باستغلالها الأراضي النائية في Pouints-Cigogneببناء مرحلة هبوط هناك وسمته هيبون ،لكنهم واجهتهم مخاطر التي جعلت صعوبات في رصي السفن ،من الضروري بناء مأوى اكبر يساعد في رسوا السفن و يكون اشد أمانا ،حيث تم الموافقة على المشروع الأول في 04 يونيو 1855م و التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة من 1896/1856م [2].

حيث أنجز المنفذ الأولي مع رصيف مساحته 12 هكتار مع منصات قابلة إرساء السفن بارتفاع 320م في الجهة الشمالية و الجهة الغربية طولها 270م ،و الميناء الخارجي

2-L Billard, OP, CIT, P, 169-170
3-Paul Laurent, OP, CIT ,P58

و من الجنوب عن Babayoudبمساحة 70 هكتار ،مغلقة يحدها من الشمال رصيف Vial. [1] طريق رصيف

بعد سنوات قليلة تطور الاستعمار الفرنسي في المناطق النائية و توسع أكثر فأكثر، حيث توسعت المساحات المزروعة و الصناعات ، و زيادة حركة السكك الحديدية و الطريق ،و هذا ما جعل الجمهورية لتوسيع الميناء و تحديثه ، حيث وافق على قانون 07 سبتمبر 1885م على برنامج جديد الذي عمل على إنشاء ميناء خارجي جديد بمساحة 47 هكتار ، و تحويل المرفأ الأولي الخارجي إلى رصيف كبير بإغلاق الممر الجنوبي و فتح ممر 70م في الرصيف، و تعميق الأحواض على الساحل 7.50م لكل عملية تجريف ، حيث بدأت الإعمال هذا المشروع في عام 1886م،و توقفت من بين 1899م ثم استأنفت حتى تم الانتهاء منها في 1911م[2].

4- إنشاء ميناء سطور : يقع ميناء فيليب فيل في الجنوب الخليج الذي يشل طرفين عن طريق نسرة بوينت في الغرب و فيري كي بالى الشرق ، و هذا الخليج يأخذ شكل هلال مفتوح في اتجاه الشمال الغربي ب 17 ميل و بعمق 9 أميال .

1- Paul Laurent ,OP, CIT ,P58
2-Ibid, P59

و بني ميناء فيليب فيل في الهواء الطلق ، حيث تأتيه الرياح من الشمال الغربي و الشمال الشرقي إلا انه محمي من جهة واسعة من قبل تركيز واسع ب 01 متر من قبل ركيزة عادية سابقة تاركة بينها مساحة 100 متر التي هي الواجهة الأمامية للميناء[1] .

كان ميناء سكيكدة (فيليب فيل) في البداية عبارة عن مرفأ بني من أعمدة من حديد صلب ،تكمن السفن الراسية القيام بعملية التفريغ المباشرة على الأرضية ،ويتم تفريغ حمولتها على رمال شاطئ سطور المتواجدة على بعد 3 كلم غرب مرفأ سكيكدة ،ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة لإيصالها إلى المدينة ،و كان الجدل القائم في البداية حول اختيار موقع الميناء سواء في سطور أو سكيكدة [2].

عرف خليج نوميديا خلال فترة 1854/1841م وصول عواصف هوجاء حطمت عشرات السفن المتمركزة بميناء سطور للصيد مما أخر مشاريع انجاز هاذ الميناء ،و انتهى الأمر بالاقتناع بأنه لا يمكن لمدة أطول الاستغناء على ميناء هام للتجارة و لا مجال للتردد لأهمية الأعمال التي تنجز [3] .

1-L Billard, OP, CIT, P162-163

[2] صالح توفيق ، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتورة ، قسنطينة ، 14-09-2009م ، ص 188

[3] – صالح توفيق ،المرجع نفسه ، ص188

من أهم المشاريع الفرنسية الترميمية و الإنشائية التي مست ميناء سطور نذكر:

– مشروع دومارك : قام دومارك في 1843م بإنشاء مشروع ميناء في سكيكدة الذي اعترض المفتش العام عليه و اعتبر بان المدينة يلزمها ميناء كبير[1].

– مشروع بوترو : حيث قدم مشروع تمهيدي عام 1871م ، اقترح فيه مصبا واسعا يحيط بالميناء من الشمال ،و مصبا عموديا في الشاطئ من اجل غلق الميناء من الغرب ،حيث إن مختلف المجالس التي استشاروها أبعدت سطور ،وهذا لان المدينة أصبحت تضم 1000 ساكنا بينما سطور تقع ضمن منطقة جبلية شديدة الانحدار لا يمكنها التوسع لا في البحر ولا عبر البر ، و لذلك وقع على مشروع بوترو مع بعض التعديلات أما المشروع النهائي فقد تم الموافقة عليه عام 1860م حيث بلغت تكلفته 12000000 فرنك[2].

و يشمل المشروع النهائي لبناء ميناء قرب المدينة الجديدة فيليب فيل عوض عن سطور و الموافقة عليه من قبل الهيئات المختصة عام 1860م على :

– بناء حوض مائي من الناحية الشرقية

– بناء حاجز أفقي لغلق الحوض المائي و إنشاء ميناء مؤقت

– بناء حاجز اكبر ممتد على طول 1400 متر

[1] – المرجع السابق ، ص188

[2] – نفسه ، ص188

– بناء حاجز القصر الأخضر و بصفة نهائية للمساحة الأمامية للميناء

و منه انطلقت أشغال هذا المشروع سنة 1861م [1].

Histoire De Philippeville في كتابة Louis Bertrandيصف لنا لويس برترند ميناء حيث يقول أن الميناء طول الساحل الممتد من طرف سكيكدة إلى الشرق و يمتد من الغرب في شاتو فير و هو يتألف من جزأين ، رصيف من الشرق الذي يبلغ طوله 600 متر و يتراوح عرضه من 140 إلى 380 متر و مساحته تقارب 19 هكتار ، و الجزء الثاني هو المرفأ الخارجي المحدود من الغرب بواسطة رصيف شاتوفير يبلغ طوله 440 متر و عرضه 600 متر و يغطي مساحة 32 هكتار[2].**(ينظر الملحق رقم 08)**

بالإضافة إلى موانئ أخرى مثل ميناء تنس،ميناء تبازة،ميناء شرشال ،ميناء بجاية ،ميناء القل ،ميناء جيجل ... ،وكانت اغلب هذه الموانئ على اتصال بالموانئ الفرنسية و الاوروبية و جهزت معظم الموانئ الجزائرية برافعات للشحن و التفريغ و منارات للتدليل السفن اثناء الليل و الضباب[3].

[1] المرجع نفسه ، ص 189–190

2-Louis Bertrand Histoire, **Philippeville Imprimerie Administrative et commerciale,** moderne Philippeville ,1903 P259

[3] أنضر: الملاحق

ب- الموانىء الجزائرية و دورها التجاري في انتعاش الاقتصاد الفرنسي :

قطرنا الجزائري واسع الغني بالمعادن الكثيرة و المناجم المختلفة لكن قلة رؤوس الأموال من جهة ،و المزاحمة الأجنبية من جهة أخرى ،فقد تركنا هذه المناجم في الإهمال و عدم الاستثمار و هي :

-**الفوسفات (السماد)** :هو من أهم المناجم الجزائرية على الاطلاق[1] بحيث يشكل الفوسفات اعظم الثروات الموجودة في الجزائر و هو معدن ناتج عن تحول بقايا حيوانية منذ ألاف السنين و السماد ضروري للحياة النباتية و يستخرج في شكل صخور رمادية اللون ،و يعتبر منجم الكويف الذي يقع على بعد 40 كلم شرق تبسة اكبر منجم لانتاج الفوسفات ، حيث بدا استغلاله سنة 1893م[2] ، بحيث حدثت تطورات هامة سنة 1928م كان هناك ما يقارب 820000 طن تصدر من الجزائر بسعر يفوق 37 مليون، اما بالنسبة للمزارع التي يتجمع فيها الفوسفات و هي عمالة قسنطينة ،و يتم تصديره عن طريق موانئ بونا (ميناء عنابة)[3].

جراء الأزمة الاقتصادية العالميةفي سنة 1929م تراجع إنتاج الفوسفات ليصل إلى حوالي 572 إلف طن سنة 1935م ، بالإضافة إلى انخفاض الاستهلاك العالمي و

[1] احمد توفيق المدني ، **جغرافية القطر الجزائري** ،د ط ، الناشئة الاسلامية ، الجزائر ، 1948م ، ص 59

[2] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 118-119

[3] Falck Félix, **L Algérie un siècle de colonisation Française,** ED notre domaine colonial Pris -SD ,P110

الأوروبي ابتداء من عام 1903م ،حيث كانت الدول الأوروبية سوقا للفوسفات فقد بلغت واردات الفوسفات عام 1930م حوالي 6.5 مليون طن و انخفضت إلى حوالي 4 مليون طن سنة 1931م [1].

لقد كان الفائض من الفوسفات يصدر إلى فرنسا و تستقبل 27% من صادراته إلى ألمانيا و تستقبل هولندا 14% من صادراته إما ايطاليا فتستقبل حوالي 11% من صادراته بالإضافة إلى دول أخرى[2].

- **الحديد** : هو الذي يعتبر من أكثر المعادن المطلوبة في الأسواق العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، لأنه يدخل في مختلف الصناعات الحربية لذالك اهتم به الفرنسيون كثيرا و بداوا باستغلاله، أول منجم لهذا المعدن عثر عليه سنة 1865م بجبل دير بتبسة و بعدها عثر على عدة مناجم منها منجم الوزن الذي يقع بالقرب من تبسه و هو اكبر منجم للحديد في الجزائر ، و ازدادت أهمة المنجم خاصة بعد ربطه بميناء عنابة عن طريق السكة الحديدية الذي يبلغ طولها حوالي 142 كلم[3].

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص119

[2] المرجع نفسه ، ص 120

[3] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص117

لم يكن إنتاج الحديد الخام مرتبط بأي تصنيع محلي و لذالك بقى تابعا لمجالات التصريف الخارجي حيث كانت نسبة صادرات الحديد تفوق نسبة 7% من قيمة اجمالي الصادرات الجزائرية[1].

-**الفحم:** أول في الآونة الأخيرة الاهتمام بالفحم ، كان يستغل الفحم في الجنوب الوهراني حيث تم اكتشافه سنة 1917م ، يستخرج من المنجم حوالي 40 الف طن و الكميات المستخرجة تقريبية هي 20 ألف طن[2] ، و يستثمر نشاطه في منطقتي القنادسة و بشار ، و لقد نشطت أعمال استخراج الفحم تأثيرا بالحرب و انقطاع المواصلات مع الخارج و ارتفاع أسعار النقل[3].

-**البترول** : لم يبقى من الأسرار الخفية أن ارض القطر الجزائري غنية بما تحتها من نفط غزير ، كما انه لم يبقى من الأسرار الخفية أيضا أن هناك مصالح عليا سياسية و اقتصادية تحول دون علم على استثمار البترول[4] ، حيث قامت شركات في البحث على بقع الزيت ، و أولت منطقة ضهر فيها النفط و هي منطقة شاسعة و حدودها هي شمال البحر و جنوب الشلف و من الغرب خط غليزان الى ارزيو شرقا حدود مقاطعتي الجزائر و وهران ، حيث أنشئت شركة الجزائر للبترول في سنة 1916م بحيث يتم نقل النفط

[1] المرجع نفسه ، ص118

1-Falck Felix, OP, CIT ,P107

[3] احمد توفيق المدني ، خغرافية القطر الجزائري ..، المرجع السابق ، ص 60

[4] احمد توفيق المدني ، خغرافية القطر الجزائري، المرجع نفسه ، ص 61

في براميل حديد سعته 40 ل و يتم إنتاجه في سيدي بلعباس أو مؤسسات ثوماريت في الجزائر العاصمة[1].

لم تكن الجزائر ضمن منظومة المستعمرات الفرنسية مجرد مستعمرة عسكرة، بقدر ما كان ينضر لها كجزء لا يتجزأ من الوطن الأم ، حيث عملت طموحات فرنسية على رسم مخططات و اقتراحات مشاريع لجعل الجزائر مستعمرة تجارية مثل ما اشرنا سابقا ، تكون عنصر مغذي و مكمل للاقتصاد الميتروبول[2].

اعتبرت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إن التجارة هي وسيلتها الفعالة لتحقيق الاختراق داخل المستعمرة ، ومن ثم التحكم في المصالح الأهالي المسلمين ليسهل إخضاعهم،حيث تبين ذلك من خلال سيطرتهم على السواحل الجزائرية وتحكمهم في تجارة البحرية للبلاد[3] .

عن طريق تطبيق السياسة التجارية بقوله...فالتعويضات Blondel L كما يوضح لنا تولد من الاستعمار ... "**لا يوجد تجارة بدون زراعة ، ولا بدون تجارة ، لا يوجد تعويضات ، تتمثل في زيادة ثروة فرنسا في استهلاك سلعة مصنعة في العمل والتبادلات الناتجة عن**

4-Falck Felix, OP ,CIT, P109

[2] عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 454

[3] المرجع نفسه ، ص 439

النقب بين المدينة المستعمرة والمستعمرة ، في المواد التي تجدها وزراعة الغلال وتصدير المواد الأولية التي لا تنتجها أو تمتلكها[1]".

الطريق البحري هو الوحيد الذي يربط بين الجزائر والميتروبول وأوروبا ومعظم دول العالم المتحضر ، وتتمثل في نقل البضائع بين الجزائر وفرنسا والمستعمرات الفرنسية ودول الاجنبية. في 1898م كان عدد السفن 7043 سفينة وعند المخرج 3537 سفينة بوزن 2.551.464 طن وعند المجل 3486 سفينة بحمولة 2.401.353 طن وتتمثل هذة الحركة التجارية بقيمة 600.000.000 فرنك [2].

ويجدر بنا الإشارة لميناء الجزائر وحركة بمقارنته مع الموانئ الفرنسية ، تتحتل الجزائر المرتبة حسب الحمولة وتأتي بعدها مرسيليا 6867341 طن وفي عام 1890م كان قيمة الحمولة هي 477503 طن من البضائع، التنقل بين الميتروبول هو مخصص للجناح الفرنسي وان ما يتعلق بحركة الإبحار بين الجزائر والخارج ، فالسفن الحاملة للعلم الفرنسي تظهر بنسبة 15%[3].

يرون الساسة الفرنسيون في استعمار إفريقيا مسالة سياسية و مستقبلا تجاريا ، لان الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط تعد بالنسبة لفرنسا عامل قوة يماثل قوة

3-Biondel L, OP, CIT, P 64-65
1-Imbet A, **Note sur les services maritimes de L Algérie Giralt** ,imprimeur phatograueur, Alger, 1900, P16-17
2-Imbet, OP, CIT, p17-18

انجلترا في مضيق جبل طارق و مالطا ، و بفضل استعمار إفريقيا تسهل عملية السيطرة على بلدان كثيرة ، و ستكون فرنسا المستفيد الأكبر من التجارة العالمية إذ يمكن التنبؤ بل القول بكل تأكيد إن تجارة الهند التي توقفت في حوض المحيط منذ ثلاثة قرون سوف تولد في البحر المتوسط ، و بهذا تكون الجزائر بالنسبة إلى فرنسا القوة التي تضمن بها مستقبلها أمام المنافسة الدولية[1].

ج- النظام الجمركي :

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية ، و تسخرها لخدمة الاقتصاد و غيرها من المصالح الوطنية ، و قد لعبت هذه السياسة دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال ، و توجه هذا الاقتصاد بحيث يكون مكملا للاقتصاد الفرنسي[2].

لقد قامت فرنسا بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني ، خاصة تونس و المغرب و حصرت التعامل التجاري بالأسواق و لقد كان هذا التعامل يواجه عراقيل أبرزها وضع قيود جمركية حادة على السلع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا ، و

[1] احميدة عميراوي واخرون ، اثار الساسة الفرنسية ....، المرجع السابق ،ص 38

[2] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص44

3-المرجع نفسه ، ص 44

اعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة ، و هذا متناقض مع موقف السلطات الفرنسية التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1].

كان النظام التجاري لهذا البلاد غير مؤكد، حيد يدفع الجزائريين على المنتجات عند دخولها فرنسا و نفس الحقوق كما لو جاءت من الخارج ، لأنه من الضروري الحفاظ على الجيش الاحتلالي . كل شيء يمكن للدول الأجنبية استراده غير معفاة من الرسوم الجمركية و إخضاعها إلى رسوم أما بالنسبة لصادرات الجزائر الموجهة لفرنسا معفية من الرسوم الجمركية و هذا بناء على قانون 11 نوفمبر 1835م حيث استفادت منه فرنسا[2]. بحيث القوانين و المراسم التي كان هدفها واحد ، و هو سيطرة فرنسا على اقتصاد الجزائر ، و هكذا صدر قانون 09 جوان 1845م الذي أعفى صادرات فرنسا للجزائر من الرسوم الجمركية[3].

مرسوم 16 جانفي 1851م القاضي بالوحدة الجمركية بين الجزائر و فرنسا و تم تقنين الميثاق الاستعماري مما يسنح بنقل المنتجات الطبيعية الى فرنسا و المنتجات الصناعية الفرنسية الى الجزائر[4] ، بحيث تم دمج المنتجات الجزائرية في المنتجات الفرنسية

1- Clément saint –Pierre**, Le régime douanier Franco-Tunisien imprimerie**, A STORK et CIC, Lyon, 1901, p8

2-Clement sait Pierre, OP ,CIT ,p8

[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 44-45

و لقد حقق هذا القانون من عام 1850 إلى 1864م ارتفاع في عدد الواردات من 73 إلى 137 مليون و الصادرات من 10 إلى 108 مليون[1].

قانون 17 جويلية 1867م أصدرت السلطات الاستعمارية قانون السوق الحرة للتجارة الفرنسية في الجزائر ، و بمقتضاه فان السلع الجزائرية أصبحت كأنها سلع فرنسية و كانت السياسة الجمركية تتماشى مع الخط الإدماجي العام ، فالقانون الصادر في 29 ديسمبر 1884م نص على الوحدة الجمركية بين فرنسا و الجزائر فالحق النظام الجمركي الجزائري بالفرنسي ، كما نص هذا القانون على إن المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تخضع إلى نفس القوانين التي تعامل بها لو دخلت فرنسا ، و صارت الجزائر رغم الفواصل الطبيعية و كأنها عمالة فرنسية[2] ، حيث نتج على هاذ القانون ارتفاع في الصادرات و الواردات خلال الفترة الممتدة بين 1890/1884م بحيث ارتفعت الواردات من 146 الى 194 مليون و صادرات الجزائر الى فرنسا من 102 الى 208 مليون[3]

[1] عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف ..، المرجع السابق ، ص 96

[2] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص46

2-Chement saint-pierre, OP, CIT, p9

ثانيا : الصادرات .

كنتيجة لسياسة الاقتصادية الفرنسية من مصادرة الأراضي وتطوير الزراعات التجارية وتدعيم البنى التحتية وتوفير رؤوس الأموال بدأت فرنسا تجني ثمار هذه السياسة وتظهر ذلك في طبيعة الصادرات التي عرفت تغيرا كبيرا عما كان عليه الحال في اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال[1].

خلال السنوات الأولى استمرت الصادرات على ما كان في العهد العثماني لكن بعد عام 1870م ، طغت المشروبات الخمرية والكحولية على صادرات الجزائر[2] ، حيث عرفت انطلاقة كبيرة منذ عام 1880م اثر مرض (الفيلوكسيرا) الذي أصاب الزراعة الفرنسية[3]، ومنذ هذا العام حتى الأزمة الكبرى ، كانت الزراعة الكرم القطاع المهيمن بلا المنازع في عملية التراكم رأس المال في الجزائر ، وكان هناك تطور ملحوظ في المساحات المزروعة كروم حيث بلغت مساحة المزروعة كرم خلال عام 1880م الى 23724 هكتار وتطورت لتصل مساحتها 180735 هكتار خلال سنة 1914م[4].

نلاحظ إن المساحات المزروعة كروم ، والتي تغطي أكثر من 10% من المساحات المستثمرة من قبل الأوروبيين ، وتمثل 44% من قيمة العقارات كما قيمة

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 124

[2] المرجع نفسه ، ص 125

[3] عدى الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960م**، تر جوزيف عبد الله ، ط 1، دار الحداثة للنشر ، بيروت لبنان ، 1983م، ص 158

[4] عبد الطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف ...، المرجع السابق ، ص139

الأراضي المزروعة كروم تتجاوز ب15% قيمة المساحات المزروعة حبوبا ، رغم أن مساحتها صغيرة، بحيث احتل تصدير الخمور مركزا متناميا بنسبة إلى مجموع صادرا الجزائر .

جدول (05) : صادرات الخمور من عام1914/1905م.

قيمة صادات منتجات الكروم	قيمة صادرات الجزائرية	نسبة المؤوية من 1الى 2	السنوات
51091	228763	%22.3	1905م
58587	28294	%20.9	1906م
75964	338488	%22.4	1907م
81326	319205	% 25.5	1908م
95512	329218	%29	1909م
214095	513603	%41.7	1910م
203475	509603	%39.9	1911م
235475	546099	%43.1	1912م
164166	501169	%32.7	1913م
97920	371623	%26	1914م

الوحدة : بالاف الهكتارات

المصدر: ابن اشنهو، تكون التخلف ، ص142

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن قيمة صادرات منتجات الكروم كانت في البداية متشابهم من خلال العدد و النسبة حيث بلغت منتجات الكروم سنة 1850م 51091 هكتار إلى غاية سنة 1909م ب 95512 هكتار بنسبة بلغت 29 % ثم ارتفعت منتجات الكروم سنة م1910 إلى 1912م بقيمة 235475 بنسبة مئوية 43.1% ثم انخفضت منتجات مع الحرب العالمية الأولى 1914م بقيمة 97920 بنسبة 26% لقد مثل تصدير الخمور خلال عشر سنوات المعتبرة في الجدول، وهو تفاوت بين عام وعام ، أي ثلث قيمة الصادرات الجزائرية، وسنرى أن هذه الأهمية ستستمر فيما بعد في تزايد حتى الأزمة الكبرى[1] .

لقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1911م حوالي 543.430.000 فرنك بارتفاع يقدر بحوالي 163الف فرنك فقط عند سنة 1910م ، احتكرت فيها المنتجات الزراعية ما قيمته 383.831.000 فرنك ، مثلت الموارد المعدنية منها حوالي 37.608.000 فرنك[2]،ولقد لغت نسبة صادرات المنتجات الزراعية لمجموع الزراعة ما يعادل 85% من قيمة الصادرات الجزائر بين سنتي 1929/1919م ،كانت حصة كل من هذه المنتجات من مجموع الصادرات الزراعية كالتالي:

-نبيذ وخمور 40% من مجموع الصادرات الزراعية

[1]-عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف...،المرجع السابق، ص 142

[2]-عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص125-126

-حبوب 15%من مجموع الصادرات الزراعية

-منتجات الماشية 15% من مجموع الصادرات الزراعية

-تبغ قطن ، روح العطر 8% من مجموع الصادرات الزراعية

-خضار طازجة وفاكهة 6% من مجموع الصادرات الزراعية

-منتجات الغابات (الحلفاء-فلين) 5%من مجموع الصادرات الزراعية

-زيت الزيتون 3% من مجموع الصادرات الزراعية

-خضار مجففة وبطاطا 3% من مجموع الصادرات الزراعية[1].

هذا إضافة إلى المعادن فتلخص في اقتلاع المواد المعدنية وتحويلها إلى اقرب الموانئ باتجاه فرنسا ،وتتمثل هذه المواد في الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة كبيرة وذلك من6000طن سنة 1893م إلى 850000 طن سنة 1939م خاصة من مناجم جبل كويف، برج غرير الميزايتية ، حيث نجد من مجموع إنتاج 850000طن تحول سنويا حوالي 780000طن إلى الخارج ، إما معدن الحديد فارتفع بأربع مرات

[1] -عدى الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 158

مابين 1928/1900م حيث وصل إنتاجه إلى 200000طن سنويا خاصة من مناجم لونزة وبني صاف وكله يحول إلى فرنسا[1].

لقد فرضت الحرب حاجات تعبئة المنتجات الجزائرية سواء بالشراء أو المصادرة ، فالطلب على الحبوب والخمور والفواكه والخضار والصوف والجلود ، تزايد بسرعة وغذاه في ذالك طلب نقدي كثيف ، منشاة القطاع الخاص أو الموازنة العامة، بدأت حركة التجارة الخارجية وخاصة الصادرات على النحو التالي:

السنة	1914م	1915م	1916م	1917م	1918م
الصادرات	374624	537107	631694	856269	794074

المصدر: ابن اشنهو ، تكون التخلف، ص 155

هذا النمو في التصدير حقق للتجار أرباح طائلة ، واتخذت المضاربة في تضخم والانتعاش الاقتصادي ، أما حجم العملة الورقية المتداولة فقد قفز من 95مليون فرنك الى 450مليون فرنك عام 1917م وصولا إلى 933 مليون عام 1918م ، على هذه القاعدة نمت ثروات مالية ضخمة في أيدي الوسطاء ومزارعي الكروم[2] .

[1] –أحميدة عميراوي وآخرون ، اثار السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق ، ص 67-68

[2] –عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف...،المرجع السابق، ص 155

هذا التركيز على الزراعة في الجزائر إنما يعود إلى سياسة استعمار معتمدة تقوم على عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي ، بحث كما أدرجاها عدى الهواري في كتابه(الاستعمار الفرنسي في الجزائر –سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م) يقول: تكون الصناعة في بلد كولونيالي جنينية [1].

وعلى هذا الأساس فان الاقتصاد الكولونيالي كان مرتكز على الزراعة ، وهذا راجع تطور إلى تطور مجالات تصريف لعدد محدود من المنتجات

كانت بنية الصادرات في عام 1929م كما يلي من مجموع 29 مليار وهي إجمالي الصادرات:

-الخمور 9.9 مليار أي 34%

-حبوب 3.1 مليار أي 10.7%

-فوسفات وحديد 1541مليون أي 5.4%

إن إجمالي الصادرات الزراعية والمنجمية 15.5مليار أي 49.9% ، ونعني بهذا إن إجمالي الصادرات والمجمية تشكل نصف الصادرات[2].

[1] -عدى الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 159

[2] -عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف...،المرجع السابق ، ص 259

حيث كانت فرنسا تستقبل 80% من صادرات الجزائر وتقدم لها 80% من مستورداتها[1].

إما وضع زراعة الحبوب ، فقد كان في حال أسوء ، فالدولة الفرنسية رفعت الرسوم الجمركية من 25 فرنك عام 1926م إلى 35فرنك عام 1927م ، ثم إلى 50 فرنك عام 1929م و80 فرنك عام 1930م ، هذه الحالة ، رغم التشجيع الذي أعطته السلطات لتنمي زراعة القمح وتحسين إنتاجه ، لم تؤد قطعا إلى تحسين الأسعار ، فمنذ بدء ألازمة أصبح مصير تراكم رأس المال يتجه نحو الاعتماد على الأسعار الخمور وعلى المناجم ، إما قطاعات الإنتاج الأخرى فحالتها كانت قبلا متأزمة ، في عام 1933م انهارت أسعار الخمور ، ولكن تأثيرات الأزمة العالمية بدأت تظهر في القطاع المنجمي منذ عام 1931م[2].

جدول (06) : أهم المنتجات المصدرة عام 1939م:

المنتجات	القيمة (بالهكتار)	القيمة (بالملاين)
غنم (حيوانات حية[3])	863.3	142.8
بيض	22.0	20.6

[1] –المرجع نفسه ، ص 260

[2] – عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف...،المرجع السابق ، ص 319-320

[3] –الكمية بآلاف الرؤوس

بندورة	196.8	36.6
بطاطا	774.5	103.0
خضار طازجة اخرى	414.3	78.0
تمر	119.0	45.4
حمضيات	602.6	140.2
تين اخضر او يابس	112.9	31.6
عنب قاسي او يابس	118.1	26.3
قمح قاصي	548.6	104.8
شعير	178.8	22.3
برغل	692.8	201.6
حلفاء	1824.4	74.8
شعير نباتي	442.5	11.7
زيت الزيتون	224.0	195.0
خمور عذبة[1]	289.9	93.7
تبغ خام	111.5	62.8
تبغ مصنع	40.0	54.8

[1] -الكمية بآلاف هكل

فلين طبيعي خام	680.0	25.0
فلين طبيعي مصنع	171.7	78.8
فلين مضغوط	7.9	2.4
فوسفات طبيعي	2856.0	44.2
حديد	27546.0	316.8
سجاد	4.9	20.1

المصدر: عدى الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ،ص 168-169

كانت الحرب العالمية الثانية فترة تراجع كبير على الصعيد القطاعات في عملية تراكم رأس المال[1].

جدول (07) : تطور إنتاج المنتجات خلال الحرب العالمية الثانية:

المنتجات	1939م	ادنى نقطة اثناء الحرب
فلذات الحديد (طن)	2.940.000	184.000
الفوسفات (طن)	530.000	77.000
القمح (كنتال)	12.100.000	2.450.000
الشعير(كنتال)	10.600.000	1.140.000

[1] -عبد اللطيف ابن اشنهو ، تكون التخلف...،المرجع السابق ، ص 339

النبيذ (الهكتولتر)	17.900.000	66.000.000
غنم(راس)	6.400.000	2.800.000

المصدر: ابن اشنهو، تكون التخلف ، ص 339

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في النبيذ حيث كانت كميته خلال سنة 1939م 17 مليون هكتولتر لنصل إلى 66 مليون خلال أدنى نقطة أثناء الحرب أما بالنسبة للفوسفات و الحديد فقط انخفضت كميته خلال أدنى نقطة أثناء الحرب.

جدول (08) : قيمة الصادرات بملايين الفرنكات :

المنتجات	1939م	1949م	1952م
الخمور	2676	1472	1929
الحديد	317	301	355
الحمضيات	140	390	512
التبغ	118	137	130
الفلين	67	62	52
الحلفاء	75	25	37
الخضار الطازجة	79	58	147
البطاطا	103	64	131

المصدر: ابن اشنهو ، تكون التخلف ، ص 340

نلاحظ من خلال الجدول انه قيمة الصادرات في تناقص خلال فترة الحرب و من المنتجات التي انخفضت قيمتها هي الخمر الحديد الفلين الحلفاء الخضر الطازجة أما بالنسبة للحمضيات و التبغ فقد ارتفعت قيمتها.

لقد كانت فرنسا تحتكر الصادرات الجزائرية من الإنتاج إلى وسائل النقل البري، ثم الشحن والإنزال في الموانئ إلى البواخر التي تنقل هذه الصادرات إلى فرنسا أو باقي الدول الأوروبية ، خاصة بفضل النظام الجمركي المفروض والممثل في قانون 1851م الذي عزل التجارة الخارجية وجعلها خاصة بفرنسا وحدها[1].

ثالثا : الواردات

كانت أهم الواردات الجزائرية في بداية الاحتلال امتداد لوارداتها قبل الغزو الفرنسي لكن تطورت علاقات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية، كان هو الأخر يخضع للعامل الجمركي بالدرجة الأولى ، فقد استطاع هذا النظام جعل الجزائر سوقا لمنتجات فرنسا المصنعة[2] .

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص136

[2] عبد الحميم روانة ، المرجع السابق ، ص 127

جدول (09) : من اهم المنتجات الفرنسية المستوردة من فرنسا الى الجزائر سنة 1899م[1]:

المادة	الكمية المستورة من فرنسا (كلغ)	القيمة المالية (الفرنك)	الكمية المستورد الكلية (كلغ)	القيمة المالية (الفرنك)	النسبة المستورة من فرنسا
آلات الميكانيكية	4.672.727	5.713.736	6.470.437	7.995.645	%71.56
أثاث والمصنوعات الخشبية	49.413.773	12.210.305	49.662.855	12.362.852	%89.78
أدوات وصنوات معدنية	13.332.492	10.368.161	13.793.943	10.961.957	%94.58
ورق مقوى وكتب	6.929.205	58.109.210	7.002.407	6.005.315	%96.75
جلود جاهزة	1.406.034	9.219.678	1.455.964	9.821.347	%93.87
مواد كيميائية	19.282.639	2.551.846	21.107.068	3.293.431	%77.48
منسوجات قطنية	11.669.117	41.098.353	12.038.726	42.628.267	%96.41
منسوجات صوفية	608.760	6.504.828	903.784	8.292.617	%78.44
مواد بناء	1.160.576	3.321.182	1.165.337	3.336.920	%99.52

المصدر: رضوان شافو وعمر لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر، ص 298-299

[1] رضوان شافو وعمر لمقدم ، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، ع 7، جامعة الشهيد لخضر بالوادي ، 2015م ، 289-299

خلال سنة 1902م كانت قيمة الواردات او ارتفعت اي أن وصلت إلـــــى 54.293.488 فرنك للواردات، فالبعض تاتي مباشرة من الخارج (37.527.282فرنك) والأخرى تأتي من المستودعات في فرنسا (15.766.206فرنك) ، الحقوق الجمركية المفروضة على هذه المنتجات ارتفعت إلى 6.468.212فرنك[1].

جدول (10) : التجارة الخارجية الجزائرية (الواردات) مع بعض الدول الأكثر نشاطا سنة1902م:

الدول	الواردات
انجلترا	6.957.204
ألمانيا	1.415.077
الأراضي المنخفضة	758.308
بلجيكا	1.313.824
اسبانيا	5.347.824
ايطاليا	2.683.635
الو.م.أ	1.983.202
المغرب	10.612.671
تونس	5.374.600

الوحدة : فرنك

[1] عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص453

المصدر : عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، ص 453

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر كان لها تعاملات مع بعض الدول من بينها انجلترا و ألمانيا و الو م أ و لا ننسى تونس و المغرب.

فيما قدرت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1911م بحوالي 565.188.000فرنك وبزيادة تقدر بحوالي 53.220.000فرنك عن سنة 1910م ، وما يلاحظ هو بقاء طبيعة الواردات الجزائرية على حالها ، فقد عرفت عملية استيراد الآلات الفلاحية ارتفاع قدرة بحوالي 1.821.000فرنك ، وقطع غيار الآلات ارتفع إلى 1.655.000فرنك ، والأسمدة الكيميائية ارتفعت بحوالي 245.000فرنك[1].

وفي سنة 1928م بلغ قيمة الواردات الجزائرية حوالي 563 مليون فرنك، وقد تصدرت السيارات الريادة بحوالي 92مليون فرنك ، أما واردات الآلات الفلاحة فقدرت بحوالي 25مليون فرنك ، الصابون بقيمة قدرها مليون فرنك، المواد الكيميائية 13 مليون فرنك، والألبسة 11مليون فرنك[2].

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 127

[2] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص127-128

كما إن الجزائر كانت تستورد من الخارج : السكر، القهوة، ألتاي، الخشب، الفحم الحجري، الزيت المعدني ، البترول واللسانس ، الصابون والعطور، الأقمشة المختلفة، الثياب المصنوعة ، الورق ، الجلد المدبوغ ، الآلات الصناعية ، الأدوات المنزلية ...[1]

أما بالنسبة للمنافذ الجزائرية التجارية على البحر وهي المراسي التي ذكرناها سابقا ، والتي هي مركز حركتي التصدير والتوريد ، وهذه المراسي مجهزة بأحسن تجهيز تقبل كل السفن كبيرة وصغير:

- مرسى الجزائر معدل حركته الاعتيادية سنويا3680060000طن

-مرسى وهران معدل حركته الاعتيادية سنويا 265006000طن

-مرسى عنابة معدل حركته الاعتيادية سنويا 261006000طن

-مرسى بني صاف معدل حركته الاعتيادية 7006000طن

-مرسى سكيكدة (فليب فيل) معدل حركته الاعتيادية3206000طن

-مرسى مستغانم معدل حركته الاعتيادية 1856000طن[2]

كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والميتروبول (فرنسا)[3]

[1] احمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، المرجع السابق ، ص66

[2]- احمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، المرجع السابق ، ص 66- 67

[3] - أحميدة عميراوي وآخرون ، أثار السياسة الاستعمارية ....، المرجع السابق ، ص 66

خاتمة :

تقول معاهدة الاستسلام في بندها الخامس " **... حرية السكان مهما كانت طبقتهم ، دينهم ، وأملاكهم ، وتجارتهم وصناعتهم لن يلحقها أي ضرر...**"

- ومن خلال هذا القول نستشف أن فرنسا عملت عكس ما صرحت به في المعاهدة يعني أنها كونت مستعمرة استيطانية رأسمالية وهذا بسعيها لخلق ملكية فردية ، ولذالك لجأت فرنسا إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي كان لها دور كبير في تحويل ملكيات الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين ، ومن اخطر هذه القوانين هو قانون سيناتوس كونسيلت 1863م وقانون وارني 1873م.
- كذلك قامت بسلب ونهب أملاك العثمانيين فور دخولها وكذلك فرضت غرمات وضرائب التي سميت بالضرائب العربية .
- تحصلت فرنسا على أجود وأخصب الأراضي الزراعية في الجزائر لتساعدها في مشروعها الاستيطاني الاقتصادي، وكذالك بإدخال زراعة الكروم التي كانت تحتل المراتب الأولى في التصدير الخمور ، وقضت على صناعات المسلمين باستبدال هذه الصناعات بصناعات حديثة ، حيث لا يمكن لصناعات بسيطة أن تنافس مزاحم المصانع الأوروبية ، إضافة إلى التجارة التي بفضلها أصبحت الجزائر سوق فرنسية .
- قامت فرنسا بمشاريع البني التحتية ، حيث عملت على شق الطرق البرية بين مناطق الإنتاج ألفلاحي ، والسكك الحديدية بين مناطق الجنوبية والشمالية بهدف استغلال الثروة المعدنية ، وكذالك عملت على الصناعات الاستخراجية في الجزائر لخدمة الصناعة الفرنسية .
- قامت فرنسا بمشاريع ترميمية للموانئ الجزائرية وهي ميناء وهران وميناء الجزائر وميناء عنابة بإضافة إلى إنشاء ميناء السطور .

- ونتيجة لنمو الزراعات التجارية والصناعات الاستخراجية ازدهرت حركة التجارة الخارجية للجزائر والتي احتكرت من قبل فرنسا لسنها بعض القوانين في المجال الجمركي ، وبهذا تم ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي .
- طغت على صادرات الجزائر المنتجات الخمرية والحبوب بالإضافة إلى المواد المعدنية منها الفوسفات والحديد، أما بالنسبة لواردات الجزائر فلن تتغير فهي نفسها وكانت عبارة عن آلات صناعية، سيارات، قماش، أثاث منزلي، قهوة، سكر...

الملاحق :

ملحق رقم(01) :

خريطة الموانئ الجزائرية

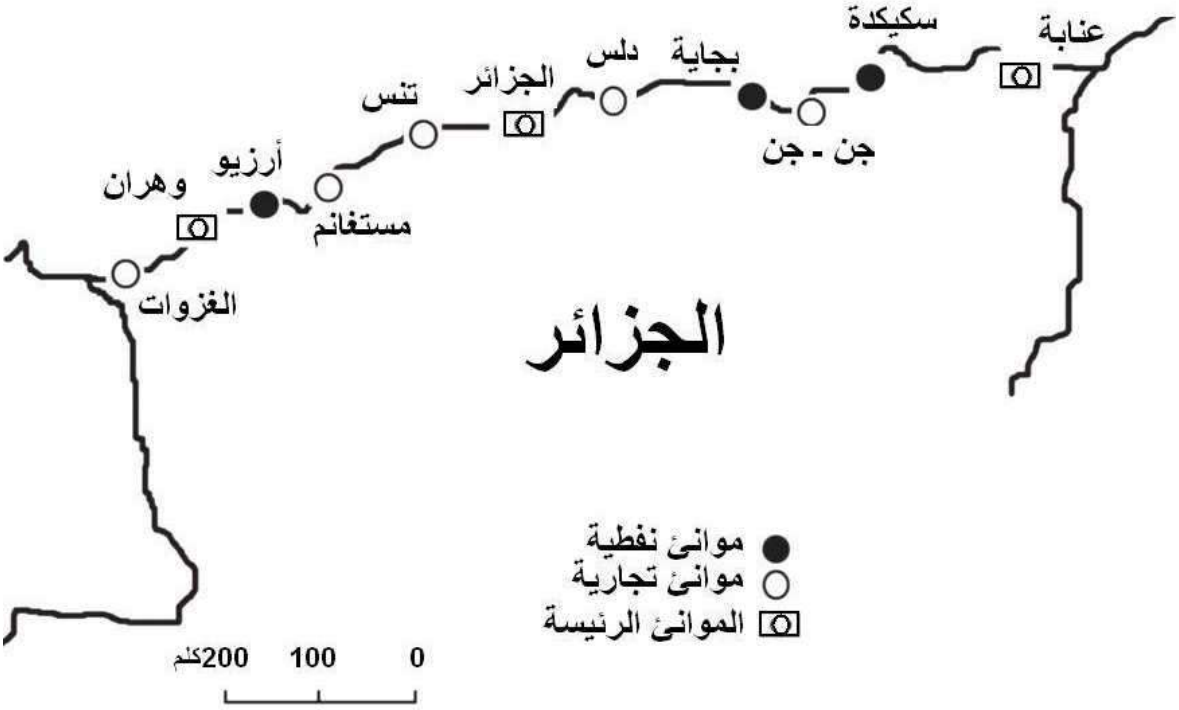

فاطمة الزهراء محمد الشريف ، الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص 167.

ملحق رقم (02):

ميناء وهران

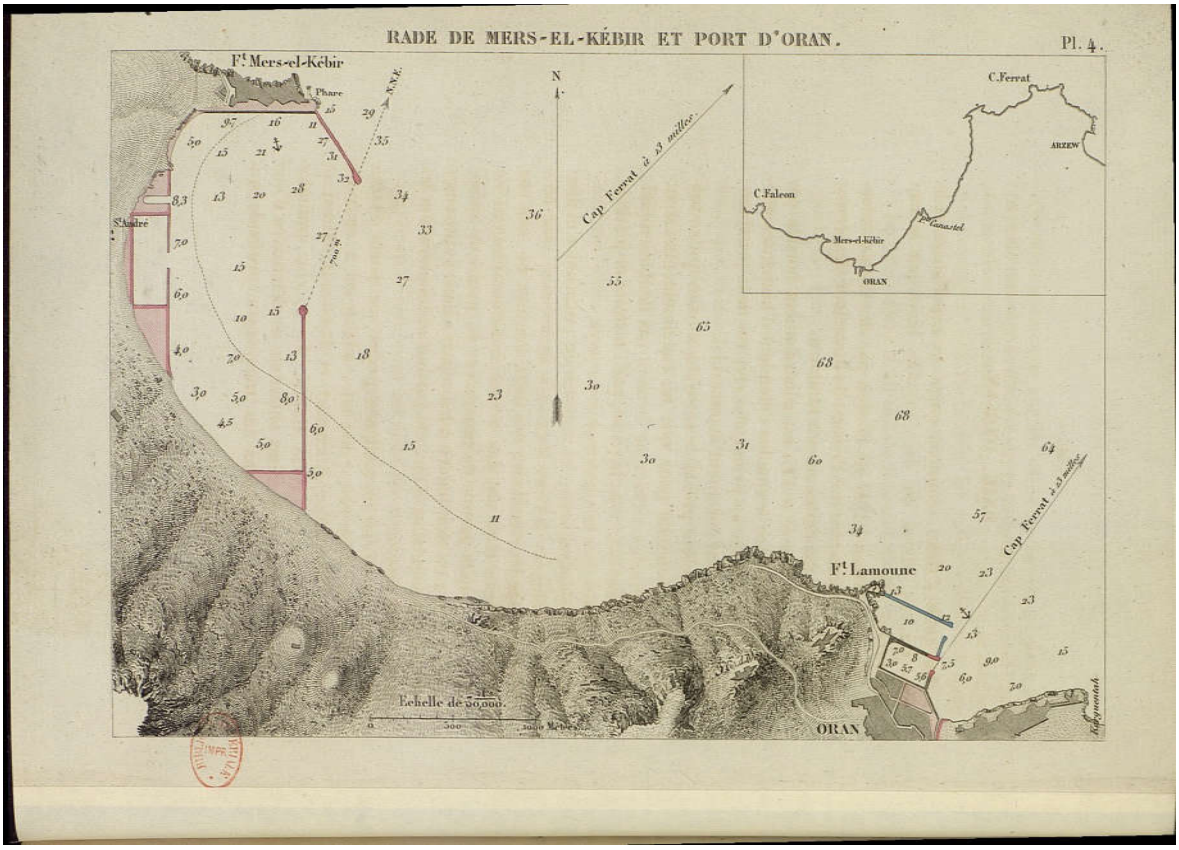

LIESSOU A, Etydes sur les ports de L'Algérie, imprimerie Administrative poule pupont, Paris, 1875 p45

ملحق رقم (03):

ميناء الجزائر

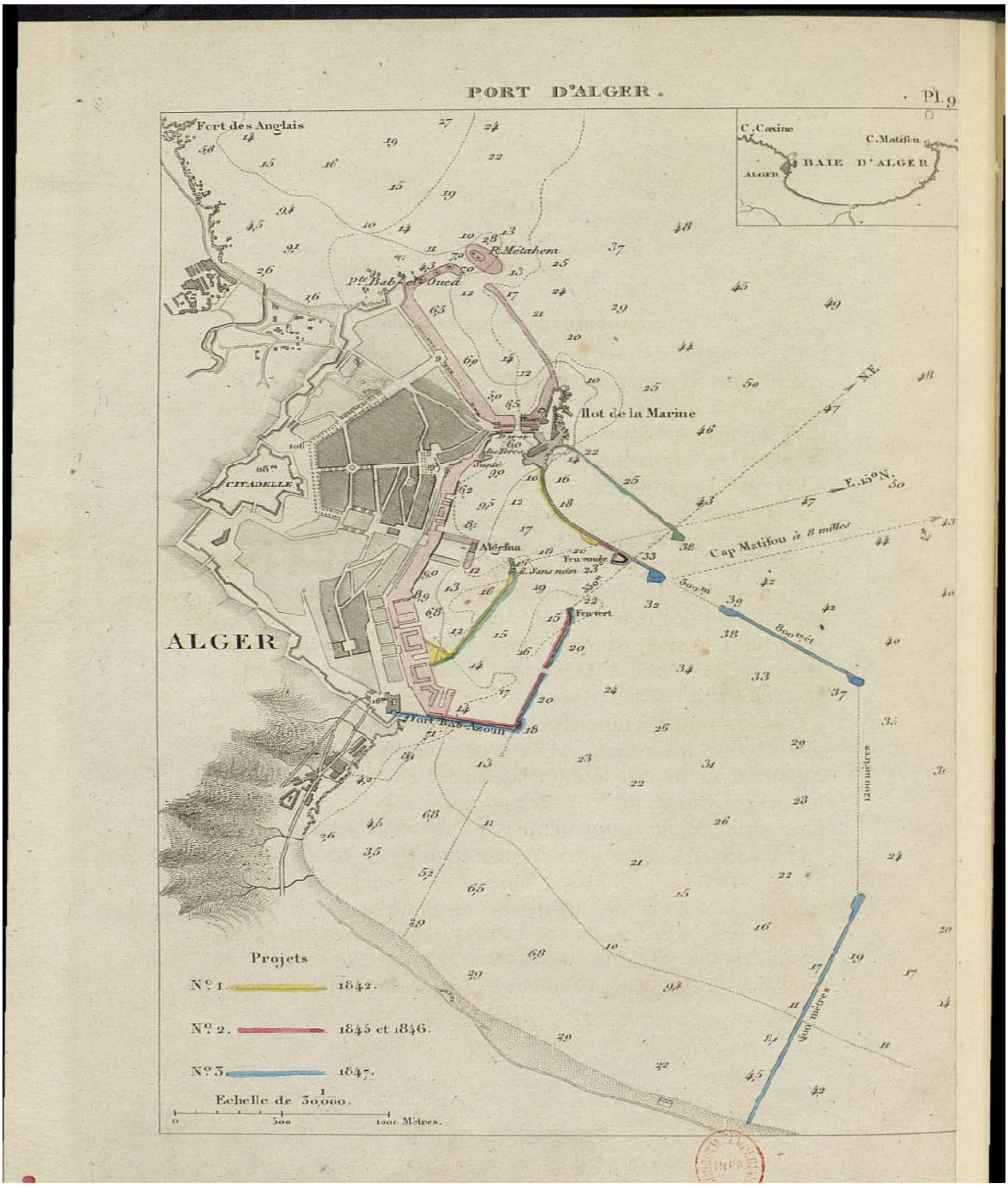

LIESSOU A ,OP, CIT, P 85

ملحق رقم (04):

ميناء عنابة

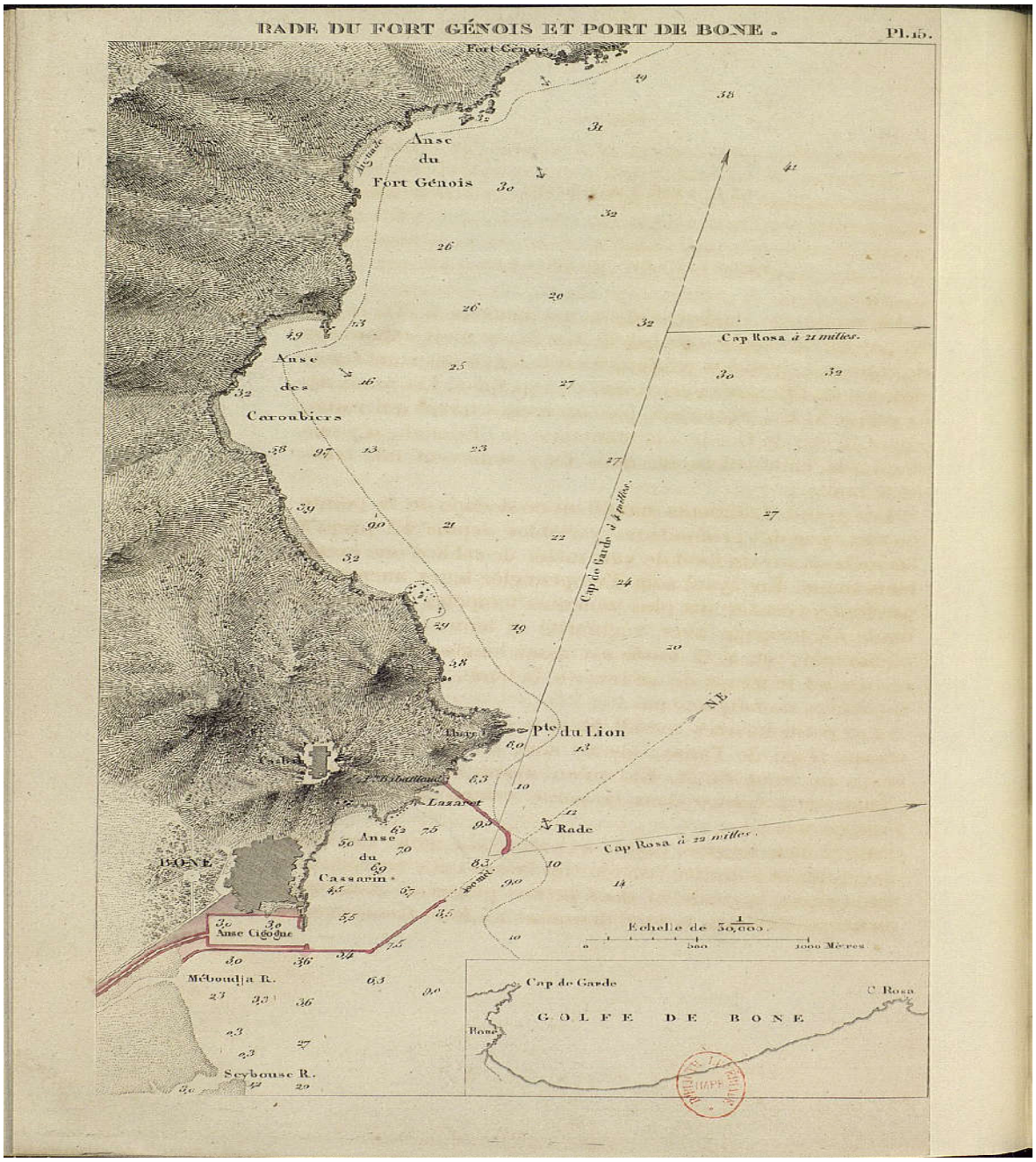

LIEUSSOU A ,op, cit ,p157.

ملحق رقم (05):

ميناء سطور

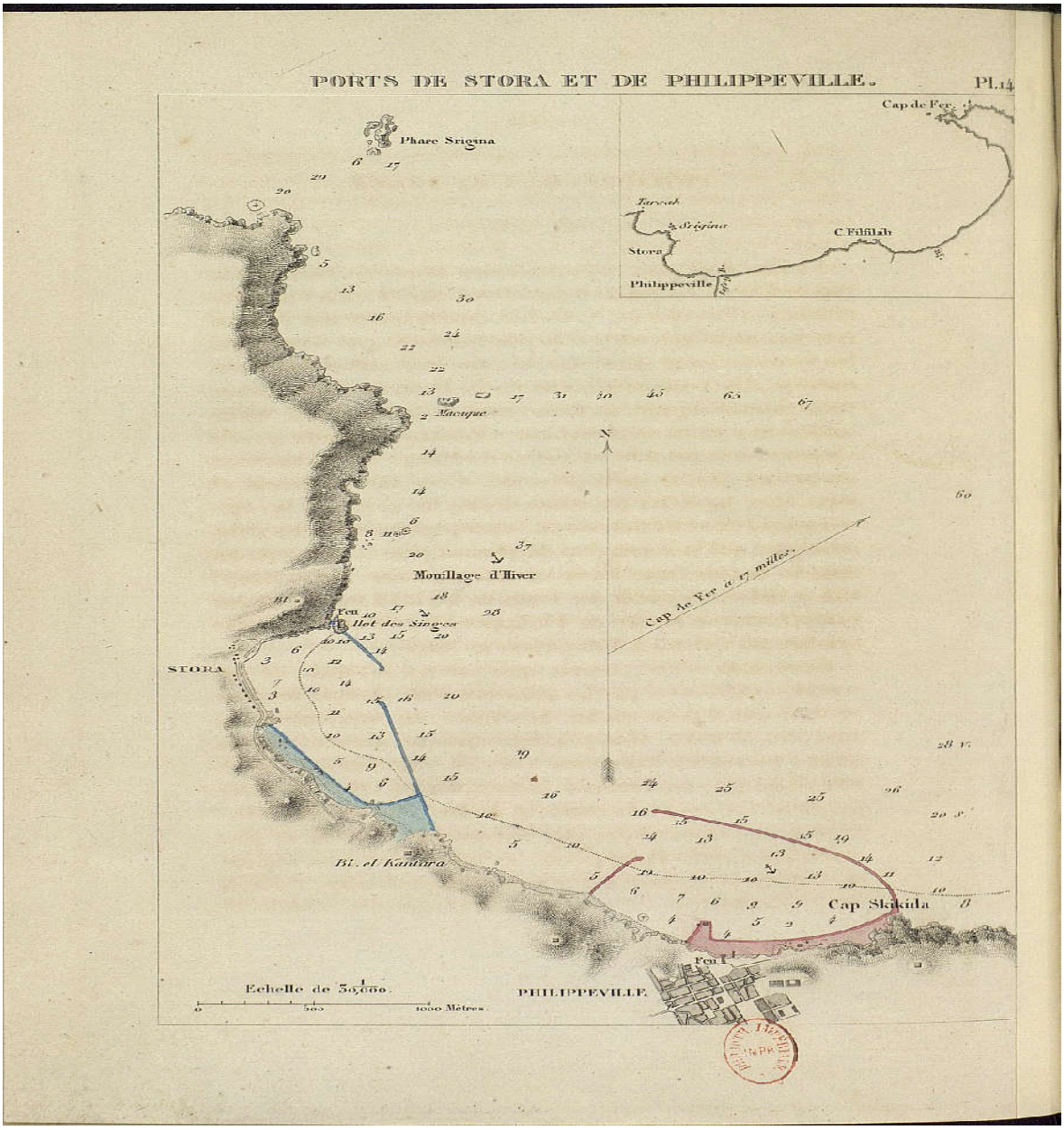

LIEOSSOU A, op ,cit ,p 145

ملحق رقم (06):

ميناء مستغانم

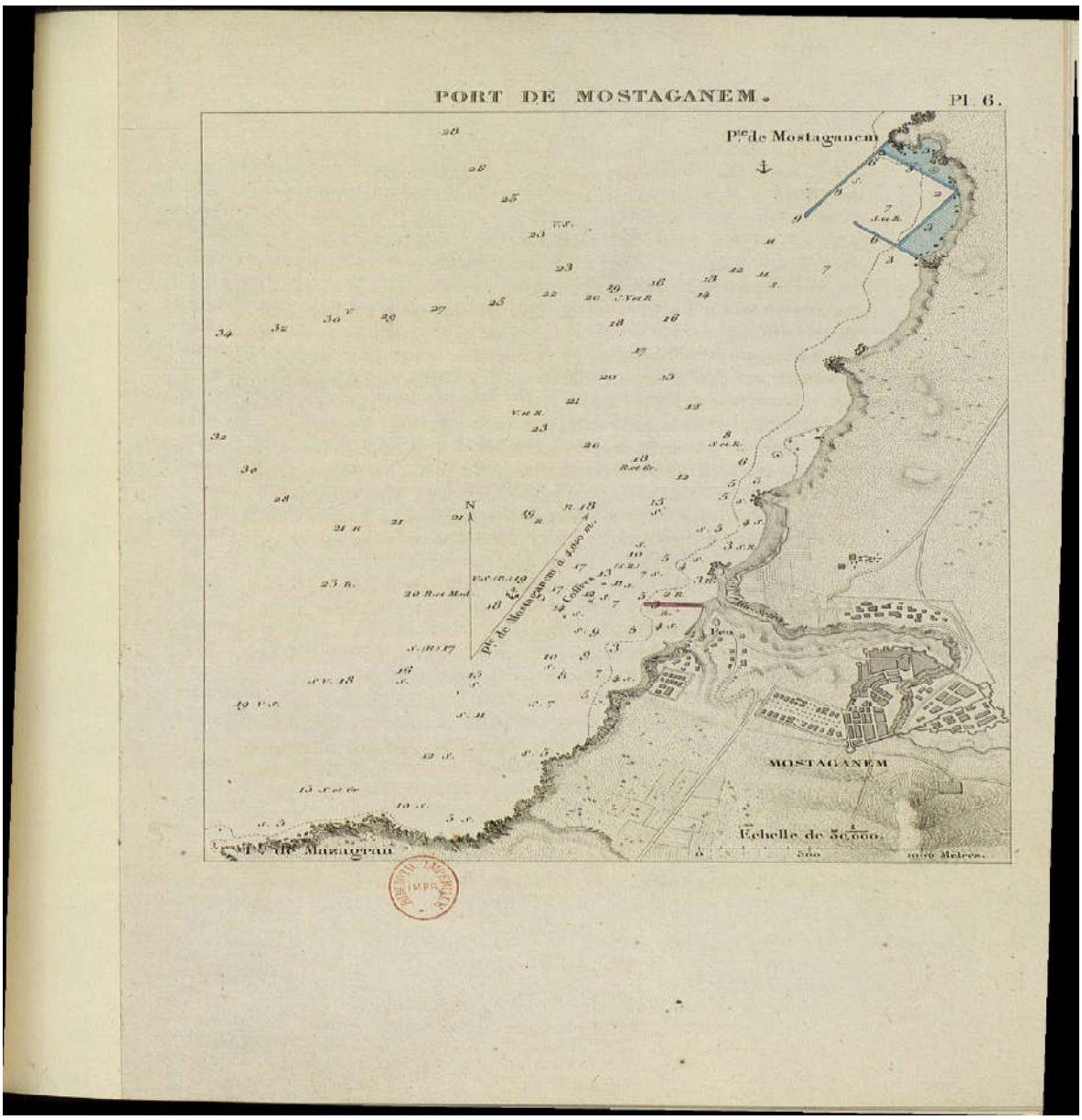

LIEUSSOU A, op ,cit ,p 73

ملحق رقم (07) :

ميناء تنس

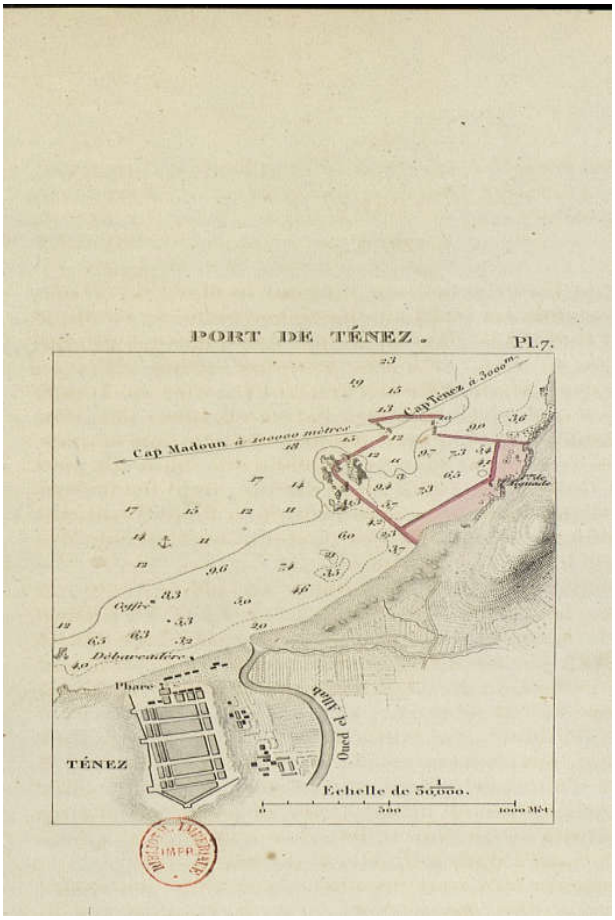

LIEUSSOU A, op, cit, p 77

ملحق رقم (08):

ميناء شرشال

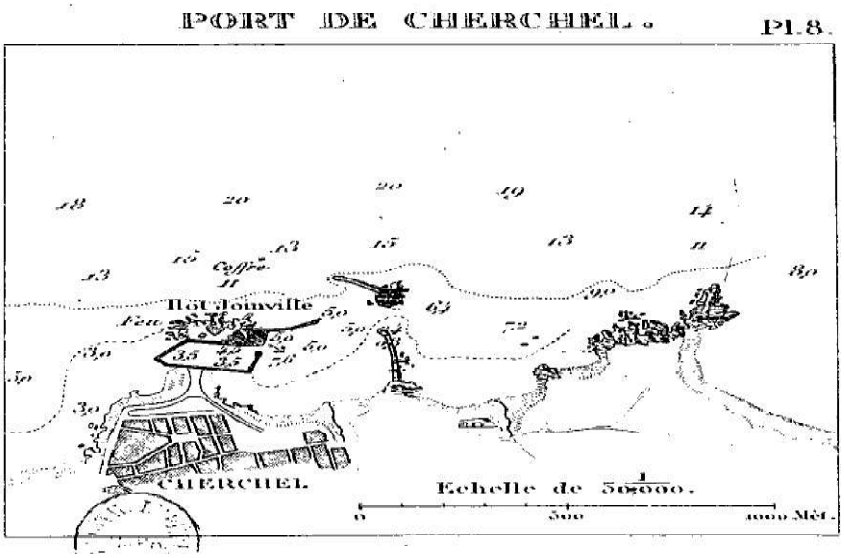

LIEUSSOU A ,op, cit ,p83

ملحق رقم (09):

ميناء بجاية

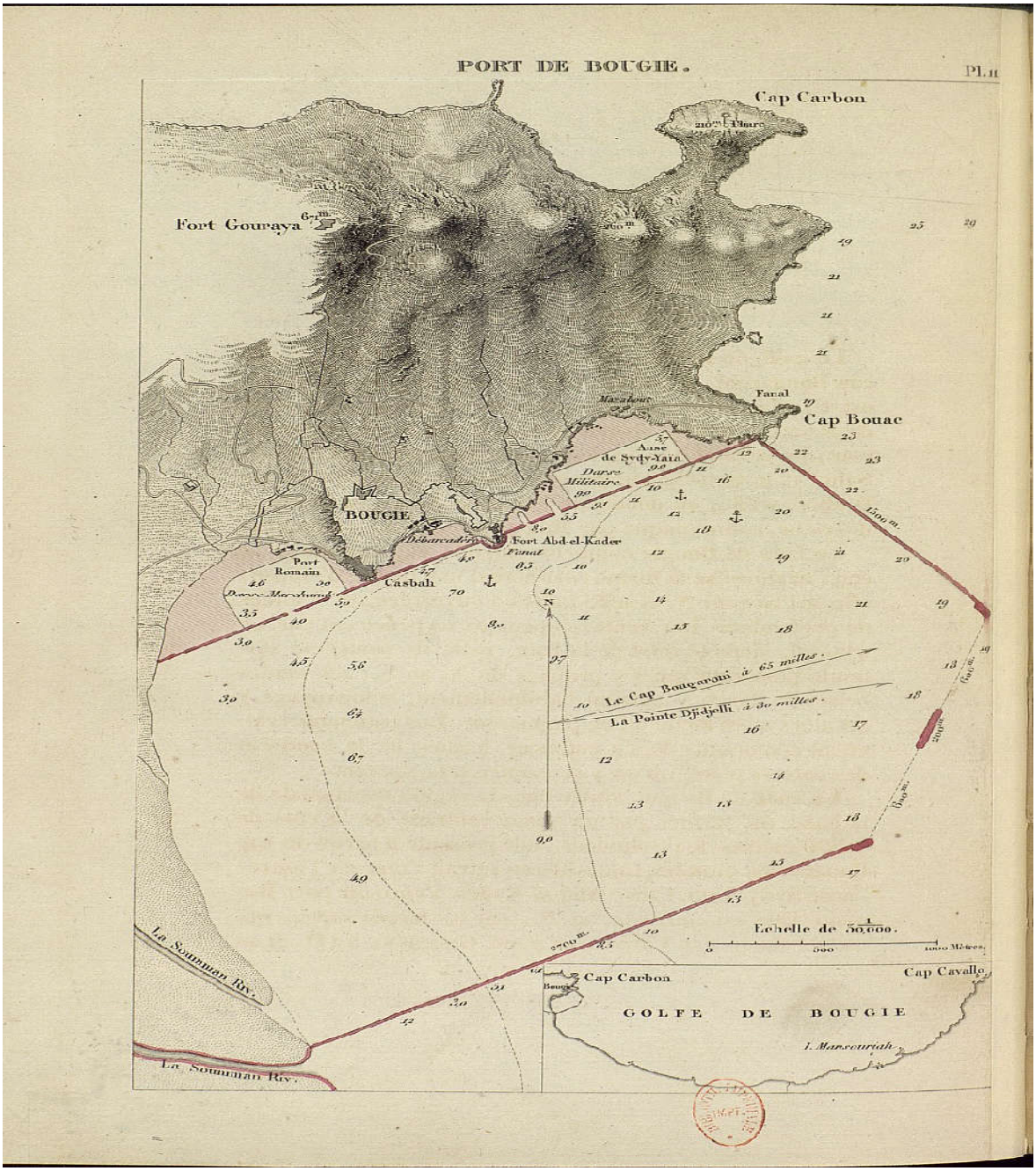

LIEUSSOU A, op, cit ,p123

ملحق رقم **(10)**:

ميناء جيجيل

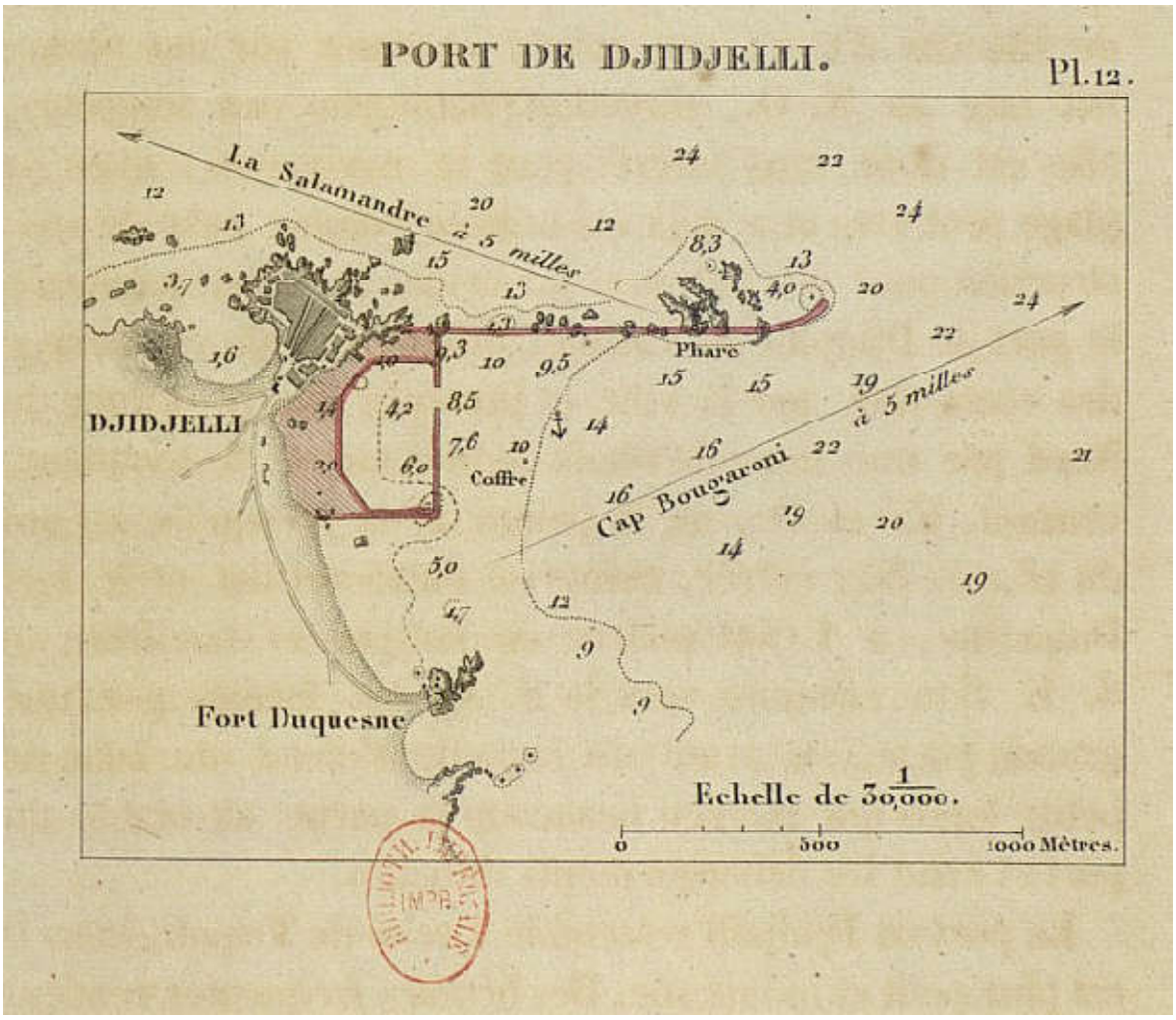

LIEUSSOU A, op, cit, p139

ملحق رقم (11):

احد أرصفة ميناء عنابة مشحونا بالبراميل الخمر التي تنتظر التصدير 1900م

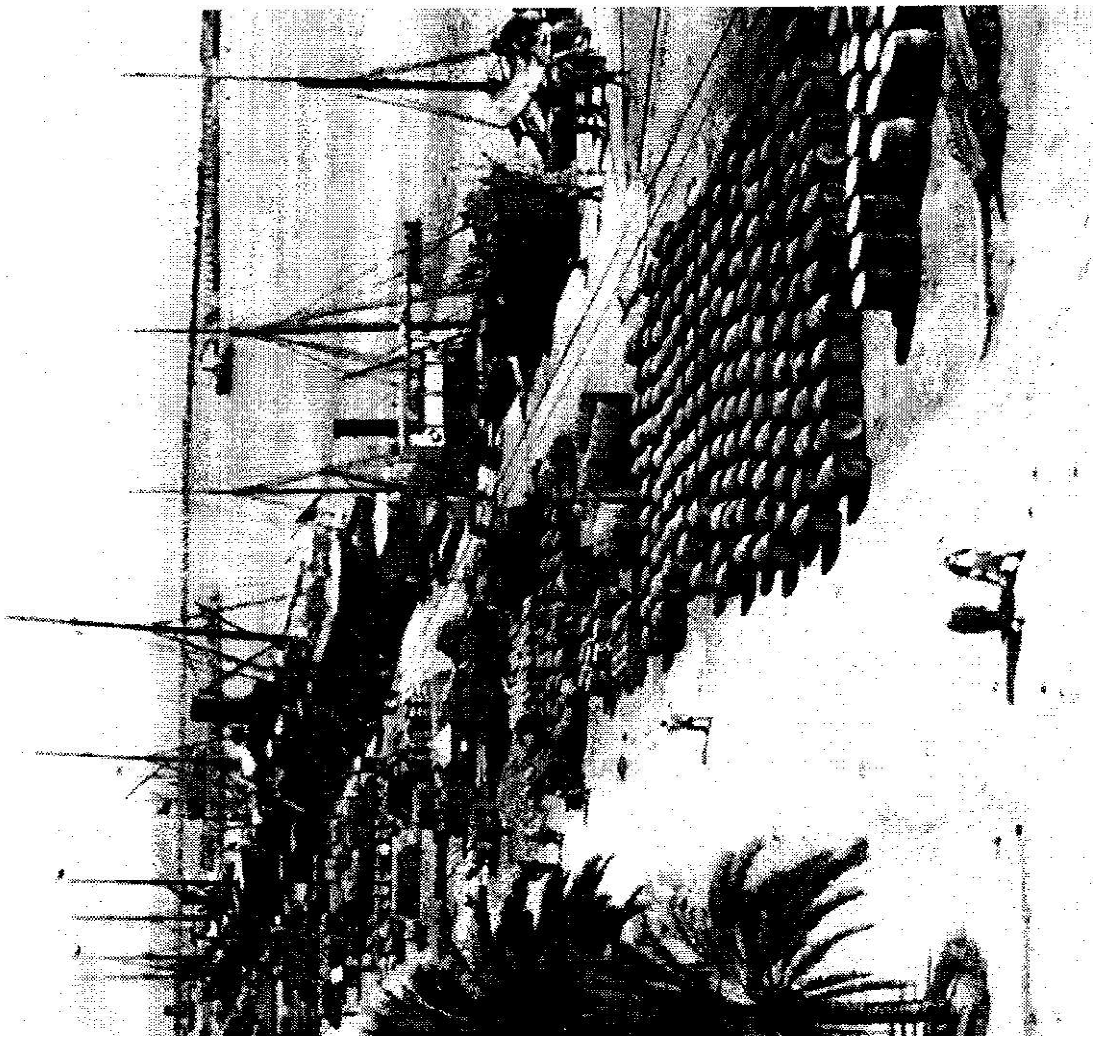

بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 246.

ملحق رقم (12):

رصيف حبوب في ميناء وهران 1920م

بشير بلاحة ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ،ص267

المصادر و المراجع

قائمة البيبلو غرافيا :

اولا – العربية :

01- المصادر:

01- احمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، (د.ط) ، دار مكتبة النهظة المصرية للنشر ، القاهرة ، 1956م.

02- احمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، (د.ط) دار البصائر ، الجزائر ، 2008م.

03- احمد توفيق المدني ، **جغرافية القطر الجزائري** ، (د.ط) ، الناشئة الاسلامية الجزائر ، 1948م.

04- بن عثمان خوجة حمدان ، **المرأة** ، تقديم و تعريب الزبيري محمد العربي ، منشورات ، الجزائر .

05- دوطوكفيل الكسي ، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان** ، تر ابراهيم صحراوي ، (د.ط) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008م

06- عباس فرحات ، **ليل الاستعمار** ، تر فيصل الاحمر ، ط خاصة وزارة المجاهدين ، دار مسك

07- فلكس ليون ، **الجزائر حتف الاستعمار** ، تر محمد عياني ، (د.ط) منشورات مكتب المعارك ، بيروت.

ثانيا – بالفرنسية :

الكتب :

1. A Lieussou, **Etydes sur les ports de l Algérie** ,imprimerie Admimnistration de poul pupout, Paris ,1875.
2. A Imbet **,Notie sur les services maritimes de l Algérie girald** ,imprimerie pantograveur ,Alger ,1900.
3. Billard L, **Les port et la navigation de l Algérie** ,libraire la rase Alger ,Paris ,1930.
4. Bertrand Louis ,**Histoire de Philippeville** ,imprimerie et commerciale maderme ,Philippeville ,1903.
5. Félix Falck **,L Algérie un siècle de colonisation Française**, Ed notre dmaine coloniale ,Paris (SD).
6. Laurent Paul, **Les ports maritimes Algériens**, Paris ,1848.

7. L Blandel, **Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des passassions Françaises dans le narde d´Afrique au commencement de1836**, imprimerie Royale ,Paris ,mai 1836 .

8. Pierre chement saint**, Les regime douanier Franco-Tunisien** ,imprimerai A STORCK et CIC, Lyon, 1902.

9. Poul Teyssandier ,**Jean Ouvrages du génie civil Français dans le ports moitîmes 1848-2019**, Georges pilât comite civet et bâtiment , IBSF, avril ,2019.

02- المراجع :

01- أجرون شارل روبير ، **الجزائر و مسلمو فرنسا 1871/1992م** ، تر حاج مسعود (د.ط) ، دار الرائد للنشر الجزائر 2007م

02- أجرون شارل روبير ،**تاريخ الجزائر المعاصر** ، تر عيسى عصفورة، ط1 ، منشورات عويدات ، بيروا ، باريس ، 1982م.

03- الاشرف مصطفى ، **الجزائر الامة و المجتمع** ، تر حنيفي بن عيسى ، (د.ط) دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007م

04- الزبيري محمد العربي ، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ، (د.ط) الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر

05- الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج1 ، (د.ط) ، منشورات اتحاد الكتاب ، 1999م.

06- بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م** ، ط3 ، البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015م.

07- بليل محمد ، **تشريعات الاستيطان في الجزائر و انعكاسها على الجزائريين بين 1914/1981م** ، (د.ط) ، (د.دار نشر).

08- برنان اندري و اخرون ، **الجزائريون بين الماضي و الحاضر** ، تر رابح اسطنبولي و منصف عاشور ، (د.ط) ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984م.

09- بلاحة بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830/1989م** ، ج1 ، (د.ط) ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2006م.

10- بوعزيز يحيى ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحرة الوطنية من 1830 الى 1954م** ، ط خاصة وزارة المجاهدين ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2009م.

11- ابن اشنهو عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر** ، محاولة الدراسة ، حدود التنمية الراسمالية في الجزائر 1962/1830م ، تر نسخة من الاستاذة د. راجع عبد السلام ساحدة ، (د.ط) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979م.

12- بن داهة عدة ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابانة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962/1830م** ، ج1 ، (د.ط) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008م.

13- بن داهة عدة ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962/1830م** ، ج2 ، طبعة خاصة دار الحكمة ، الجزائر ، 2008م.

14- زوزو عبد الحميد ، **الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1939/1914م**، ط4 ، ط خاصة ، لوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2010م.

15- زوزو عبد الحميد ، **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1962/1830م** ، طبعة منقحة ، موقع النشر ، الجزائر ، 2009م.

16- سعد الله ابو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1830م ج1** ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي للنشر ، بيروت لبنان ، 1992م.

17- سعد الله ابو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830/1500م ج2** ، ط1 ، لادار الغرب الاسلامي ، بيروت لبنان ، 1998م.

18- سعد الله ابو القاسم ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر .

19- سعيدوني نصر الدين ، **الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني من القرن 17م الى القرن 19م** ، ط خاصة بوزارة المجاهدين ، البصائر للنشر الحراش ، الجزائر ، 2003م.

20- صاري جيلالي ، **تجريد الفلاحين من اراضيهم 1962/1830م** ، فنوز عمار فوزية ، ط خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م ن الجزائر ، 2010م.

21- عدى الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي ، 1960/1830م** ، تر ، جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للنشر ن بيروت لبنان ، 1983م.

22- عبد الرحمان عشور عبد الجليل ، **كتاب الوقف** ، ط1 ، دار الاوقاف العربية للنشر ، القاهرة ، 2000م.

23- عميراوي احميدة و اخرون، **اثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1954/1830م** ، ط خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2007م.

24- عميراوي احميدة و اخرون ، **اثار السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1916/1844م** ، (د.ط) ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، عين مليلة الجزائر ، 2009م.

25- عميراوي احميدة ،**الجزائر في ادبيات الرحلة و الاسرة خلال العهد العثماني (مذكرة تدينا أنوذجا)** ، (د.ط) ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003م.

26- فركوس صالح ، **ادارة المكاتب العربية للجزائر في ضوء شرق البلاد 1851/1844م** ، (د.ط) ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006م.

27- قداش محفوظ، **الجزائر الجزائريين** ، 1954/1830م ، تر ، محمد المعراجي ، ط خاصة بوزارة المجاهدين ن الجزائر ، 2002م.

28- قنان جمال ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، (د.ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994م.

29- محياوي رحيم ، **دراسة مستقلة الاستيطان و التوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الوطنية الصهيونية في فلسطين** ، (د.ط) ، منشورات باجي مختار ن عنابة ن 2006م.

30- مركز الدراسات و الابحاث ، **الجزائر الى اين ؟ 1992/1830م** ، ط1 ، دار الكتاب العربي للنشر 1991م.

-المجلات :

01- بوجمعة اكرم ، **اوضاع الجزائر مطلع القرن عشرون** ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية ، جامعة بابل ن العدد 22 ن الجزائر اوت 2016م.

02- دادة محمد ، **الحرب الاستعمارية الفرنسية الشاملة من اجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م** ، مجلة العصور ، جامعة وهران ن العدد 06.07، 2016م.

03-شافو رضوان ولمقدم عمر ، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد 7 ، جامعة الشهيد حمة لخطر بالوادي ، 2015م .

04- منعم اسامة ، **الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1962/1830م** ، و محاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، م4 ، العدد3.

ملتقيات :

01- منصور ليلى عباس ، بركاني امال بعزيز ، **الدور الحالي لميناء العاصمة في تفتح المدينة على منطقة البحر المتوسط** ، اعمال الملتقى الوطني الدولي ، موانئ الجزائر عبر العصور سلما و حربا ، جامعة الجزائر (2) 08.07 ديسمبر 2009م ، الجزائر.

02- يحياوي جمال ، **دوافع الهجرة خلال القرن 19م** ، اعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية ابانة مرحلة الاحتلال 1962/1830م ، ط خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المجاهدين ، الجزائر 2007م.

الرسائل الجامعية ،

01- توفيق صالحي ، **المجتمع و العمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1962/1888م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة منتورة ، قسنطينة 2009/09/14م.

02- رواحنة عبد الحكيم ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1930/1870م** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ، قسم علوم انسانية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014/2013م.

03- زقب عثمان ، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1914/1830م ، (دراسة في الاساليب الادارية)**، مذكرة درجة دكتوراه العلوم التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2015/2014م.

04- طعمة حورية ، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة ، رسالة دكتوراه** ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ، قسم علوم انسانية ، جامعة احمد دارية ، ادرار 2020/2019م.

05- عبد الرحمان تندراري ، **العمال المزارعون والازمة الاستعمارية في عمالة وهران 1959/1880م** ، اصروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علوم انسانية ، جامعة جيلالي لياس ، سيدي بلعباس 2018/2017م.

06- عبد الرحمان تندراري ، **الاستيطان و التوطين (الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين)** ، دراسة مقارنة ، رسالة تخرج ، كلية العلوم

السياسية و الاعلام ، قسم علوم الانسانية و العلاقات الدولة ن جامعة الجزائر (3) 2011/2010م.

الفـهـــرس

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج الاستيطان الرسمي من 1830الى 1900م	16
02	تعداد الماشية في السنوات الاعتيادية	26
03	البنية العقارية في الجزائر سنة 1930م	36
04	تطور مساحات الكروم (1880-1953م).	42
05	صادرات الخمور من عام1914/1905م	82
06	أهم المنتجات المصدرة عام 1939م	87
07	تطور إنتاج المنتجات خلال الحرب العالمية الثانية	89
08	قيمة الصادرات بملايين الفرنكات	90
09	**من اهم المنتجات الفرنسية المستوردة من فرنسا الى الجزائر سنة 1899م**	92
10	**التجارة الخارجية الجزائرية (الواردات) مع بعض الدول الأكثر نشاطا سنة1902م**	93

فهرس الموضوعات :

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
فصل تمهيدي : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر	
أولا : السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل نظام الحكم العسكري (1830-1870م)	**2**
مصادرة أملاك الجزائريين	**2**
نمو المستوطنات على حساب الفلاحين:	**12**
سياسة السلب والنهب	**16**
الضرائب العربية	**18**
ثانيا : السياسة الاقتصادية الفرنسية في ضل نظام الحكم المدني(1870-1900م)	**20**
الميدان الزراعي	**20**
القطاع الفلاحي	**23**
أهم المنتجات الزراعية في عهد الاستعمار الفرنسي	**24**
الثرة الحيوانية	**25**
الميدان الصناعي	**26**
الميدان التجاري	**29**
الفصل الأول : المجلات الاقتصادية الجزائرية	
أولا : الزراعة	**32**
الإنتاج الزراعي	**39**
زراعة الكروم	**40**
زراعة الحمضيات	**42**

زراعة الحبوب	**43**
زراعة التبغ	**44**
زراعة الحلفاء و الفلين	**45**
زراعة الخضر	**45**
سياسة المائية الفرنسية في الجزائر	**46**
ثانيا : الصناعة	**48**
ثالثا : التجارة	**52**
شبكة الطرق	**53**
الفصل الثاني : المبادلات التجارية الجزائري الفرنسية	
أولا : الموانئ الجزائرية في الحقبة الاستعمارية	**62**
مشاريع إنشائية و ترميمية للموانئ الجزائرية في العهد الفرنسي	**62**
الموانىء الجزائرية و دورها التجاري في انتعاش الاقتصاد الفرنسي	**73**
النظام الجمركي	**78**
ثانيا : الصادرات	**81**
ثالثا : الواردات	**91**
خاتمة	**97**
ملاحق	**99**
قائمة البيبليو غرافيا	**114**
الفهرس	